

حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي

دراسة للحالة المصرية



أحمد منيسي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

حركات التغيير الجديدة
في الوطن العربي
دراسة للحالة المصرية

محتوىٰ الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2010

الطبعة الثانية 2011

النسخـــة العـاديـــة: ISBN 978-9948-14-232-4

النسخة الإلكترونية: ISBN 978-9948-14-233-1

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبـوظـبـي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي

دراسة للحالة المصرية

أحمد منيسي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر هذه السلسلة من الكتب كإضافة جديدة متميزة في المجالات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية.

المحتويات

مقدمة

في ظل ضغوط ومحفزات خارجية وداخلية، شهدت بعض الدول العربية مثل مصر وسورية وتونس مع مطلع العقد الحالي ظهور العديد من حركات التغيير الجديدة. وقد استطاع عدد من هذه الحركات، ومنها على سبيل المثال "الحركة المصرية من أجل التغيير" المعروفة إعلامياً باسم "كفاية"، أن يفرض نفسه بقوة في الساحة السياسية، من خلال أطروحاته غير التقليدية وفاعليته في أوساط قطاعات عريضة ومهمة من المجتمع، وذلك على النحو الذي جعل من هذه الحركات متغيراً مهماً في الواقع السياسي في هذه الدول، وظاهرة جديرة بالبحث والدراسة.

وتثير دراسة حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي تساؤلات عديدة؛ أبرزها ينصرف إلى طبيعة البيئة التي أفرزت مثل هذه الحركات، وطبيعة تلك الحركات ذاتها، وأخيراً تأثيرها في الواقع السياسي الذي يشهد تفاعلات معقدة في عدد من الدول العربية خلال المرحلة الراهنة.

يتناول هذا الكتاب حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي من خلال دراسة الحالة المصرية، حيث شهدت مصر تأسيس العديد من حركات التغيير الجديدة التي اختلفت في أطروحاتها السياسية والفكرية وطريقة نشأتها وسماتها التنظيمية وآليات عملها عن حركات وقوى المعارضة التقليدية المتمثلة في أحزاب المعارضة والتنظيمات السياسية المعارضة المحظورة، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين.

ويرجع تناول الحالة المصرية كنموذج لحركات التغيير الجديدة في الوطن العربي إلى أن مصر كانت المنطلق لنشأة هذا النمط من الحركات، ومنها انتشر إلى

دول عربية عدة، كما أن حركات التغيير الجديدة في مصر تفوق من حيث الكم والنشاط حركات التغيير الجديدة الموجودة في الدول العربية الأخرى، أضف إلى ذلك، أن حركات التغيير الجديدة كان لها تأثيرها الملحوظ في الحالة المصرية.

يهدف الكتاب لتقديم إجابات محددة عن جملة التساؤلات الرئيسية التي تثيرها ظاهرة حركات التغيير الجديدة، وتتعلق بطبيعة هذه الحركات، والعوامل التي أفرزتها، والدور الذي قامت به في عملية التطور الديمقراطي. ولأن هذا الكتاب يبحث في الحالة المصرية كنموذج، فإنه يركز على استكشاف وتحليل طبيعة البيئة التي نشأت في ظلها هذه الحركات، وعرض سماتها الرئيسية، وتحديد دورها، وبيان العقبات الرئيسية التي حالت دون تفعيله، وأولويات تطوير هذا الدور.

يشمل هذا الكتاب خمسة فصول: يتضمن أولها مدخلاً لدراسة حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي؛ حيث يتم ضبط مفهوم حركات التغيير الجديدة، وتحليل أبعاد ظاهرة الحراك السياسي في العالم العربي التي أنتجت هذه الحركات. ويتناول الفصل الثاني ظروف نشأة حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي، وأبرز نماذجها في أقاليم عربية مختلفة (الشام، المغرب، الخليج). أما الفصل الثالث فينتقل إلى دراسة الحالة المصرية، حيث يهتم بتحليل أبعاد ظاهرة الحراك الاجتماعي المصري الذي نشأت في إطاره حركات التغيير الجديدة في مصر. ويحاول الفصل الرابع رسم خريطة تقريبية لحركات التغيير الجديدة في مصر – وعلى رأسها الحركة المصرية للتغيير (كفاية)، وتوضيح سماتها الرئيسية. وأخيراً، يقدم الفصل الخامس رؤية تقويمية إجمالية لدور حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي، وحدود فاعليتها، والعوامل التي حالت دون بلوغها ما حققته نظيراتها في الدول المتحولة إلى الديمقراطية في أوربا الشرقية، ومستقبل حركات التغيير الجديدة مصر.

الفصل الأول

مدخل لدراسة حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي

تعد حركات التغيير الجديدة من أهم المتغيرات التي شهدها الواقع السياسي العربي خلال العقد الحالي، وذلك على الرغم من تباين تأثير هذه الحركات واختلاف دورها من دولة عربية إلى أخرى. والواقع أن هذه الظاهرة تمثل أهم مؤشرات حالة الحراك السياسي التي شهدتها أكثر من دولة عربية. وقد أسهمت تلك الحركات في تعميق هذا الحراك ونقله إلى مرحلة أعلى في بعض الدول العربية.

وفي هذا الفصل نحدد أولاً طبيعة المفاهيم الرئيسية المستخدمة؛ وهي: حركات التغيير الجديدة، والحركات الاحتجاجية، وحركات المعارضة التقليدية، حيث يخلط البعض بين هذه المفاهيم الثلاثة. ثم نعرض ثانياً لتحليل ظاهرة الحراك السياسي في الوطن العربي؛ ذلك أن هذه الظاهرة هي التي أسهمت بشكل رئيسي في ظهور حركات التغيير الجديدة في العديد من الدول العربية.

ضبط المفاهيم الرئيسية المستخدمة

توجد مشكلة رئيسية في تعريف المفاهيم المستخدمة في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام، حيث إنه ليس بالإمكان التوصل إلى تعريف جامع مانع لتلك المفاهيم، على غرار المفاهيم المستخدمة في العلوم الطبيعية. ويعاني مفهوم حركات التغيير الجديدة، كغيره من هذه المفاهيم، من عدم وجود تعريف دقيق له، واختلاطه مع

غيره من المفاهيم الأخرى المشابهة؛ مثل: مفهوم الحركات الاحتجاجية، ومفهوم حركات المعارضة التقليدية. وما يزيد صعوبة وضع تعريف دقيق لمفهوم حركات التغيير الجديدة حداثة هذا المفهوم، وبالتالي الندرة الشديدة في محاولات تعريفه من قبل الباحثين والمتخصصين.

أولاً: تحديد مفهوم حركات التغيير الجديدة

في محاولة للتوصل إلى أدق تعريف ممكن لمفهوم حركات التغيير الجديدة، يمكن القول بداية إن هذا المفهوم يتكون من الناحية الاسمية من مفهومين فرعيين؛ وهما "حركة"، و"التغيير".

ومعنى "الحركة" في لغة السياسة التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة إلى تنظيم نفسها، بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حياتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعاً. والحركة أكثر شمولاً، ولكنها الوقت نفسه أقل تماسكاً وانضباطاً، من الحزب؛ إذ يمكن أن تكون تياراً عريضاً يشمل توجهات فكرية وسياسية وأيدلوجية مختلفة.[1]

أما مفهوم "التغيير"، فهو من الكلمات الشائعة والأكثر تداولاً في مختلف العلوم الطبيعية والاجتماعية على السواء. والتغيير من الكلمات المثقلة بالدلالات المتنوعة والمختلفة أحياناً، ويصير هذا المفهوم أكثر تشعباً إذا ما تعلق الأمر بالظواهر الإنسانية. والتغيير يعني الانتقال من الوضع القائم إلى وضع معين أفضل بالتأكيد من الوضع الراهن، على الأقل، من وجهة نظر من يسعون إلى هذا التغيير.

ويمكن النظر إلى التغيير كعملية ذات مراحل متعددة يتم خلالها الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع المنشود، وهناك على الأقل ثلاثة عناصر أساسية يجب أن

تكون جاهزة لإنجاز التغيير المطلوب؛ وهي: عدم الرضا عن الوضع القائم، ووجود نموذج محدد للتغيير، ووجود طريقة مقترحة للتغيير يمكن من خلالها ترجمة هذا النموذج على أرض الواقع.

وللتغيير مجالاته المختلفة؛ فهناك التغيير السياسي، والتغيير الاجتماعي، والتغيير الاقتصادي. وثمة طرق متعددة أو أنماط مختلفة يمكن أن يحدث من خلالها التغيير السياسي الذي هو محور الحديث في هذا الكتاب؛ تتنوع ما بين الطرق العنيفة مثل الثورة، والطرق السلمية مثل قبول السلطة القائمة طوعاً بالتغيير من خلال قناعة ذاتية أو تحت ضغوط داخلية أو خارجية. كما أن هناك أنماطاً عدة من التغيير؛ منها: التغيير المخطط، والتغيير الطارئ، والتغيير الجذري، والتغيير الجزئي.

واستناداً إلى تعريف مفهومي "الحركة" و"التغيير"، يمكن القول إن حركات التغيير الجديدة، هي منظمات أو تجمعات تتكون من تيارات، لا يشترط فيها وحدة الفكر أو الأيديولوجيا، تتفق فيما بينها على أجندة مرحلية، وينظم جهودها إطار تنظيمي بسيط ومرن. وتسعى هذه الحركات إلى إحداث تغيير شامل في الأوضاع المجتمعية القائمة من خلال الوسائل السلمية. وهذه الحركات لا تسعى للوصول إلى السلطة، بل إلى تغيير نمط علاقات القوة السائد الذي هو شرط للتغيير. وهذا التعريف الذي نطرحه لمفهوم حركات التغيير الجديدة هو بمثابة تعريف إجرائي سيتم الاعتماد عليه وتوظيفه في هذا الكتاب.

وثمة عدد من السمات الأساسية التي ميزت الظرف التاريخي لظهور حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي؛ أهمها أن هذه الحركات نشأت في مواجهة الدولة، نتيجة عجز هذه الأخيرة عن أداء دورها، وتوسعها على حساب المجتمع المدني، وهو ما تزامن مع تآكل دور الأحزاب السياسية كمنظمات للتعبئة والتمثيل الشعبي.

وقد نشطت هذه الحركات في ظل هذا العجز لتقوم بمهمة تمثيل المصالح، والدفع باتجاه التغيير من خارج الأطر القائمة للنظام السياسي.

أما على صعيد تصنيف حركات التغيير الجديدة التي نشأت في الوطن العربي منذ مطلع العقد الحالي، فإنه يمكن تصنيف هذه الحركات في مجموعتين: الأولى تشمل الحركات السياسية، وهي تعبر عن مطالب سياسية محددة، وتندرج معظم حركات التغيير الجديدة العربية في هذه الفئة. والثانية تضم الحركات ذات المطالب الاقتصادية أو المهنية، وهذه الحركات نشأت في معظمها للتعبير عن مطالب فئات اجتماعية مهمشة أو فئات اجتماعية جديدة، ليس لديها تنظيمات خاصة بها للدفاع عن مصالحها.

ثانياً: تمييز حركات التغيير الجديدة من الحركات الاحتجاجية والمعارضة التقليدية

تختلف حركات التغيير الجديدة بطبيعة الحال عن الحركات الاحتجاجية وحركات المعارضة التقليدية؛ فالحركات الاحتجاجية تعكس مواقف جماعية غاضبة أو معارضة لسياسات الدولة إزاء حدث معين، وهي عبارة عن انتفاضة مفاجئة لجماهير تشمل مجموعات مهمشة من المواطنين، لم تتوافر لهم قنوات التعبير عن الرأي، ولم يتمكن المجتمع المدني من التعبير عنهم، ولم تنجح في جذب اهتمام الإعلام والحكومة والمجتمع ككل، وهي حركات بعيدة كل البعد عن مسار المجتمع المدني؛ لم ينظمها أو يحركها نشطاء المجتمع المدني.[2] ومن أمثلة هذه الحركات الاحتجاجية، عشرات الحركات الاحتجاجية التي شهدتها مصر عام 2007، واتخذت أشكال الاعتصام، والمظاهرات، والإضراب عن الطعام، وغيرها.

وتتميز هذه الحركات بعدم وجود إطار تنظيمي لها، وعدم امتلاكها برنامجاً لتغيير الأوضاع القائمة، بما يضمن تحقيق مطالبها التي تحتج من أجلها.

أما حركات التغيير الجديدة، فإن لها إطارها التنظيمي الأكثر وضوحاً، وإن اختلف من حالة إلى أخرى، ولها برنامجها أو خطابها الخاص بالتغيير، سواء كان هذا التغيير شاملاً أو مركزاً على أبعاد مجتمعية معينة.

وهذا التمييز بين حركات التغيير والحركات الاحتجاجية لا ينفي التشابك الحاصل بين المفهومين؛ فحركات التغيير تمارس في بعض أنشطتها أسلوب الاحتجاج، كما أن الحركات الاحتجاجية العفوية قد تطور نفسها في مرحلة لاحقة لتشكل حركات تغيير جديدة. ونشير في هذا السياق إلى أن الهبّات الجماهيرية والمظاهرات التي شهدتها مصر احتجاجاً على تزوير الانتخابات لصالح مرشحي الحزب الوطني الحاكم قد أنتجت ظهور حركات تغيير جديدة ركزت عملها في مجال العمل على ضمان نزاهة العملية الانتخابية، مثل "الحركة الشعبية لمراقبة الانتخابات العامة" المعروفة باسم "شايفنكو"، والتي استهلت نشاطها بمراقبة الانتخابات البرلمانية عام 2005.

وبينما تعد حركات التغيير الجديدة حركات معارضة بطبيعة الحال، فإنها تختلف عن حركات المعارضة التقليدية، على عدة صعد:

1. طبيعة التكوين الفكري: تتميز حركات التغيير الجديدة بالتنوع الشديد، لكونها تجمع تحت مظلتها تيارات سياسية مختلفة، هدفها تغيير الواقع السياسي القائم باتجاه التحول الديمقراطي، وذلك على عكس حركات المعارضة التقليدية التي تنتظم حول توجهات فكرية معينة، وتضم الأعضاء الذين يؤمنون بهذا التوجه.

2. مدى شمولية الخطاب أو البرنامج: يتركز خطاب حركات التغيير الجديدة أو برنامجها حول المطالبة بالتغيير الشامل، خلافاً لخطاب حركات المعارضة التقليدية الذي ركز في معظم الأحيان على منطق الإصلاح الجزئي.

3. آليات العمل السياسي: يتمركز نشاط حركات التغيير الجديدة حول العمل السياسي المباشر، ومن أهم أدواته التظاهر في الشارع، على عكس حركات المعارضة التقليدية، التي لم تلجأ إلى العمل السياسي المباشر، إلا في أضيق الحدود، وفي مناسبات معينة.

4. الوصول إلى السلطة: حركات التغيير الجديدة لا تسعى إلى الوصول إلى السلطة، وذلك خلافاً لأحزاب المعارضة التي يمثل الوصول إلى السلطة، أحد أهدافها الرئيسية.

5. وإضافة إلى ذلك، فإن معظم حركات المعارضة التقليدية هي حركات مشروعة، أي لديها رخصة قانونية للعمل، أما حركات التغيير الجديدة، فهي حركات غير مشروعة قانوناً.

ظاهرة الحراك السياسي في الوطن العربي

شهدت معظم الدول العربية حالة من الحراك السياسي الملموس مع بداية العقد الحالي، وخاصة خلال الفترة التي أعقبت وقوع أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أفرز هذا الحراك حركات التغيير الجديدة التي كانت لها أطروحاتها الفكرية والسياسية وأجندتها الخاصة وآليات عملها المختلفة عن المعارضة التقليدية. وبينما كان هذا الحراك السياسي هو السبب المباشر في تأسيس هذه الحركات، فإن تلك الحركات كان لها دورها المؤثر في تفعيل هذا الحراك. وسيُعرض فيما يلي تحليل الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة.

أولاً: أسباب ظاهرة الحراك السياسي في الوطن العربي

يمكن التمييز بين مجموعتين من الأسباب التي فجرت ظاهرة الحراك السياسي في العديد من الدول العربية مع مطلع العقد الحالي؛ المجموعة الأولى تشمل الأسباب الداخلية، أي النابعة من داخل البيئة التي تعمل في سياقها النظم السياسية في هذه الدول. أما المجموعة الثانية، فتشمل الأسباب الخارجية، أي العوامل التي أثرت على هذه النظم من خارج هذه البيئة، وتتمحور بشكل رئيسي حول الضغوط والمحفزات الخاصة بالبيئة الدولية.

1. الأسباب الداخلية للحراك السياسي

جاءت ظاهرة الحراك السياسي التي شهدها العديد من الدول العربية مع مطلع العقد الحالي، نتيجة لجملة من العوامل والمتغيرات التي ظلت تتفاعل لفترة طويلة من الزمن. وتتعدد الأسباب التي أفرزت هذه الظاهرة، على كل من الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، وسنشير لهذه الأسباب بشكل مختصر على النحو التالي:

أ. الأسباب السياسة: هناك كثير من العوامل التي أدت إلى حالة الحراك السياسي غير المسبوق في العديد من الدول العربية؛ منها: تردي الأوضاع السياسية العربية، وعجز النظام السياسي العربي عن مواجهة الأوضاع المستجدة على الساحتين العالمية والمحلية، وظهوره بمظهر العاجز عن مجابهة ما يحيط بالمنطقة من تحديات، خاصة مع الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وتصاعد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وذلك في المرحلة التي تلت فشل مفاوضات كامب ديفيد-2 صيف العام 2000، واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2001. فضلاً عن جمود المؤسسات التقليدية في البلدان العربية كالأحزاب

الحاكمة، ويأس الجماهير من إمكانية التعويل عليها في إحداث التغيير الديمقراطي المطلوب، وتباطؤ معدلات الإصلاح السياسي الذي وعدت به النظم العربية شعوبها، وشعور قطاعات عديدة من النخبة المجتمعية باتجاه القوى المهيمنة على الحكم إلى التحايل على وعود التغيير، لتفادي الضغوط، دون أن تسعى للتجاوب مع مطالبها المشروعة.[3]

يضاف إلى ذلك تأزم أوضاع الأحزاب والقوى المعارضة؛ الأمر الذي حال دون المراهنة عليها كأداة للضغط على النظام الحاكم من أجل التحول الديمقراطي. ويرجع هذا التأزم إلى مجموعة معقدة من العوامل يرتبط جزء رئيسي منها بالآليات المقيدة للعمل الحزبي، والتي تعبر عن البنية التسلطية للنظم العربية، ويرتبط جزء آخر باختلال مفهوم العمل الحزبي لدى الأحزاب العربية نفسها، وعجزها عن تطوير هياكلها التنظيمية وأطرها الفكرية، وهو ما جعلها تعيد إنتاج سلبيات النخب الحاكمة ذاتها؛ من رفض تداول السلطة، وإنكار الحق في الاختلاف، والانقطاع عن الجماهير.[4]

ب. الأسباب الاقتصادية: أسهمت عوامل اقتصادية أساسية في إيجاد ظاهرة الحراك السياسي في العديد من الدول العربية؛ منها الضغوط الاقتصادية المتعاظمة التي أثقلت كاهل المواطن العربي في هذه الدول، والإدراك المتنامي لدى قطاعات متزايدة من النخب السياسية والاقتصادية العربية بأن غياب التقاليد الديمقراطية عن الواقع السياسي، أدى إلى تدهور الأوضاع وتراجع مؤشر النمو الاقتصادي. وقد كانت ظاهرة البطالة من أبرز مؤشرات هذا التراجع التي دفعت في سبيل هذا الحراك السياسي.

ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن معدل البطالة في الجزائر بلغ نحو 38٪ عام 2002، وبلغ هذا المعدل نحو 19.5٪ في المملكة المغربية عام 2001.

وفي نهاية عام 2003 بلغ معدل البطالة في مصر نحو 10.4٪ وفقاً للمصادر الرسمية، وهو معدل يبدو أقل من نصف المعدل الحقيقي وفقاً لكثير من الدراسات المستقلة. ويشير تقرير **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003** إلى أن معدل البطالة بلغ نحو 14.7٪ و13.9٪ و5.5٪ و3.6٪ في كل من تونس والأردن والبحرين والكويت على الترتيب، وفقاً للمصادر الرسمية في هذه الدول. كما بلغ معدل البطالة في متوسط الفترة من عام 1995- 2001 نحو 2.17٪ و17٪ و7.11٪ و5.11٪ و5.6٪ في كل من سلطنة عمان والسودان وليبيا واليمن وسورية بالترتيب.[5]

وفيما يخص قضية الفقر، تشير الإحصائيات الواردة في **تقرير التنمية البشرية لعام 2005** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدخل الذين يعيشون على دولارين في اليوم قد بلغت 43.9٪ في مصر خلال الفترة 1990-2003، وبلغت هذه النسبة 63.1٪ و45.2٪ و15.1٪ و14.3٪ في كل من موريتانيا واليمن والجزائر والمملكة المغربية على التوالي خلال الفترة نفسها.[6]

جـ. الأسباب الاجتماعية: شهدت معظم الدول العربية تطورات جذرية على الصعيد الاجتماعي كانت لها انعكاساتها المباشرة على الحراك السياسي. وتتعدد مظاهر هذه التطورات وأشكالها؛ ومنها مثلاً ما حدث من تطور كبير في مجال التعليم والقضاء على الأمية خلال العقدين الماضيين، وارتفاع معدل التحضر، وتنامي دور المرأة، والتحسن البارز في المجال الصحي.

ومن العوامل الاجتماعية الرئيسية، التي كان لها دورها المؤثر في الحراك السياسي في العديد من الدول العربية، تناقض البنية الاجتماعية الاقتصادية

العربية مع المستجدات المترتبة على تكوين قطاعات متعاظمة من الأجيال العربية التي درست وتعلمت في الخارج، وشعورها بالاغتراب في مجتمعاتها المحلية، ويأسها من قدرة الأطراف المسيطرة على تحقيق أهدافها، فضلاً عن انتشار الفساد في بنية العديد من هياكل الحكم والإدارة في معظم الدول العربية، الأمر الذي انعكس على حياة المواطنين ودفعهم لليأس من إمكانية حل مشاكلهم على يد النظم القائمة.[7]

وللتأكيد على التطورات المهمة التي شهدتها المجتمعات العربية، نشير في هذا السياق إلى عدد من الإحصائيات:

- في مجال التعليم: شهدت معظم الدول العربية ارتفاعاً كبيراً في نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة لدى البالغين من عمر 15 سنة فما فوق خلال العقدين الأخيرين؛ ففي سورية بلغت هذه النسبة 82.9٪ عام 2003، بعد أن كانت 64.8٪ فقط عام 1990، وفي سلطنة عمان بلغت 74.4٪ عام 2003، بعد أن كانت 54.7٪ فقط عام 1990. وفي تونس كانت هذه النسبة 59.1٪ فقط عام 1990 لتبلغ 74.3٪ عام 2003. أما في ليبيا، فقد وصلت إلى 89.2 ٪ عام 2003، مقابل 68.1٪ فقط عام 1990.[8]

- في مجال تنامي دور المرأة: شهدت المنطقة العربية التوسع الأكبر في مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بين عامي 2000 و2003، فبلغت نسبة الزيادة في هذه المشاركة، حسب **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005**، 19٪ مقارنة بـ 3٪ فقط للعالم أجمع.[9]

وفي السياق نفسه، قدر **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005** أن القسم الأكبر من الجمعيات المدنية التي تكونت في العقدين الماضيين

والبالغ عددها 225000 جمعية يعود إلى جمعيات نسائية. وبلغت نسبة هذه الجمعيات 45٪ في اليمن و42٪ في فلسطين و18٪ في مصر. وتوجت هذه الحركة النسائية الفاعلة بتأسيس منظمة المرأة العربية عام 2002 بإشراف جامعة الدول العربية، وانضمت إليها 15 دولة عربية. وفيما يخص جانب المشاركة السياسية، فقد ارتفعت على سبيل المثال نسبة مشاركة النساء العربيات في الحياة البرلمانية، في المغرب من 1٪ عام 1995 إلى 11٪ في انتخابات عام 2003. وفي الأردن، ارتفعت النسبة نفسها من 2.5٪ عام 1995 إلى 5.5٪ عام 2003، وارتفعت في البرلمان التونسي من 6.8٪ عام 1995 إلى 11.5٪ عام 2003 ثم إلى 22.8٪ عام 2004. وحصلت النساء الفلسطينيات على 17٪ من مجموع مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني البالغ عددها 306 في انتخابات عام 2004.

- في مجال التحضر: ارتفعت نسبة سكان المناطق الحضرية في المملكة العربية السعودية من 58.4٪ عام 1975 إلى 80.8٪ عام 2004، وفي الأردن ارتفعت النسبة من 57.7٪ إلى 81.9٪ خلال الفترة نفسها، أما في المملكة المغربية فقد ارتفعت من 37.8٪ إلى 58٪ وفي سلطنة عمان بلغت نسبة قاطني الحضر عام 2004 حوالي 71.5٪ مقارنة بـ 34.1٪ فقط عام 1975.[10]
- في المجال الصحي: عرفت معظم الدول العربية تطورات هائلة باتجاه تحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وكمؤشر على هذا التحسن، نشير إلى ارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد في عدد من هذه الدول خلال العقدين الأخيرين، ففي البحرين ارتفع من 63.3 سنة خلال الفترة من عام 1970– 1975 إلى 74.3 سنة خلال الفترة من عام 2000–2005،

وخلال الفترة نفسها ارتفع في تونس من 55.6 سنة إلى 73.1 سنة، أما في السعودية فارتفع من 53.9 سنة إلى 71.6 سنة.[11]

- على الصعيد الإعلامي: شهد الإعلام العربي بصوره وأشكاله المختلفة، طفرة كبيرة كان لها دورها في تدعيم حالة الحراك السياسي في الكثير من الدول العربية. ويمكن رصد هذه الطفرة على الصعيد المادي بزيادة إصدار الصحف، وعدد هوائيات الأقمار الصناعية، وانتشار الحاسبات الآلية وخدمة الإنترنت، إلى جانب اقتناء أجهزة الراديو والتليفزيون والفاكس بأعداد أكبر من ذي قبل، هذا فضلاً عن حدوث كثير من التطورات على الصعيد المعنوي، الذي يتصل بمضمون الأداء الإعلامي بالأساس، وهو الأداء الذي يلعب دوراً بارزاً في تطوير الوعي العربي.[12]

كما تتجلي هذه الطفرة الإعلامية في التطور الكبير الذي حدث على صعيد القنوات الفضائية، حيث شهد عقد التسعينيات ظهور العديد من القنوات الفضائية العربية، التي وصل عددها في نهاية عام 2000 إلى حوالي 100 قناة فضائية،[13] ثم ارتفع هذا العدد ليبلغ 150 قناة عام 2004، كما تنوعت طبيعة هذه القنوات؛ إذ تم الانتقال بسرعة من القنوات الحكومية العامة إلى القنوات المتخصصة الإخبارية، والدينية، وغيرها.[14]

وفيما يخص تأثير هذه الطفرة الإعلامية على حالة الحراك السياسي في الدول العربية، فإنها وفرت منابر متعددة للتعبير عن الرأي؛ إذ أصبح لدى معظم التيارات السياسية وسائلها الإعلامية التي تستطيع من خلالها التعبير عن توجهاتها الخاصة، وطرحت هذه المنابر الإعلامية الجديدة للنقاش العام مجموعة من القضايا لم يكن مسموحاً بطرحها في

وسائل الإعلام الرسمية، وهذا الأمر كانت له بطبيعة الحال انعكاساته المباشرة وغير المباشرة الداعمة للحراك السياسي.

في هذا السياق يبرز دور قناة **الجزيرة** القطرية كأحد النماذج المهمة لما قامت به القنوات الفضائية في تفعيل عملية الحراك السياسي في الوطن العربي. ظهرت **الجزيرة** بعد إلغاء وزارة الإعلام القطرية عام 1996، وإعطاء حرية أكبر لإبداء الرأي عبر الصحف. وقد نجحت **الجزيرة** عن طريق توليفة إخبارية جريئة، وبرامج حوارية ساخنة في جذب أعداد كبيرة من المشاهدين لمتابعة الحوارات العلنية بين المعارضين السياسيين وأنصار حقوق الإنسان والإسلاميين المتشددين وبين مسؤولين حكوميين وأكاديميين.

وفي الحالة المصرية، موضع الدراسة في هذا الكتاب، قامت الصحف المستقلة بدور مهم في إثراء الجدل العام حول قضية الإصلاح السياسي في مرحلة ما بعد عام 2004، التي شهدت ظهور العديد من هذه الصحف، مثل: **المصري اليوم**، و**الدستور** اليوميتين، وكل من **الفجر**، و**صوت الأمة**، و**اليوم السابع** الأسبوعية، فضلاً عن صحيفة **البديل** التي كانت تصدر يومياً من تموز/ يوليو 2007 حتى توقفها لاعتبارات مادية في نيسان/ إبريل 2009. وقد قامت هذه الصحف، على سبيل المثال، بإثراء النقاش العام حول قضايا وأبعاد عملية الإصلاح السياسي بعد إعلان تعديل المادة (76) من الدستور- الخاصة باختيار رئيس الجمهورية- في شباط/ فبراير 2005.[15] كما نشير إلى الدور المهم الذي قامت به القنوات الفضائية المستقلة التي بدأ ظهورها منذ العام 2001، مثل **دريم** و**المحور**؛ حيث تناولت البرامج المختلفة التي قدمتها هذه القنوات الكثير من

القضايا الخاصة بعملية الإصلاح السياسي، ووفرت منابر لكل التيارات والتوجهات السياسية للتعبير عن مواقفها إزاء هذه القضايا، وبادرت تلك القنوات إلى فتح العديد من ملفات الإصلاح السياسي.[16] كما تفاعلت مع التطورات السياسية والفعاليات المختلفة لحركات التغيير الجديدة وقوى المعارضة التقليدية، من خلال التغطية المباشرة لهذه الفعاليات وتحليلها.

2. الأسباب الخارجية للحراك السياسي

تعرضت النظم السياسية العربية لضغوط خارجية كبيرة (أمريكية وأوربية) في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر؛ إذ حمَّل الغرب هذه النظم مسؤولية تفريخ الإرهابيين بسبب انغلاقها السياسي. وتمحورت هذه الضغوط حول ضرورة البدء في عملية إصلاح سياسي حقيقي يفرز قيام نظم ديمقراطية، ففي ظل الحملة على الإرهاب، جمعت السياسة الأمريكية بين التأكيد على البعد الاستخباراتي وبين التركيز على ضرورة تشجيع الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي.[17]

وفي سياق هذه الضغوط تم طرح العديد من مبادرات الإصلاح السياسي من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ومجموعة الدول الثماني؛ ومنها مبادرة "الشرق الأوسط الكبير"، التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم 6 شباط/ فبراير 2004 أمام "صندوق الوقف القومي للديمقراطية" في الولايات المتحدة. وبعد إعلانها، وفي الشهر نفسه، قدمت واشنطن نص المبادرة إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى الثماني (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وروسيا الاتحادية وإيطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا) لقراءته والتعليق عليه تمهيداً لمناقشته في اجتماعها في سي آيلاند بولاية جورجيا الأمريكية في حزيران/ يونيو 2004، على أن

يسبق ذلك عرضه على قمة الأطلسي في إسطنبول بتركيا في الشهر نفسه. وقد استندت المبادرة إلى حتمية إصلاح دول الشرق الأوسط، وذلك بالنظر إلى اعتقاد مفاده أن هذه المنطقة من العالم باتت مصدراً لتفريخ الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وغير ذلك مما بات يهدد أمن الولايات المتحدة نفسها ويقلق العالم "المتحضر". وبررت المبادرة دواعي الإصلاح بـ"التخلف الشديد" الذي تعيشه دول المنطقة، واستشهدت في الحديث عن مظاهر هذا التخلف بالأرقام والإحصائيات التي جاءت في تقريري التنمية الإنسانية لعامي 2002 و2003 اللذين أعدهما مجموعة من المثقفين العرب بتمويل من الأمم المتحدة، وتحدثا عن نقص الحرية والمعرفة وضرورة تمكين النساء... الخ.[18]

وعقب تسريب نص مشروع المبادرة ونشره في جريدة **الحياة** اللندنية في 13 شباط/ فبراير 2004، أي بعد الإعلان عنها بحوالي أسبوع، تعرض المشروع لانتقادات حادة في الأوساط العربية، لإغفاله دور الاحتلال الإسرائيلي في تقويض الحرية والتنمية في الوطن العربي، ولأنه صُمم من دون أي استشارة للمنطقة، ومن ثم فهو لم يرتب للعرب أي دور جوهري في تحديد مساره مستقبلاً. وبعد أن صدرت تحفظات على الصياغة الأولى من أطراف عربية ومن دول أوربية، قامت الولايات المتحدة بعقد مشاورات متعددة مع حلفائها الأوربيين ومع بعض القيادات العربية، فكانت النتيجة طرح مشروع معدل أطلقت عليه اسم "مشروع الشرق الأوسط الأوسع" وضعت له أهدافاً أقل طموحاً، وتم إقراره في مجموعة الدول الثماني في حزيران/ يونيو 2004.

وقد استوعبت التعديلات التي انطوت عليها المبادرة المعدلة معضلة تبرير تأجيل إدخال الإصلاحات في العالم العربي بأولوية حل الصراع العربي - الإسرائيلي،

حينها أكّدت ضرورة حل النزاعات الطويلة الأمد، خاصة حل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي الذي يُعتبر عاملاً مهماً للتقدم في المنطقة، غير أن المبادرة أشارت في الوقت نفسه إلى ضرورة ألا تكون الصراعات الإقليمية عقبة أمام الإصلاح. وبينما اعتمدت المبادرة في صياغتها الأولى على نموذج واحد للإصلاح، افترضت أنه يصلح لكل الدول الواقعة في إطار الشرق الأوسط الكبير (الذي عرفته بأنه العالم العربي مضافاً إليه باكستان وأفغانستان وتركيا وإيران وإسرائيل) أدخل الأوربيون تعديلاً أساسياً على مشروع المبادرة في صياغته الثانية مفاده أن نجاح الإصلاحات رهن ببلدان المنطقة، وأن التغيير يجب ألا يُفرَض من الخارج. وعالجت المبادرة في صياغتها المعدلة كذلك المخاوف العربية من أن تنطوي على تدخل أمريكي لفرض نمط معين على المجتمعات العربية بأن دعت إلى إنشاء "منتدى المستقبل" للجمع بين وزراء من مجموعة الثماني ومن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في لقاءات دورية لمناقشة قضايا الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في هذه المنطقة، وأكدت المبادرة أن دعم مجموعة الثماني لدفع خطى الإصلاحات سيكون من خلال شراكة تقوم على تعاون حقيقي مع حكومات المنطقة ومع ممثلي القطاعات الاقتصادية والمجتمع المدني لترسيخ الحرية والديمقراطية وتحقيق النمو والازدهار للجميع.[19]

بيد أن الضغوط الخارجية للإصلاح السياسي في الدول العربية (الأمريكية على وجه التحديد) لم تستمر طويلاً، بعد أن تبين للولايات المتحدة أن عملية الإصلاح السياسي قد ينجم عنها صعود تيارات معادية لها إلى السلطة.

وفي هذا السياق كانت هناك مؤشرات مهمة عدة؛ ومنها فوز جماعة الإخوان المسلمين في مصر بـ 88 مقعداً في الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 2005، من إجمالي 444 مقعداً (العدد الكلي لأعضاء مجلس الشعب 454، حيث يقوم رئيس

الجمهورية بتعيين 10 أعضاء إضافة للمنتخبين)، وهو ما يمثل ستة أضعاف عدد المقاعد التي حصلت عليها في انتخابات عام 2000، وكان هذا أكبر فوز يحققه تيار سياسي معارض منذ ثورة تموز/ يوليو 1952.[20]

كما فازت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالانتخابات التشريعية التي أجريت في كانون الثاني/ يناير2006، إذ حصلت على 76 مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني البالغة 132 مقعداً، أي أنها حصدت الأغلبية التي تؤهلها لتشكيل الحكومة منفردة، وهو ما تم فعلاً حين شكل إسماعيل هنية القيادي في الحركة حكومة (حماس) التي ووجهت بحصار دولي - أمريكي على وجه الخصوص- دفع (حماس) إلى الانخراط في حكومة وحدة وطنية مع حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، ولكن هذه الحكومة فشلت، ودخلت كل من (فتح) و(حماس) في مواجهة مسلحة أسفرت عن سيطرة (حماس) في حزيران/ يونيو 2007 على قطاع غزة، بينما انحصرت سيطرة (فتح) في الضفة الغربية؛ ومن ثم حصل شقاق سياسي وجغرافي بين غزة والضفة الغربية.

وقد تجلى تراجع الولايات المتحدة عن دعم الديمقراطية في الدول العربية في تجاهل واشنطن ما قامت به دول عربية من خطوات لحصار عملية التطور الديمقراطي، ونشير هنا - على سبيل المثال - إلى حالة مصر، حيث أقدمت الحكومة في آذار/ مارس 2007 على جملة من التعديلات الدستورية (سيلي الحديث عنها لاحقاً) هدفها تكريس احتكار الحزب الوطني الحاكم للسلطة، وتكريس أسس الاستبداد في إدارة العملية السياسية، ولم يصدر عن الولايات المتحدة رد فعل معين على هذه الخطوة، خلافاً لتدخل واشنطن أكثر مرة في وقت سابق لصالح التأكيد على ضرورة إحداث إصلاح سياسي في مصر؛ ومنها مطالباتها المتكررة

بضرورة الإفراج عن الدكتور أيمن نور الذي خاض انتخابات الرئاسة في أيار/ مايو 2005 في مواجهة الرئيس مبارك، وحل في المرتبة الثانية، حيث حكم عليه بالسجن لمدة 5 سنوات بتهمة تزوير الأوراق الخاصة بتأسيس "حزب الغد"، الذي كان يتزعمه قبل أن يزج به في السجن.

ثانياً: مظاهر الحراك السياسي في الوطن العربي ومؤشراته

أهم ما يميز ظاهرة الحراك السياسي الذي شهدته دول عربية عدة أن القسم الأعظم منه دار خارج المؤسسات التقليدية كالمؤسسات الحاكمة وأحزاب المعارضة، وكان ذلك راجعاً بطبيعة الحال إلى جمود هذه المؤسسات وانفصالها عن الواقع السياسي العربي.

وقد تجلت ظاهرة الحراك السياسي في الوطن العربي بأشكال وصور شتى، كان من بينها الحركات الاحتجاجية العشوائية. بيد أن هذه الاحتجاجات لم تكن المظهر الأهم أو الوحيد، حيث عبر هذا الحراك عن نفسه بصورة أكثر وضوحاً عبر تصاعد وتائر المناداة بالإصلاح السياسي في الدول العربية من خلال طرح مبادرات إصلاحية رسمية، ومن منظمات المجتمع المدني، استهدفت معالجة بعض أوجه القصور في الدول العربية.

وكان أهم هذه المبادرات الرسمية «بيان مسيرة التطوير والتحديث» الذي صدر عن القمة العربية التي انعقدت في تونس في أيار/ مايو 2004. دعا هذا البيان إلى استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وتحديداً «تعميق أسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام، وفي صنع القرار، في

إطار سيادة القانون، وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير».

وبالإضافة إلى المبادرات الرسمية، طرحت مبادرات عديدة من قبل القطاع الأهلي مطالبة بالإصلاح؛ ومنها «إعلان صنعاء» الذي تمخض عن المؤتمر الإقليمي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية، الذي انعقد في كانون الثاني/ يناير 2004، و«وثيقة الإسكندرية» التي صدرت عن مؤتمر «قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ» في آذار/ مارس 2004.[21] فضلاً عن «وثيقة إعلان الدوحة للديمقراطية والإصلاح السياسي» التي تم التوصل إليها في مؤتمر انعقد في قطر في حزيران/ يونيو 2004، وشارك فيه أكثر من 100 مفكر سياسي. وقد أكدت الوثيقة أن التحول الديمقراطي غدا مطلباً لا محيد عنه وخياراً لا سبيل إلى تأجيله. كما طالبت بالشروع في إعداد دساتير في البلدان التي تخلو من دساتير، وتحوُّل أنظمة الحكم الملكية إلى ملكيات دستورية، يتم الفصل فيها بين الملك الوراثي والسلطة التنفيذية. وطالبت كذلك باختيار رئيس الجمهورية في الأنظمة الجمهورية عن طريق الانتخابات التنافسية المباشرة، وتقليص صلاحياته وخضوعه للمراقبة والمحاسبة.[22]

وهناك المبادرة التي تقدم بها المنتدى المدني العربي الموازي للقمة العربية (بيروت 19–22 آذار/ مارس 2002). وقد تشكل المنتدى من 52 جمعية أهلية عربية من 13 دولة، وكان القصد منه أن يسبق القمة العربية المخصصة لقضية الإصلاح السياسي. وبعد منع انعقاد المنتدى في تونس– مكان انعقاد القمة– اجتمع المنتدى في بيروت لمدة 4 أيام (المعروف أنه بسبب خلافات بين حكومات عربية تم تأجيل القمة إلى شهر أيار/ مايو 2004).[23]

وبالإضافة إلى المبادرات الأهلية للإصلاح السياسي في الوطن العربي، كانت هناك مبادرات قطاعية عدة قدمتها جماعات معينة لها رؤيتها الخاصة للإصلاح السياسي؛ ومنها المبادرة التي تقدم بها "مجلس الأعمال العربي" في كانون الثاني/ يناير 2004، وشدد فيها على الحاجة إلى الإدارة الرشيدة بوصفها عنصراً حاسماً في تعزيز التنافسية.[24]

وفضلاً عن تنامي الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، وتصاعد وتائر المطالبة بالإصلاح السياسي في الدول العربية من خلال طرح مبادرات إصلاحية، فإن الحراك السياسي، الذي شهدته دول عربية عدة، قد تجلى في مظهر آخر مهم، تمثل في التنامي الكبير لدور منظمات المجتمع المدني وحجمها. وتشير الإحصائيات المتاحة في هذا السياق إلى أن عدد المنظمات الأهلية في الدول العربية بلغ ما يقرب من 220 ألف منظمة عام 2002، مقابل 160 ألف منظمة عام 2000.[25]

ومن المؤشرات المهمة كذلك لهذا الحراك السياسي:[26]

1. ارتفاع مساحة النقد العام لسلبيات المجتمع العربي، وبصورة غير مسبوقة، في التجمعات السياسية والثقافية والمنتديات الاجتماعية والفكرية، وفي الصحف المستقلة والحزبية، بل حتى الرسمية منها، بما يعني اتساع مجال الاحتجاج الاجتماعي على ظواهر سلبية بنيوية تكرَّست في البنيان السياسي والاجتماعي العربي، وأصبحت غير مقبولة بحكم تأثيراتها السلبية الخطيرة على كل المستويات.

2. ظهور توجهات معارضة في قطاعات مجتمعية لم يعرف عنها تاريخياً التحرك بأفق سياسي مباشر أو علني؛ مثل أساتذة الجامعات والقضاة، وهو تعبير إضافي عن اتساع نطاق القوى الاجتماعية المتأثرة سلبياً بنتائج التطورات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عايشتها المنطقة وتعيشها على مدى العقود الثلاثة الأخيرة على أقل تقدير.

3. تبني قطاعات داخل النخبة الحاكمة "برامج إصلاحية" ولو جزئية، وتصاعد درجة الصدام بينها وبين القوى التقليدية التي تسعى لاستمرار هيمنتها، فيما عُرف بصراع الحرس الجديد والحرس القديم.

ثالثاً: اتجاهات الحراك السياسي في الوطن العربي

يجد المراقب لتفاعلات الحراك السياسي في المنطقة العربية قواسم مشتركة لهذا الحراك، تشكل فيما بينها خريطة اتجاهاته، وأبرز مؤشراتها:[27]

1. المطالبة ببناء "مجتمع المواطنة" الذي لا يميز بين مواطن وآخر بسبب اللون أو الدين أو الجنس، وتأسيس دولة الديمقراطية والحريات التي تنهض على الاعتراف بقيمة المواطن العربي الفرد وتحفظ كرامته.

2. المطالبة بـ"عصرنة" الدولة العربية وتحديث بنيتها الجامدة، لتكون قادرة على التفاعل مع العصر ومدخلاته.

3. المطالبة بتفعيل إمكانات وقدرات الواقع العربي الذي تحيط به مشكلات عديدة، وتواجهه مخاطر جمة، خاصة في ظل الخطط المعلنة لرسم خرائط جديدة للمنطقة، وبما يحافظ على الهوية العربية ويحميها من محاولات تذويبها أو تمييعها.

ويلاحظ أن حركات التغيير الجديدة التي أفرزها الحراك السياسي في المنطقة العربية يتقاسمها تياران رئيسيان، داخل كل منهما تفريعات ثانوية؛ وهما التيار الحداثي المدني، والتيار الديني التقليدي.[28]

1. التيار الحداثي المدني: يضم هذا التيار في مكوناته الفكرية مرجعيات أيدلوجية شتى اجتمعت على مطلب التغيير الديمقراطي. ويعتبر هذا التيار أن محور نضاله يدور حول المطالبة بتغيير حقيقي في الأوضاع السياسية بالبلاد، ويؤسس لمجتمع المواطنة والحرية والتقدم باعتباره مطلباً، من دون تحقيقه، يستحيل النهوض بالوطن إلى الموقع المنشود. ويضم هذا التيار: اليسار الماركسي، والاتجاه القومي، والاتجاه الإسلامي المستنير، إضافة إلى التيار الوطني الليبرالي، وأبرز نموذج لهذا التيار هو حركة "كفاية" المصرية التي أسسها ممثلون لتيارات وطنية شتى من قوميين وماركسيين وليبراليين وطنيين وإسلاميين.

2. التيار الديني التقليدي: يضم تيارات شتى ذات مرجعية إسلامية، لعل أبرزها جماعة الإخوان المسلمين التي تمثل أكبر هذه التيارات وأكثرها تأثيراً. وينضم هذا التيار إلى التيار الحداثي المدني في أغلب مطالبه ذات الطبيعة الديمقراطية، إضافة إلى تأكيده على الجانب الأخلاقي الذي يستند إلى تأكيد المرجعية الإسلامية للمجتمع.

وإذا كانت ظاهرة الحراك السياسي قد تفجرت على خلفية جملة من العوامل والأسباب، وبدت في أول الأمر كأنها ظاهرة نخبوية، فإن هذه الظاهرة اكتسبت الطابع الشعبي الجماهيري، بعد أن عمت حقل السياسة في عدد من الدول العربية واكتسبت قوة دفع ذاتية، كان من نتائجها المزيد من تمدد هذا الحراك وانتشاره على مستويات شتى. وبسبب تأثيره الكبير في تحريك الجمود المزمن في الأوضاع السياسية العربية، فقد نتج عن الحراك السياسي صراع كبير بين قوى التغيير التي

قادت هذا الحراك وبين القوى المحافظة المستفيدة من الأوضاع الراهنة. وعلى الرغم مما يواجه فرص تعميق هذا الحراك من مشكلات معقدة، فإن ثمة سيناريوهات متفائلة ترى أن هذا الحراك سيتطور حتماً باتجاه تشكيل قوى ضاغطة ومؤثرة على النظم الحاكمة، سيكون بمقدورها دفع هذه النظم إلى تبني الخيار الديمقراطي.

الفصل الثاني

نشأة حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي ونماذج منها

يبحث هذا الفصل أسباب انتشار حركات التغيير الجديدة في عدد من الدول العربية، والسمات الرئيسية لهذه الحركات، ويستعرض نماذج من تلك الحركات في بعض الدول العربية.

أسباب انتشار حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي وسماتها الرئيسية

تتعدد الأسباب التي أسهمت في انتشار حركات التغيير الجديدة في العديد من الدول العربية، ومنها، أن تلك الحركات غير ملزمة، ولا يتطلب اكتساب عضويتها إجراءات بيروقراطية معقدة، كما هو حال الكيانات الحزبية المشروعة، كما أن الانضمام لعضوية هذه الحركات لا يحمِّل أعضاءها تكاليف مادية خاصة برسوم الاشتراك واستخراج بطاقات العضوية. ويندرج في سياق هذه الأسباب أيضا أن تلك الحركات قد نقلت فعل الممانعة والاحتجاج من الأطر النخبوية والحزبية الضيقة إلى الفضاء العام، فكان نزولها إلى الميادين العامة تظاهراً واحتجاجاً مصدر فاعليتها وذيوع صيتها.

والواقع أن ظهور حركات التغيير الجديدة في عدد من الدول العربية كان نتاجاً لحالة الجمود الذي أصاب عملية التطور الديمقراطي في هذه الدول، حيث إن هذه الحركات كانت احتجاجاً قوياً ضد استمرار الأوضاع على ما هي عليه. كما أن نشأة تلك الحركات كانت تعبيراً عن انسداد أفق التغيير عبر الآليات الديمقراطية، وخصوصاً آلية الانتخابات، إذ نجحت الأنظمة العربية في تقييد مخرجات الانتخابات، وفي ضبط مجالس الشورى والبرلمانات على نحو أفقد تلك المؤسسات معناها الديمقراطي ودورها الحقيقي.

أما السمات الرئيسية لحركات التغيير الجديدة في الوطن العربي، فإن أهم سمة ميزت هذه الحركات هي توجهها نحو تشكيل تحالفات سياسية واسعة؛ فقد تمكنت هذه الحركات، من خلال الركون إلى العموميات في خطاباتها الفكرية بحثاً عن أوسع تحالف حزبي ممكن، من أن تضم تحت لوائها معظم التيارات السياسية والحزبية، لكن ذلك أدى إلى افتقادها إلى البناء السياسي والفكري المتماسك. ونشير في هذا السياق، على سبيل المثال، إلى تجربة "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" في تونس؛ فقد تشكلت هذه الحركة، التي تعد إحدى أهم حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي، من تحالف ضم الإسلاميين والعلمانيين تحت مظلة واحدة، وقد توافق الطرفان حول القضايا السياسية العامة المتصلة بالإصلاح السياسي، ولكن الخلاف الجذري بين الطرفين أثر لاحقاً في تماسك الهيئة، ومن ثم فقدت فاعليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، كما سيلي بيانه.

ومن السمات المميزة الأخرى لحركات التغيير الجديدة في الوطن العربي الطبيعة السلمية لها، وحصر مطالبها في التغييرات الدستورية والقانونية للنظم

السياسية العربية، والاعتماد - كما يبرز في الحالة المصرية - على أسلوب العمل السياسي المباشر في الشارع وبين الجماهير.

نماذج لحركات التغيير الجديدة في الوطن العربي

على الرغم من ظهور العديد من حركات التغير الجديدة في كثير من الدول العربية، فإن القليل فقط من هذه الحركات حقق انتشاراً كبيراً، وكان له دور ملموس في الحياة السياسية؛ ففضلاً عن الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) التي تعد أبرز حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي، شهدت سورية تشكيل تجمع "إعلان دمشق"، كما شهدت تونس تأسيس "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات". وسنتناول فيما يأتي الحركتين الأخيرتين بالرصد والتحليل، كما سنشير إلى الحراك السياسي الذي شهدته المملكة العربية السعودية، وما أسفر عنه من مطالبات بالتغيير الديمقراطي.

ومما لاشك فيه أن الحراك السياسي الذي حدث في هذه الحالات الثلاث، الممثلة لمناطق مختلفة في الوطن العربي، منطقة الشام ومنطقة المغرب العربي ومنطقة الخليج العربي، يدل على أن هذا الحراك كان حالة شبه عامة، شهدها الوطن العربي مع بداية العقد الحالي، الذي تكثفت فيه الضغوط الداخلية والخارجية للإصلاح السياسي على النظم الحاكمة في الدول العربية المختلفة.

أولاً: تجمع "إعلان دمشق"

أُسِّس تجمع "إعلان دمشق" في الوقت الذي تبدد فيه ما يعرف بـ"ربيع دمشق"، وهي فترة قصيرة تنامت فيها الحريات العامة والسياسية، لكن دون أن

تؤسس قانونياً، وكان ذلك في بداية حكم الرئيس بشار الأسد؛ فمع بداية النصف الثاني من عام 2005 دخلت الدولة السورية مرحلة صعبة، عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، بالنظر لما خلفه هذا الحادث من حصار دولي على سورية. وفي ظل هذه الظروف القائمة ظهر تجمع "إعلان دمشق"،[1] ولكن السبب الرئيسي في هذا الظهور مرتبط بالأساس بحراك داخلي سبق الإعلان بسنوات عدة، وتجلى بأشكال وصور مختلفة.

1. الحراك السياسي الذي أنتج تجمع "إعلان دمشق"

شهدت سورية مع بداية العقد الحالي تصاعد المطالبات الخاصة بالتغيير الديمقراطي التي تمثلت في وثائق ومشاريع تدعو إلى اتحاد القوى المطالبة بالتحول الديمقراطي؛ ومنها "بيان الـ99" في خريف 2000، ومشروع وثيقة "أصدقاء المجتمع المدني" في الوقت نفسه تقريباً، ومشروع "حركة السلم الاجتماعي" الذي قدمه النائب السابق رياض سيف في شباط/ فبراير 2001، و"بيان الألف" الذي أصدره ناشطون في "لجان إحياء المجتمع المدني" (الاسم الذي استقرت عليه لجنة أصدقاء المجتمع المدني)، ووثيقة تدعو إلى عقد مؤتمر وطني عام في الربع الأول من عام 2003 بالتزامن مع الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله، فضلاً عن "بيان المليون" الخاص بلجان الحريات الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان (قبل انشقاقها)، حيث نشرت هذه اللجان بياناً يدعو إلى إلغاء حالة الطوارئ في عام 2004، وأعلنت أنها تعتزم جمع مليون توقيع عليه. كما شهدت سورية بعد عام 2000 ظهور العديد من المنتديات السياسية التي لعبت دوراً مهماً في عملية الحراك السياسي، ومن أهم هذه المنتديات «منتدى الأتاسي للحوار الديمقراطي»،[2] وقد

أعلن هذا المنتدى عن نفسه في 16 كانون الثاني/ يناير 2001 كهيئة ثقافية سياسية مستقلة تسعى إلى «إتاحة ساحة مفتوحة للحوار بين أوسع قطاعات الشعب حول مختلف القضايا التي تهم المواطن»، وإلى «المساهمة في تأصيل الثقافة العربية وتجديدها لمواكبة تطورات العصر». وقام المنتدى على خليط من التوجهات السياسية، ولكن غالبية أعضائه ذوو خلفيات قومية ويسارية ماركسية، ورئيسته هي سهير الأتاسي ذات التوجه الناصري.

وكان من أبرز صور الحراك السياسي الذي شهدته سورية خلال العقد الحالي ظهور فريق من المعارضة السورية، وهو التجمع الوطني الديمقراطي، إلى العلن، ليطرح برنامجه السياسي ونظامه الأساسي في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2001. وبعد مضي أقل من شهر، وبالتحديد في 4 كانون الثاني/ يناير 2001، كان تسعة من أعضاء هذا التجمع المعارض قد قرروا إنهاء اختفائهم الطوعي عن الحياة العامة، واستئناف نشاطهم السياسي بعد تواريهم الطويل عن الأنظار، هرباً من الملاحقة الأمنية في الثمانينيات، ومنهم المحامي رجاء الناصر عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي.[3] ويعد هذا البرنامج الأول المكتوب للتجمع الوطني الديمقراطي الذي أُسِّس عام 1979 من خمسة أحزاب سياسية ذات مرجعيات أيديولوجية مختلفة؛ هي حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي (مؤسسه جمال الأتاسي)، والحزب الشيوعي السوري ـ المكتب السياسي (أمينه العام رياض الترك)، وحزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي ـ جناح صلاح جديد، وحركة الاشتراكيين العرب (جناح عبدالغني عياش)، وحزب العمال الثوري (أمينه العام طارق أبو الحسن). وقد تزامن هذا التطور المهم مع حدث مهم آخر أكد حالة الحراك السياسي التي بدأت في البلاد،

وهو توجه جماعة الإخوان المسلمين، وهو تنظيم محظور في سورية، نحو الدعوة إلى تشكيل جبهة سياسية تتبنى ميثاقاً وطنياً جديداً، وتشمل جميع القوى الوطنية والأحزاب السياسية التي تطالب بالتغيير الديمقراطي،[4] بعد أن كان الإخوان قد تقدموا بورقة أسموها «ميثاق الشرف الوطني» في أيار/ مايو 2001، أعلنوا فيها قبولهم بالديمقراطية، وتحدثت الورقة عن دولة مدنية يشكل الإسلام مرجعية حضارية، لا مرجعية سياسية، لها. وهذا قبل أن يصدروا ورقة أوسع في الاتجاه نفسه في مطلع عام 2005 باسم «المشروع السياسي لسورية المستقبل».

وقد صدرت وثيقة «إعلان دمشق» في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2005، وضمت أوسع ائتلاف معارض في تاريخ سورية منذ بداية الحقبة البعثية عام 1963.[5] ضمت الوثيقة عرباً وأكراداً؛ علمانيين وإسلاميين؛ فضلاً عن يساريين وقوميين وليبراليين، ضمن إطار تحالفي توافق على هدف التغيير الديمقراطي. وقد وقع على الوثيقة "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي يضم خمسة تنظيمات من أصول يسارية وقومية عربية، كانت قد ائتلفت فيما بينها عام 1980 في مواجهة أزمة الصراع العنيف بين النظام والإسلاميين وقتها. ووقع عليها أيضاً كل من "التحالف الديمقراطي الكردي" و"الجبهة الديمقراطية الكردية"، وهما يضمان معاً ثمانية أحزاب من 12 حزباً كردياً في سورية. ومن الذين وقعوا على الإعلان كذلك تنظيم لم يكن معروفاً من قبل، اسمه "حزب المستقبل". كما وقع على الوثيقة "لجان إحياء المجتمع المدني"، وهي إطار تنظيمي فضفاض يضم مثقفين وناشطين في الشأن العام، ويعمل في المجال السياسي دون أن يكون حزباً سياسياً. فضلاً عن ذلك، فقد وقع على الوثيقة تسع شخصيات وطنية لها مكانتها ورمزيتها في المجتمع السوري؛ أبرزهم رياض سيف، النائب البرلماني السابق ورجل

الصناعة الذي كان وقتها يقبع في السجن، والشيخ جودت سعيد الذي يوصف بأنه مفكر إسلامي منفتح، والطبيبة فداء الحوراني، ابنة السياسي السوري الراحل أكرم الحوراني. ويوم صدور وثيقة إعلان دمشق انضم إلى الموقعين عليها الإخوان المسلمون الذين تعيش قياداتهم في المنفى الأوربي منذ أكثر من ربع قرن. ثم انضم إلى إعلان دمشق المنظمة الآشورية الديمقراطية، وكذلك حزب العمل الشيوعي، وهو أحد الأحزاب التي تعرضت لقمع شديد في ثمانينيات القرن العشرين.

ويكشف البيان التأسيسي لتجمع إعلان دمشق عن جملة من الحقائق والدلالات المهمة؛[6] منها:

أ. ثمة موقف جديد وصريح في البيان التأسيسي لإعلان دمشق يعتبر أن النظام الحاكم فشل وعجز عن الوفاء بوعوده الإصلاحية، وأنه لم يعد هناك متسع من الوقت لمزيد من الانتظار ومنح الفرص؛ وهو ما يعني فك الارتباط بين مشروع التغيير الديمقراطي وبين مشروع السلطة الذي نظم لسنوات نشاطات المعارضة. والأهم إظهار العزم على تقديم التضحيات من أجل إنهاء مرحلة الاستبداد، وبناء سورية وطناً حراً لكل أبنائه، وهذه هي المرة الأولى التي تتجه فيها كل التيارات السياسية المعارضة بوضوح قاطع إلى الشعب وقواه الحية بصفتها حاضنة التغيير وأداته ورافعته، حيث دأبت القوى المعارضة على مخاطبة النظام بالعرائض والرسائل كي يقوم بخطوات الإصلاح السياسي ويوسع هوامش الحركة والحرية، لكن سنوات من الوعود الزائفة ومن الممانعة والمماطلة، ثم ما شهدته سورية خلال السنوات المنصرمة من العقد الحالي من عودة إلى الوسائل والطرائق الأمنية والتضييق المستمر على

النشاطات المدنية والسياسية حسم موقف المترددين وشجع الكثيرين على إسقاط الرهان على مبادرة النظام الحاكم أو دوره في عملية التغيير.[7]

ب. مثل إعلان دمشق تحولاً من سياسة الإصلاح والمصالحة التي تمحورت حولها سياسة الطيف الديمقراطي السوري في سنوات ما بعد عام 2000 إلى سياسة التغيير، أي استهداف تغيير النظام الحاكم. فقد نص البيان التأسيسي للإعلان على «ضرورة التغيير الجذري في البلاد، ورفض كل أشكال الإصلاحات الترقيعية أو الجزئية أو الالتفافية». ومضى إلى الحديث عن «مهمة تغيير إنقاذية»، أي عاجلة وضرورية. ومن جهة محتوى التغيير المستهدف استعادت الوثيقة مجمل الأسس الفكرية والمطالب العملية التي بلورتها موجة حراك الديمقراطيين السوريين في مرحلة "ربيع دمشق" وما بعدها. فالإعلان يحيل إلى «الديمقراطية كنظام حديث عالمي القيم والأسس»، ويتكلم عن ضرورة «بناء دولة حديثة، يقوم نظامها السياسي على عقد اجتماعي جديد»، ويدعو إلى «إلغاء كل أشكال الاستثناء من الحياة العامة، ووقف العمل بقانون الطوارئ، وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية»، ويطالب بـ«إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وعودة جميع الملاحقين والمنفيين قسراً وطوعاً عودة كريمة آمنة بضمانات قانونية، وإنهاء كل أشكال الاضطهاد السياسي». كما يدعو إلى «إطلاق الحريات العامة، وتنظيم الحياة السياسية عبر قانون عصري للأحزاب، وتنظيم الإعلام والانتخابات وفق قوانين عصرية توفر الحرية والعدالة والفرص المتساوية أمام الجميع». هذه عناصر في أجندة الديمقراطيين السوريين منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، وقد تكرست في موجة الحراك الديمقراطي التي أطلق عليها اسم "ربيع دمشق" بين عامي 2000 و2001.[8]

جـ. إقرار أولوية الديمقراطية، وأنها خيار نهائي لا رجعة عنه، والمخرج الوحيد من الأزمة الراهنة المركَّبة التي تعانيها البلاد، بعكس ما كان يدعو إليه البعض من أولوية مواجهة التحديات الخارجية والهجمة الإمبريالية الصهيونية؛ تلك الذريعة التي أعاقت الاستحقاق الديمقراطي لعقود طويلة. وإذ يؤكد الإعلان رفض أي تغيير محمول من الخارج، فإنه يدعو في المقابل إلى إدراك الترابط الكبير بين العامل الداخلي والعامل الخارجي وأهمية الإفادة موضوعياً من الظروف والمواقف العالمية المساعدة. ويمكن النظر من هذه الزاوية إلى دعوة إعلان دمشق إلى التغيير الديمقراطي الجذري كحاجة حيوية للمجتمع بغض النظر عن الظرف الخاص الذي يمر به النظام، ورفض كل أشكال الإصلاحات الجزئية أو الشكلية.[9]

د. اكتفى البيان التأسيسي لإعلان دمشق بعرض أنصاف حقائق في قراءته للعديد من القضايا ذات الطابع الإشكالي؛ كالاقتصاد الحر، أو القومية، أو الدين، وكان ذلك بغرض القدرة على توحيد التيارات المختلفة في أطروحاتها السياسية التي انضوت تحت مظلته. ومن المؤكد أن فشل هذه التيارات في التوافق حول هذه القضايا يمثل عقبة كبيرة في سبيل بلورة برنامج سياسي محدد للتحول الديمقراطي. وهذا الفشل يؤثر بشكل سلبي كبير في فاعلية التجمع ودوره في التغيير الديمقراطي.

2. تقييم تجربة تجمع "إعلان دمشق"

طرح تجمع إعلان دمشق نفسه بوصفه صيغة لتعزيز الجبهة الداخلية السورية مقابل التحديات الخارجية التي تعصف بالبلاد. واتجه بعد فترة من تأسيسه إلى

العمل على تقوية إطاره التنظيمي، فعقد مجلسَه الوطني الموسع في كانون الأول/ ديسمبر 2007، والذي يعتبر المرجعية الأساسية لإعلان دمشق ريثما ينعقد المؤتمر الوطني المأمول. والمجلس الوطني بدوره إطار تنظيمي مفتوح، تشكل من ممثلين منتخبين ومنتدبين عن جميع كيانات الإعلان والقوى المنضوية فيه من الداخل والخارج، ومن ممثلي المحافظات وهيئات المجتمع المدني والنقابات المهنية والمرأة والشباب والشخصيات الوطنية، وكل من رأى المجلس مصلحة وطنية في ضمه إلى صفوفه. وقد انتخب المجلس مكتباً له، وأمانة عامة جديدة، تشكلت في إطارها هيئة رئاسية خماسية، أصبحت بمثابة الهيئة التنفيذية للإعلان، كما تشكل مكتب للإعلام تنسق العمل معه هيئة تحرير وإدارة الموقع الخاص بالتجمع (النداء)، في إطار تحقيق أهداف إعلان دمشق ومتابعة برامجه.[10]

ومن الإنجازات المهمة لتجمع إعلان دمشق أنه نجح في طمأنة الشارع السوري بأن القوى والفعاليات المعارضة، على اختلاف فئاتها ومذاهبها وطوائفها وقومياتها ومشاربها الأيديولوجية، قادرة على التوافق وعلى احترام تنوعها والاحتكام إلى قواعد الصراع السلمي، وأنه يمكن الوثوق بها لتجنيب البلاد الاحتمالات الأسوأ؛ كالصراع الأهلي والتفكك. وما عزز هذا المسار بدء قوى الإعلان، إلى جانب همها السياسي الديمقراطي، في بناء شبكة أمان وطنية تغطي كل مكونات المجتمع، وتبدأ بمعالجة ثغرات التمثيل التي اعتورت لحظة التأسيس، عبر الانفتاح على قوى وشخصيات غدا من الضروري مشاركتها، فضلاً عن تنمية روح التشارك والتعاضد والاستعداد لنبذ الفكر الإقصائي والوصائي، وفي المقابل نشر ثقافة تعترف بكل تكوينات المجتمع، وأيضاً بتفاوت مصالحها وهمومها، وتجد الخلاص في مفهوم "دولة المواطَنة" الديمقراطية

الحاضنة لبشر على قدم المساواة في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن انتماءاتهم ومواقفهم.[11]

وفي السياق نفسه، شكل إعلان دمشق إطاراً للتنسيق بين القوى المعارضة، وبخاصة بين المعارضين العرب والأكراد، وهذا شيء مهم بالنظر إلى أن الطرفين كانا مفتقرين إلى وجود قنوات للتواصل والتفاعل والعمل المشترك طوال عقود. كما شكل إعلان دمشق إطاراً مبادراً إلى الأنشطة الاحتجاجية المحدودة التي تجري في البلاد؛ ومنها مثلاً اعتصام جرى في ذكرى فرض حالة الطوارئ يوم استلام البعث للسلطة في 8 آذار/ مارس 1963، واعتصام آخر في اليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10 كانون الأول/ ديسمبر 2005.[12]

وعلى الرغم من أن إعلان دمشق يعد نقلة نوعية مهمة في تنظيم عملية النضال من أجل الديمقراطية، بالنظر لما تبناه من أطروحات مطلبية خاصة بعملية التحول الديمقراطي، وبالنظر لنجاحه في تأسيس ائتلاف كبير بين أهم القوى المطالبة بالتغيير في سورية، فإن هناك جملة من العوامل حكمت عليه بالتعثر من البداية؛ وأهم هذه العوامل ما يأتي:

أ. جاء إعلان دمشق في ظل ظروف طرحت علامات استفهام عديدة لدى البعض حول هويته وأهدافه؛ إذ أُصدر قبل ثلاثة أيام فقط من تقديم تقرير القاضي ميليس رئيس لجنة التحقيق الدولية الأولى في قضية اغتيال رفيق الحريري، وهذا الترابط الزمني بين الحدثين جعل الكثيرين يتهمون القوى التي انتظمت تحت مظلة "إعلان دمشق" بأنها عميلة، ومتواطئة مع أهداف المشروع الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط. وقد عملت أجهزة الإعلام الرسمية على استغلال هذا التزامن لتشويه صورة الإعلان.

ب. ولد إعلان دمشق نخبوياً، إذ ضم نخبة مثقفة ليست لها جذور شعبية قوية، وليس لديها خبرة في مجال العمل السياسي المباشر، ولذا فشل في التأسيس لقاعدة جماهيرية تدعم أهدافه وأجندته الخاصة بالتغيير الديمقراطي. والمشكلة الكبرى أنه سرعان ما دب الخلاف بين أطرافه بعد إعلان "الإخوان المسلمين" في آذار/ مارس 2006 تكوين "جبهة إنقاذ" مع عبدالحليم خدام أحد رموز النظام الذي انشق في كانون الأول/ ديسمبر 2005.[13]

جـ. تعرض رموز التجمع لقمع وتنكيل من قبل السلطة الحاكمة؛ إذ اعتُقل العديد من هؤلاء الرموز بعد انعقاد المؤتمر الأول للتجمع في الأول من كانون الأول/ ديسمبر 2007؛ ومنهم رئيسة المجلس الوطني لإعلان دمشق نفسها الدكتورة فداء أكرم الحوراني، ورئيس مكتب الأمانة، النائب السابق رياض سيف، وأمناء السر: أكرم البني، وأحمد طعمة، وعلي العبد الله، وجبر الشوفي، ووليد البني، وياسر العيني، وأعضاء المجلس الوطني: محمد حجي درويش، ومروان العش، وفايز سارة، وطلال أبو دان. وتم تقديم المعتقلين إلى المحكمة في تموز/ يوليو 2008 بتهم: «نشر أخبار كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة، وإضعاف الشعور القومي، والانتساب إلى جمعية سرية بقصد تغيير كيان الدولة السياسي والاقتصادي، وإيقاظ النعرات العنصرية والمذهبية، والنيل من هيبة الدولة».[14] وفي 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2008، أصدرت محكمة الجنايات الأولى بدمشق حكمها على كل من رياض سيف وفداء الحوراني وأحمد طعمة وأكرم وعلي العبد الله وجبر الشوفي ووليد البني وياسر العيني ومحمد حجي درويش ومروان العش وفايز سارة وطلال أبو دان، بالسجن لمدة عامين ونصف.[15]

د. لم ينتج تجمع إعلان دمشق من عوامل الانقسام الداخلية، شأنه في ذلك شأن كثير من حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي، بفعل ضعف كياناتها التنظيمية، وعدم وجود برامج سياسية واضحة لها. وكانت المشكلة الأولى التي واجهت التجمع في هذا الصعيد هي تحالف جماعة الإخوان المسلمين، التي انضمت إلى إعلان دمشق منذ ولادته، مع عبدالحليم خدام بعد انشقاقه عن النظام الحاكم، وإقامتهم "جبهة الخلاص الوطني"، حيث قوبلت هذه الخطوة برفض عدد من التيارات السياسية داخل التجمع. وفي مرحلة لاحقة أعلن حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي تجميد عضويته بالتجمع، وذلك على خلفية إبعاد ممثليه عن هيئات التجمع التي تم تشكيلها عبر المؤتمر الأول الذي انعقد في كانون الأول/ ديسمبر2007 .

هـ. مثلت العلاقة مع الخارج محور خلاف داخل تجمع إعلان دمشق أيضاً. ونشير في هذا السياق إلى الخلاف الذي حصل عند التحضير لعقد المؤتمر الأول للتجمع؛ إذ رفض تحالف التكتل الليبرالي تمرير أي عبارة تتضمن اتهاماً لدور الولايات المتحدة ومخططاتها في المنطقة ضمن مشروع البيان الذي كان يُعد للمجلس الوطني، فتم رفض العبارة المقترحة من حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب العمل الشيوعي، وهي «الوقوف ضد مشروع الهيمنة الأمريكي ـ الصهيوني»، كما رُفضت العبارة البديلة التالية «رفض المشروع الأمريكي ـ الصهيوني». ولحل هذا الإشكال تم تقديم بديل جديد، وهو «المشروع الصهيوني المدعوم من الإدارات الأمريكية». واكتفى البيان المعتمد والصادر باسم المجلس الوطني لاحقاً بعبارة تقول «العدوان الصهيوني المدعوم من الإدارات الأمريكية»، وكأن الولايات المتحدة غير متورطة فيما يجري في كل من فلسطين والعراق ولبنان والصومال

والسـودان... إلخ. وتُعد هذه الصيغة إقراراً ضمنياً بعدم الاعتراف بوجود مشاريع أمريكية وصهيونية في المنطقة، أو على الأقل التغاضي عن وجودهـا في محاولة للتكيف مع المشروع الأمريكي.[16]

و. لا يمتلك تجمع إعلان دمشق وسيلة إعلام جماهيرية توصل صوته إلى جمهور أوسع؛ فليس لديه جريدة ولا محطة إذاعية ولا قناة تلفزيونيـة، وإنـما هنـاك فقط موقع متواضع على شبكة الإنترنت، تعمد السلطات الأمنية إلى إغلاقـه من وقت إلى آخر.

هذه العوامل نالت من قوة الإعلان وأضعفت قدرتـه، وحولتـه مـن تنظـيم طامح إلى التغيير الشامل إلى إطار لـ"التنسيق" بين القوى السياسية التي انتظمت تحت مظلته، ولم يتعد نشاطه بعض الاعتصامات التي لم تجمع سوى نفر قليل مـن الناشطين السياسيين، ومن بعض منظمات المجتمع المدني.

ويواجه ائتلاف "إعلان دمشق" اليوم مهمة إعادة بناء ذاتـه، والخـروج مـن منطق المواجهة المحمومة مع النظام نحو تأهيل حركة معارضة ديمقراطية قـادرة على التعاطي بمرونة وكفاءة مع مطالب التغيير الـديمقراطي، بـما فيهـا المطالـب الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك مع التحديات التي تواجه البلاد خلال المرحلة الراهنة، وكذلك تلك التي من المتوقع أن تواجهها بشكل أعمـق خـلال المرحلـة المقبلة، نتيجة التقاء تفـاقم مفاعيـل اللبرلـة الاقتـصادية، وتعنـت النظـام حيـال الداخل، وإصراره على سياسة القبضة الحديدية، وعجزه عن اقـتراح أيـة مخـارج إيجابية لمـشكلات الـبلاد الـسياسية والاقتـصادية والاجتماعيـة، ودورات التـأزم الشرق أوسطية التي تتكرر كل عقد تقريباً.[17]

ثانياً: هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات

أُسِّست "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" في كانون الأول/ ديسمبر 2005، وضمت العديد من القوى والتيارات السياسية؛ منها الحزب الديمقراطي التقدمي، وحركة النهضة الإسلامية، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وحزب العمال الشيوعي التونسي، والمؤتمر من أجل الجمهورية، فضلاً عن شخصيات نقابية وحقوقية.

وقد جاء تأسيس هيئة 18 أكتوبر في ظروف مشابهة لتلك التي ظهرت فيها حركة "كفاية" المصرية وتجمع إعلان دمشق السوري، فمع مطلع العقد الحالي تجمعت مؤشرات عدة على انسداد أفق التغيير الديمقراطي في تونس، حيث شهدت البلاد في عام 2002 إدخال تعديلات واسعة على الدستور؛ ألغت تحديد عدد الولايات الرئاسية، الأمر الذي كان معناه تعميق الأزمة الدستورية في البلاد، وغلق الباب أمام احتمالات التداول السلمي للسلطة. وجاءت الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 2004 لتعيد إنتاج السلطة نفسها والمشهد السياسي نفسه.

وكان صدور ما يعرف بـ "قانون العاشر من كانون الأول/ ديسمبر 2003"، ويسمى أيضاً "قانون مكافحة الإرهاب" بداية لموجة جديدة من التدابير القمعية من قبل السلطة في مواجهة القوى المعارضة، وهو ما حدث بشكل متصاعد إلى أن شهد عام 2005 تصعيداً خطيراً في قمع الحريات العامة، استهدف في المقام الأول المنظمات التي تمسكت باستقلاليتها، حيث مُنع انعقاد المؤتمر السادس للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ومنع انعقاد المؤتمر الأول لنقابة الصحافيين التونسيين، وعُينت هيئة بديلة في جمعية القضاة التونسيين بعد أن صادرت السلطة مقر الجمعية من المكتب التنفيذي الشرعي للجمعية، وشتتت جمع القضاة

الحركيين المستقلين عن طريق نقلهم من أماكن عملهم بالعاصمة إلى مناطق بعيدة، من أجل الحد من نشاطهم وتقييد تحركاتهم.

كما شهد عام 2005 أيضاً مواجهة مع المحامين الذين اعتصموا بمقر "دار المحامي" بالعاصمة لمدة 52 يوماً للمطالبة بالإفراج عن زميلهم المحامي محمد عبو الذي اعتُقل في آذار/ مارس2005 عقب كتابته مقالاً بأحد المواقع الإلكترونية احتج فيه على دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آرييل شارون لزيارة تونس للمشاركة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي احتضنتها تونس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. وفي الانتخابات البلدية التي شهدتها تونس عام 2005 تدخلت السلطة لإسقاط جميع مرشحي قوائم التحالف الديمقراطي المعارضة. كل ذلك إضافة إلى استمرار أزمة المعتقلين السياسيين الذين أمضى بعضهم أكثر من 15 عاماً في السجون.

وهكذا تشكلت "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" في مناخ داخلي غلب عليه تصاعد الاحتقان السياسي بشكل غير مسبوق بين السلطة وقوى المعارضة على اختلاف تياراتها، نتيجة شعور هذه التيارات بالإحباط الشديد من نهج السلطة وممارساتها، وإدراكها أن النظام الحاكم سيستمر في نهجه الخاص بإقصاء المعارضة والانفراد بالسلطة وتكريس مناخ الاستبداد.

1. "إضراب الجوع" وتأسيس هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات

أسس "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" ما عرف بـ"إضراب الجوع" الذي قامت به مجموعة من قادة المعارضة والعمل المدني والشخصيات العامة احتجاجاً على ممارسات السلطة وقمعها الحريات العامة ومنظمات المجتمع المدني؛

إذ قام ثماني شخصيات وطنية تمثل أحزاباً سياسية ومنظمات مدنية بالإضراب عن الطعام في الثامن عشر من تشرين الأول/ أكتوبر 2005، قبل شهر من انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي احتضنتها تونس في تشرين الثاني/ نوفمبر، وكان الهدف من اختيار هذا التوقيت هو جذب الأنظار إلى مأزق الحريات في تونس، من خلال ثلاثة مطالب أساسية؛ هي حرية التنظيم للجميع، وحرية الإعلام والتعبير، والإفراج عن المساجين السياسيين وسن قانون العفو التشريعي العام.

وقد ضمت قائمة المضربين عن الطعام كلاً من: أحمد نجيب الشابي الأمين العام للحزب الديمقراطي التقدمي، وحمه الهمامي الناطق الرسمي باسم حزب العمال الشيوعي التونسي، وعبدالرؤوف العيادي نائب رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والعياشي الهمامي الكاتب العام لفرع تونس للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ولطفي حجي رئيس نقابة الصحافيين التونسيين، ومحمد النوري رئيس الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين، ومختار اليحياوي القاضي ورئيس مركز تونس للدفاع عن استقلال القضاء والمحاماة، وسمير ديلون، وهو ناشط حقوقي وسجين رأي سابق.

والواقع أن إضراب 18 تشرين الأول/ أكتوبر قد جاء امتداداً لكل الجهود التي بذلتها جمعيات المجتمع المدني خلال الاجتماعات التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. واستطاع هذا التحرك الرمزي البسيط في ظاهره العميق في دلالاته أن يخلق الحدث ويجذب الاهتمام، ويخرج الإعلاميين من تحت قبة قصر المعارض ومن الخيام التي أعدتها لهم السلطات، ليزوروا المضربين عن الطعام بالمكتب الصغير للمحامي العياشي الهمامي، ليغطوا تحركهم وينقلوا للعالم مطالبهم. ومن ثم، فإن الإضراب حقق هدفه في علاقته بالقمة.[18]

وبقدر ما عبر هذا الإضراب عن حالة من اليأس من النظام الحاكم، فإنه أبرز عزم القوى المعارضة وتصميمها على رفض استمرار الاستبداد، والذهاب بعيداً في انتهاج جميع أشكال النضال السلمي من أجل الديمقراطية. وقد أعلن المضربون يوم 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، في مؤتمر صحافي حضره العديد من وسائل الإعلام التي تابعت فعاليات قمة المعلومات، إنهاء الإضراب استجابة لدعوات صادرة عن كل من لجنة مساندة الإضراب، وشخصيات سياسية وحقوقية وطنية دولية، في مقدمتها المحامية الإيرانية شيرين عبادي الحائزة على جائزة نوبل للسلام للعام 2003، والسيد سيديكي كابا رئيس الفيدرالية الدولية الأسبق لحقوق الإنسان، اللذان زارا المضربين في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر، كما أعلن المضربون في هذا المؤتمر الصحفي عن تشكيل هيئة وطنية يُعهد إليها متابعة العمل بعد إنهاء الإضراب. وحدد بيان إنهاء الإضراب يوم 18 تشرين الثاني/ نوفمبر مهمتين أساسيتين لهذه الهيئة:[19]

أ. الحفاظ على وحدة العمل لتحقيق مطالب التغيير الديمقراطي التي أجمع عليها المضربون وكل القوى التي عبرت عن مساندتها لهم.

ب. فتح حوار وطني حول القضايا الأساسية التي تقتضيها بلورة مشروع ديمقراطي بديل يكفل لجميع التونسيين التعايش فيما بينهم آمنين على حقوقهم وحرياتهم الأساسية.

ولعل الطابع الجماعي للإضراب، وما رفعه من مطالب تتصل بالحياة العامة، وبما ضمه من عناصر ترمز إلى التعدد المهني، من محامين وقضاة وصحافيين، والتنوع الفكري والسياسي للمضربين من الإسلاميين إلى الشيوعيين، وتوحد الأحزاب والجمعيات الأهلية – كل ذلك أعطى الإضراب بعداً نوعياً. كما أن

التضامن الذي عبرت عنه الأحزاب والجمعيات والشخصيات الوطنية وبعض القطاعات المهنية، والمساندة التي تلقتها المبادرة من قبل الجهات الداخلية – كل هذه العناصر أعطت لهذا التحرك طابعه الوطني وزخمه الميداني، وهما هدفان لم يكونا خافيين في قيام المضربين بهذا التحرك، من أجل خلق نهوض سياسي حقيقي وضاغط في وجه قمع السلطة وتضييقها على الأنشطة السياسية والحقوقية والمهنية في الفترة التي سبقت الإضراب.[20]

وفي 4 كانون الأول/ ديسمبر2005 تم الإعلان عن حل اللجنة الوطنية لمساندة الإضراب التي تشكلت لهذا الغرض، وتأسيس هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات. وجاء في البيان الصحفي الأول الداعي إلى تأسيس الهيئة أنها تسعى إلى تحقيق ما يلي:[21]

أ. مواصلة العمل الموحد بنفس الروح التي طبعت تحرك 18 تشرين الأول/ أكتوبر المتسمة بالجرأة والميدانية، وذلك من أجل تحقيق:

- حرية التعبير والصحافة، وذلك برفع الرقابة المفروضة على المطبوعات وعلى الإنترنت، وإلغاء كل القيود والإجراءات الواردة في مجلة الصحافة والمجلة الجنائية التونسية، ورفع الضغوط المسلطة على الإعلاميين، وإطلاق حرية إصدار الصحف وتأسيس محطات الإذاعة والتلفزة دون تمييز، وإخضاع قطاع الإعلام السمعي والبصري لرقابة هيئة تعددية تضمن موضوعية الإعلام وانفتاحه على كل التيارات الفكرية والسياسية في البلاد.
- حرية التنظيم الحزبي والجمعياتي، وذلك بالاعتراف بكل الأحزاب والجمعيات الراغبة في التواجد القانوني، ورفع جميع القيود المفروضة على

نشاط الهيئات السياسية والمدنية والنقابية، واحترام استقلاليتها وحرية نشاطها.

- إطلاق سراح المساجين السياسيين، ووضع حد لكل المحاكمات السياسية، بما فيها تلك التي تجري تحت عنوان "مقاومة الإرهاب"، وإصدار قانون للعفو التشريعي العام يشمل كل من طالته خلال العقود الخمسة الأخيرة محاكمة أو إجراء تعسفي بسبب آرائه أو أنشطته السياسية، ويعوض تعويضاً عادلاً عما لحقه من ضرر مادي ومعنوي.

ب. إنشاء "منتدى 18 أكتوبر"، كفضاء للحوار بين مختلف التيارات الفكرية والسياسية التونسية حول القضايا الأساسية التي يقتضيها الانتقال إلى الديمقراطية، وذلك من خلال المبادئ التي حددتها الوثيقة المسماة "مشروع أرضية منتدى 18 أكتوبر"، ومنها: «تنظيم حوار علني وشفاف في الداخل وفي المهجر حول القضايا التي شقت صفوف الحركة السياسية والمدنية....، والتحضير من خلال هذا الحوار لصياغة عهد ديمقراطي يتضمن مبادئ وأسس النظام الجمهوري التي يتقيد بها جميع الفرقاء، وتشكل مدونة سلوك للمواطنة....، والارتقاء بين القوى المعارضة إلى مستوى الوحدة....، والسعي لإشراك كل القوى السياسية وهيئات المجتمع المدني في هذا الحوار، تحقيقاً للوفاق المنشود الذي يجب أن يشمل جميع قوى التغيير في البلاد».

جـ. مواصلة الحوار مع مختلف التيارات الفكرية والسياسية والهيئات المدنية المعنية بالنضال من أجل الحرية ومن أجل إقامة دولة ديمقراطية ومجتمع مدني قوي وفاعل، بهدف توسيع تركيبة الهيئة، وتأمين مشاركة هذه الأطراف في أعمالها على قدم المساواة وعلى نفس الأسس والأهداف التي قامت عليها.

وخلال عام 2007 أضافت الهيئة إلى أجندة عملها التي تم تحديدها في البيان الصحفي الخاص بتأسيسها ثلاثة أهداف أخرى؛ هي النضال من أجل استقلال القضاء واستقلال القضاة في عملهم وضمان شروط المحاكمة العادلة في جميع أنواع المحاكمات، والنضال من أجل مقاومة الفساد والمحسوبية، والنضال من أجل انتخابات حرة ونزيهة.

وقد ضمت هيئة 18 أكتوبر العديد من القوى والتيارات السياسية، حيث وقع على البيان الصحافي الذي وزع بمناسبة الإعلان عن تأسيسها كل من أحمد نجيب الشابي ومنجي اللوز (الحزب الديمقراطي التقدمي)، وحمه الهمامي (حزب العمال الشيوعي التونسي)، وعبدالرؤوف العيادي وفتحي الجربي (حزب المؤتمر من أجل الجمهورية)، ومصطفى بن جعفر وخليل الزاوية (التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات)، والبشير الصيد (الوحدويون الناصريون)، وأحمد الخصخوصي (حركة الديمقراطيين الاشتراكيين – الهياكل الشرعية)، وزياد الدولاتلي وسمير ديلو (تيار إسلامي)، ولطفي حجي (صحافي)، ومحمد النوري (الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين)، ومختار اليحياوي (مركز تونس لاستقلالية القضاء والمحاماة)، وراضية النصراوي (الجمعية التونسية لمقاومة التعذيب)، وجلول عزونة (رابطة الكتّاب الأحرار)، وفتحي الشامخي (راد/ أتاك تونس)، وعبدالقادر بن خميس (المجلس الوطني للحريات)، وعلي بن سالم (ودادية قدماء المقاومين)، وخميس الشماري والعياشي الهمامي وأنور القوصري والحبيب مرسيط ومالك كفيف (مستقلون).

وعقب الإعلان عن تأسيس الهيئة، أعلن كثير من الأحزاب والتيارات السياسية تأييدهم للهيئة؛ ومن ذلك: حزب العمل الوطني، وحزب تونس

الخضراء، والوطنيون الاشتراكيون، والشيوعيون الديمقراطيون، والشيوعيون الثوريون، والتيار البعثي. كما أيدها العديد من النقابات؛ مثل: الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقص، والنقابة العامة للتعليم العالي، والنقابة العامة للأطباء، والنقابة العامة للوظيفة العمومية. وأيدها كذلك عدد كبير من الجمعيات والمنظمات؛ مثل: الاتحاد العام لطلاب تونس، والهيئة الوطنية للمحامين، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات.[22]

2. تقييم تجربة "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات"

لاشك أن "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" كانت علامة بارزة في نضال التونسيين من أجل الديمقراطية، فقد نجحت الهيئة في أن تجمع تحت مظلتها مختلف التيارات السياسية والفكرية، حيث شملت التيارين العلماني والإسلامي، وضمت معارضة قانونية مستقلة وأخرى محظورة، وهذا الأمر كان بمثابة نقلة مهمة في العلاقة بين القوى المعارضة. فعلى الرغم من تشابه العديد من هذه القوى في خطابها ومطالبها، فإن العلاقات المتبادلة بينها سيطر عليها الطابع الصراعي، ولم تتمكن قبل تأسيس الهيئة من بلورة مطالب مشتركة للإصلاح وتشكيل جبهة موحدة تتبنى هذه المطالب.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الهيئة التي جمعت تحت مظلتها ممثلين عن جمعيات وأحزاب حول مطالب مشتركة، وعبرت عن تداخل العمل المدني الاجتماعي مع العمل السياسي، أكدت تضرر الجميع من سياسة الانغلاق التي تعتمدها السلطة تجاه كل الهيئات المستقلة والمعارضة، مدنية كانت أو سياسية.

من هنا، فإن تشكيل الهيئة كان بمثابة تطور نوعي مهم في وعي القوى المعارضة ونضالها من أجل الإصلاح السياسي. وأهم ما يجب تأكيده في هذا الصدد أن الهيئة نجحت في تجاوز القيود التي وضعتها السلطة منذ مطلع التسعينيات، والتي فرضت عدم التعامل مع الإسلاميين من خلال تصويرهم على أنهم " الخطر الداهم" الذي يجب أن تواجهه جميع القوى السياسية. وبعبارة أخرى، فإن تشكيل الهيئة عبر عن إدراك جديد لدى القوى المعارضة يقوم على تغليب المصالح المشتركة مقابل الشعارات الأيديولوجية.

على صعيد آخر، نجحت "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات" في فرض وجودها على الواقع السياسي التونسي، برغم عدم اعتراف الحكومة بها والحصار الشديد الذي فرضته السلطة على أنشطتها وتحركاتها المختلفة، على نحو أصبحت معه الهيئة تعمل في مناخ أشبه بأوضاع الحركة السرية. ولاشك أن الهيئة التي تعد أكبر تحالف للقوى المعارضة تشهده تونس منذ استقلالها يمكن أن تمثل بداية لائتلاف أكبر وأقوى يمكنه إجبار النظام الحاكم على تقديم تنازلات جوهرية من أجل الانتقال الديمقراطي.

وعلى الرغم من الإنجازات المذكورة، كانت هناك جوانب قصور عدة في أداء الهيئة؛ أبرزها:

أ. لم تستطع الهيئة صياغة برنامج سياسي- فكري متكامل، يحدد هويتها وأولويات وآليات تحركها لتحقيق أهدافها، وإن كانت قد حققت إنجازات مهمة على هذا الصعيد يمكن البناء عليها لصياغة مثل هذا البرنامج؛ إذ تمكنت من التوافق حول عدد من القضايا المثيرة للخلاف، وأصدرت بشأنها

وثائق تحدد رؤية شاملة لتصور الهيئة بمختلف تياراتها السياسية والفكرية تجاه هذه القضايا؛ فقد نجحت الهيئة ومن خلال حوار بين مختلف مكوناتها في التوصل إلى وثيقة حول حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وقد تم الإعلان عن هذه الوثيقة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 آذار/ مارس 2007.[23] ونصت على ضرورة توفير كل الوسائل الكفيلة بالتمكين المجتمعي للمرأة بشكل عام. ومن أهم ما تضمنته هذه الوثيقة، الدعوة إلى إلغاء المنشور رقم (108) لعام 1981 بوصفه إجراء تعسفياً يعرِّض النساء المتحجبات للتسلط والحرمان من الحقوق، واعتبار مسألة الحجاب قضية تتعلق بالحرية الذاتية، لا يحق لأي أحد التدخل فيها بالمنع أو الإلزام عن طريق الإكراه. وهذا النص يعد مكسباً كبيراً للتيار الإسلامي وللحريات بشكل عام، حيث إن النظام الحاكم، وبموجب المنشور المذكور، يمنع المتحجبات من الدراسة أو العمل وهن مرتديات ما يسميه "اللباس الطائفي" في إشارة إلى الحجاب.[24]

كما استطاعت الهيئة صياغة وثيقة أخرى تحت عنوان «حرية الضمير والمعتقد»، أهم ما نصت عليه أن حرية المعتقد والضمير يجب أن تكون مكفولة لكل مواطن ومواطنة. وأكدت الوثيقة ضرورة نبذ كل تمييز بين المواطنين على أساس المعتقد والضمير. كما أكدت ضرورة الالتزام بكل المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بحرية المعتقد والضمير. ونصت الوثيقة على أن صيانة حرية الاعتقاد والذود عنها، لا يتعارضان مع ما يحتله الإسلام من منزلة خاصة في تكوين الشخصية الحضارية المميزة للشعب التونسي.[25]

وعكفت الهيئة خلال عام 2008 على صياغة وثيقة توافقية بين تياراتها حول العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، وكان من المقرر أن تصدر هذه الوثيقة

خلال العام 2009، ولاشك أن نجاح الهيئة في التوصل إلى توافق بخصوص هذه القضية بعد أن توافقت تياراتها السياسية والفكرية المختلفة، بخصوص قضيتي المرأة وحرية الضمير والمعتقد، سيكون إنجازاً مهماً يسهل لهذه التيارات صياغة برنامج سياسي موحد للهيئة. وإذا ما تمكنت الهيئة من تحقيق هذا الهدف، فإن هذا الأمر من شأنه خلق تكتل معارض قوي، وقد يكون ذلك نموذجاً لبلورة توافقات وطنية في الدول العربية الأخرى، التي لم تستطع التيارات السياسية المختلفة فيها التوافق حول تلك القضايا.

ب. على الرغم من التوافق الحاصل بين التيارات والقوى السياسية المؤسسة للهيئة، حول المطالب الأساسية للإصلاح السياسي، فإن هناك محاور خلاف حول البند الخاص بالأولويات، بين تيارين: أولهما يجنح إلى مزيد من السرعة باتجاه تنظيم مؤتمر وطني ديمقراطي يضع الأرضية للبديل الديمقراطي المنشود. وثانيهما يرى ضرورة تعميق الحوار بين مكونات الهيئة حول المسائل الخلافية والمبادئ الديمقراطية الأساسية، خاصة وأن البلاد لم تعش في تاريخها تجربة ديمقراطية. وهذا الخلاف أثر سلبياً على الهيئة خلال العامين الأولين لها، ولكن يبدو أن الهيئة حسمت أمورها باتجاه خلق توافق بين تياراتها المختلفة على برنامج سياسي واضح قبل عقد مثل هذا المؤتمر.

جـ. فشلت الحركة بشكل واضح في خلق قاعدة شعبية لها في أوساط المجتمع وفئاته المختلفة، ولاسيما الفئات الفاعلة منه، مثل قطاع الشباب.

د. لم تتمكن الحركة من ضم فصائل وقوى معارضة مهمة؛ وهم حركة التجديد (الحزب الشيوعي سابقاً الذي غير اسمه عام 1994)، وحزب العمل الوطني

الديمقراطي، غير المعترف به، والشيوعيون الديمقراطيون، وهما فصيلان شيوعيان يصنفان في أقصى اليسار. وهذا الأمر راجع إلى المخاوف المتأصلة لدى قوى اليسار من التحالف مع التيار الإسلامي الذي كان شريكاً في تأسيس الهيئة.

هذه المخاوف دفعت قوى اليسار الراديكالي، في وقت لاحق من تأسيس الهيئة، إلى التكتل في جبهة مضادة أُطلق عليها اسم "الائتلاف الديمقراطي التقدمي"، ومحوره "حركة التجديد"، وهي الحزب الوحيد المرخص له داخل هذا الائتلاف، ويضم ناشطين شيوعيين سابقين وناشطين في اليسار الديمقراطي، إضافة إلى حزب العمل الوطني الديمقراطي وتيار الشيوعيين الديمقراطيين، اللذين ينشطان داخل الجامعة التونسية. ومن أهداف هذا الائتلاف الأساسية مقاومة عودة الإسلاميين إلى البروز على الساحة، ووضع حد للتقارب الإسلامي ـ الديمقراطي.[26]

هـ. لم تستطع الحركة إنجاز مهمة تأسيس "منتدى 18 أكتوبر" كفضاء للحوار بين كل التيارات والقوى السياسية حول آليات الانتقال الديمقراطي. وكان البيان التأسيسي للهيئة قد دعا إلى إنشاء هذا المنتدى بهدف بلورة أطروحات مشتركة بين هذه القوى. أما الحوارات التي أجرتها الهيئة وتوصلت من خلالها إلى الوثيقتين المشار إليهما سلفاً حول المرأة وحرية المعتقد فلم تتم في أطر تنظيمية محددة.

و. لم تستطع الحركة بلورة هيكل تنظيمي واضح لها، تُعيِّن من خلاله رئيساً أو منسقاً أو أميناً عاماً لها، وتكون لها لجان أو هيئات داخلية لتسيير العمل الميداني

وإنجاز مهمة صياغة برنامج سياسي للهيئة، ولاشك أن هذا الأمر حدَّ بشدة من فاعلية الهيئة.

ويمكن إرجاع قصور أداء هيئة 18 أكتوبر إلى عوامل عدة؛ أهمها:

أ. الخلاف حول أولويات الحركة ما بين تيارين؛ أحدهما يهدف إلى تحقيق انفراج سياسي من خلال تكثيف الضغط على النظام الحاكم، والثاني يهدف إلى خوض معركة كبرى لتغيير هذا النظام. هذا الخلاف خلق تيارات مختلفة داخل الحركة، منها ما يسعى للتفاوض مع النظام الحاكم، ومنها ما يرفض هذا الخيار.

ب. تنافر مكونات الهيئة؛ الأمر الذي خلق أزمة ثقة بين أطرافها، وبخاصة بين الجناحين العلماني والإسلامي. ولعل هذا التنافر كان هو جوهر الأزمة التي عانتها الهيئة، حيث أدى إلى انسحاب بعض التيارات والشخصيات.

جـ. الحصار الأمني الشديد الذي فرضته السلطة على الهيئة، وقد تعددت صور هذا الحصار وأشكاله على النحو التالي:

- منعت الأجهزة الأمنية الهيئة من القيام بجولة داخل البلاد للتواصل مع اللجان المناطقية التي تشكلت لمساندة إضراب الجوع، وأعلنت تأييدها للهيئة فور الإعلان عن تأسيسها، الأمر الذي حرم الهيئة من لجان فرعية مساندة لها، حيث إن هذه اللجان تلاشت بعد فترة.

- منع أنشطة الهيئة منذ الأسابيع الأولى لنشأتها وملاحقة رموزها، وهو أمر حال دون تمكينها من إقامة سلسلة الحوارات الوطنية التي أعلنت عنها، من أجل بلورة برنامج سياسي واضح، ونشير هنا على سبيل المثال إلى قيام

قوات الأمن بمنع الهيئة من عقد ندوة في مقر الحزب الديمقراطي التقدمي في 18 نيسان/ إبريل 2005، لمناقشة أوضاع المساجين السياسيين، حيث طوقت أعداد كبيرة من هذه القوات مقر الحزب، ومنعت الدخول إليه.[27] كما منعت أجهزة الأمن عقد مؤتمر صحافي كانت الهيئة قد دعت إليه في 21 شباط/ فبراير 2006 بمقر الحزب الديمقراطي التقدمي، حيث لم يسمح إلا بحضور أعضاء الحزب، وأعضاء حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وهما الحزبان القانونيان الوحيدان من بين أعضاء الهيئة، ولم يحضر المؤتمر سوى ممثلين عن الصحافة الأجنبية.[28] وقد حاولت الهيئة تصعيد الضغط على السلطة، فدعت إلى تجمع عام حول الحق في الاجتماع بمقر حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات في 24 شباط/ فبراير 2006، ولكن قوات الأمن أحبطت هذا الاجتماع أيضاً، ومنعت بالقوة أعضاء الهيئة من الوصول إلى مقر الاجتماع، وتم الاعتداء على العديد من الذين توجهوا للمشاركة فيه.[29] ومنعت قوات الأمن في 17 آذار/ مارس 2006 تجمعاً سلمياً من أجل المطالبة بالحريات السياسية، دعت إليه الهيئة في الذكرى الخمسين لاستقلال تونس، وأشار البيان الذي أصدرته الهيئة حول هذا المنع إلى تعرض بعض أعضائها للعنف على أيدي قوات الأمن.[30]

د. الحملة المنظمة التي استهدفتها من قبل الخصوم الأيديولوجيين للإسلاميين، والتي قامت على التخوين أكثر مما قامت على النقاش الموضوعي؛ كالقول بأن المطالب الإصلاحية للهيئة تندرج ضمن الأجندة الأمريكية للإصلاح الديمقراطي في المنطقة، والتي تهدف بالأساس إلى إدماج الإسلاميين في

العملية السياسية. وقد وجهت السلطة وسائل الإعلام الرسمية للنيل من صورة عدد من الشخصيات القيادية للهيئة، ونشير هنا على سبيل المثال إلى الحملة التي شنها الإعلام الرسمي ضد المحامي أحمد نجيب الشابي، أحد أهم رموز الهيئة والأمين العام للحزب الديمقراطي التقدمي، متهمة إياه بالانضمام إلى التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، وتأدية البيعة للمرشد العام للجماعة في مصر، محمد مهدي عاكف.

ثالثاً: الحراك السياسي في المملكة العربية السعودية

شهدت المملكة العربية السعودية حراكاً سياسياً واضحاً منذ مطلع العقد الحالي، كانت له مؤشرات عدة، وكان له دور في دفع النظام الحاكم إلى تبني خطوات إصلاحية عدة.

1. أسباب الحراك السياسي في المملكة العربية السعودية

جاء الحراك السياسي الذي شهدته المملكة العربية السعودية مع مطلع العقد الحالي، وبالذات عقب أحداث 11 سبتمبر على خلفية جملة من الضغوط الدافعة نحو الإصلاح، على الصعيد الدولي والإقليمي والداخلي.

أ. الضغوط الدولية

أصبح النظام السعودي الحاكم بعد أحداث 11 سبتمبر وعلى خلفيتها محل اهتمام غير مسبوق من قبل الدوائر الإعلامية والسياسية في الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، باعتباره مصدر تهديد خطير لنمط الحياة الغربي، وذلك لكونه، من

وجهة نظر هـذه الـدوائر، نظامـاً منغلقـاً، وتـستند شرعيتـه إلى قـيم دينيـة رُبطـت بالوهابية، واعتُبرت مسؤولة عن تفريخ عناصر إرهابية تحمل الكراهية للغرب كله، وكان ذلك بفعل اتهام 15 سعودياً من بين 19 متهماً بتنفيذ هجمات 11 سبتمبر.

وفي هذا الإطار نشير إلى ما جاء في أحـد أعـداد مجلـة **نيوزويـك الأمريكيـة**، حيث كتبت «يجـب عـلى "المملكيـة الـسعودية" أن تـأمر بـإجراء مراجعـة شـاملة لمساعداتها المالية للإسلام المتطرف، والذي يعتبر الآن ثاني أكبر صادراتها للعـالم، بعد النفط طبعاً، ويجب أن تسيطر على زعمائها الدينيين وتجبرهم على وقف الغزل للتعصب»،[31] فيما يعكس القناعة بأن نمط الحيـاة الـسعودي مـسؤول بدرجـة أو بأخرى عن تلك الهجمات.

ولم تقتصر الحملات الأمريكية ضـد الـسعودية عـلى محاولـة تـشويه النظـام الحاكم، بل هدفت إلى تعبئة الرأي العـام الأمريكـي ضـد العلاقـة الاسـتراتيجية الخاصة التي ربطت بين الولايات المتحدة والمملكة منذ سـبعة عقـود، والـدفع في اتجاه تأسيس نمط جديد من العلاقة يقوم على ممارسة الضغوط الهادفة لتغيير نمط المجتمع السعودي بشكل كامل، وبما يتوافـق مـع الـنمط الأمريكـي ذاتـه، ومـع المـصالح الأمريكيـة الكـبرى في المنطقـة. وفي هـذا الـصدد، نـشرت **مجلـة تـايم** استطلاعاً للرأي أجري في أيلول/ سبتمبر 2003 جاء فيه أن 72٪ ممن شملهم هذا الاستطلاع قالوا إن المملكة العربية السعودية لم تعد بلداً يمكن الثقة به كحليف، وقال 80٪ إنها بلد لا يتعاون مع الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب.[32]

وقد شملت الضغوط الأمريكيـة عـلى المملكـة مطالبـات كثـيرة اسـتهدفت جميعها إعادة بناء المجتمع السعودي، وتم التركيز في هذا السياق على تغيير مناهج

التعليم، وضبط عمل الجمعيات الأهلية الخيرية التي حُمِّلت مسؤولية تمويل ما سمي بظاهرة "الإرهاب الإسلامي العالمي". وذهب بعض هذه الضغوط إلى المطالبة بتقسيم المملكة إلى كيانات سياسية عدة، وإنكار الحكم على أسرة آل سعود عقاباً لها، أو لحصر نفوذها في أحد الكيانات الداخلية. ووصلت الحملة ذروتها حين أصدر الكونجرس الأمريكي تقريره حول هجمات 11 سبتمبر، وتضمن التقرير اتهام المملكة بتمويل الهجمات، وهو ما جاء في 28 صفحة من التقرير المذكور، قامت الإدارة الأمريكية بحذفها من التقرير النهائي، باعتبار أنها «تحتوى على تفاصيل ومعلومات حساسة تؤثر على الأمن القومي الأمريكي».[33]

ب. الضغوط الإقليمية

شكلت تطورات الأزمة العراقية بعد حرب الخليج عام 1991، وبخاصة في مرحلة تصاعد التهديدات الأمريكية بغزو العراق تحت زعم امتلاكه أسلحة دمار شامل بعد وقوع أحداث 11 سبتمبر، أحد المتغيرات الضاغطة بشدة على الوضع الداخلي في المملكة العربية السعودية، حيث كانت هناك قوات أمريكية في قواعد سعودية قريبة من الحدود مع العراق، وهذا الأمر أثار تساؤلات حول الدور الذي يمكن أن تضطلع به المملكة في أي حرب أمريكية على العراق. كانت هذه القوات مرفوضة بقوة في أوساط الرأي العام السعودي، كما كان الحال في الدول العربية الأخرى. وفي مرحلة ما بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين في نيسان/ إبريل 2003 واحتلال العراق، تصاعدت المطالب الداخلية، على النحو الذي سيلي بيانه، الداعية إلى إعادة النظر جذرياً في مفردات نظام الحكم وعلاقته بالمواطن السعودي والعديد من المذاهب والأقليات الموجودة في المجتمع، التي تشعر إما بالإقصاء التام أو التجاهل أو التعرض لمظالم اجتماعية وسياسية واقتصادية متعمدة.

والواقع أن سقوط النظام العراقي أكد ضعف النظم السياسية القائمة على الاستبداد، وعدم قدرتها على مواجهة الضغوط والتحديات الخارجية، وكان لذلك الاستنتاج تأثيره على المملكة العربية السعودية، كما كان له تأثيراته على الدول العربية الأخرى، التي تعانى بدرجات مختلفة من جراء غياب الديمقراطية. وفي السياق نفسه، أتاح سقوط نظام صدام حسين الفرصة لتنامي دور الشيعة في العراق، وكان لذلك تداعياته لجهة حفز الأقليات الشيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن بينها المملكة العربية السعودية، على المطالبة بدور أكبر في العملية السياسية، وهذا الأمر أسهم في تفعيل الحراك السياسي في المملكة.

وإضافة إلى الضغوط الخاصة بالوضع في العراق وتطوراته، انتهاء بالاحتلال الأمريكي، وما أفرزه هذا الاحتلال، فإن ما شهدته دول مجلس التعاون الأخرى من تطورات مهمة على صعيد الإصلاح السياسي، جعل المملكة العربية السعودية تحت وطأة الضغوط من أجل مسايرة هذه التطورات. فقد شهدت كل من مملكة البحرين بعد تولي الشيخ حمد بن عيسى السلطة عام 1999 ودولة قطر بعد تولي الشيخ حمد بن خليفة السلطة عام 1995، فضلاً عن سلطنة عمان بداية من العقد الحالي، خطوات مهمة في مجال الإصلاح السياسي؛ كان من أهمها الاتجاه لإعادة هيكلة النظام السياسي وتحديثه من خلال إصدار دساتير دائمة لتنظيم العلاقة بين السلطات، كما حدث في كل من سلطنة عمان عام 1996، وقطر عام 2003، ومملكة البحرين أيضاً من خلال الدستور المعدل الذي أصدر في شباط/ فبراير 2002، وتشكيل برلمانات سواء عن طريق الانتخابات العامة لكل أو لبعض أعضاء البرلمان، أو بالاعتماد على آلية التعيين، والاتجاه لتعزيز الحريات العامة من خلال تشكيل لجان خاصة بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان، وتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية.[34]

جـ. الضغوط الداخلية

شهدت المملكة العربية السعودية منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، تصاعد المطالبات الخاصة بالإصلاح السياسي والتحديث المجتمعي بشكل عام، في شكل عرائض تم رفعها من قبل قوى معينة إلى ملك البلاد، وكان من أهمها:

- عريضة رجال الأعمال (تشرين الثاني/ نوفمبر 1990): قدم 43 رجل أعمال سعودياً عريضة إلى الملك فهد بن عبدالعزيز تطالب بالإصلاح السياسي، وبخاصة، تأسيس مجلس للشورى تمثل فيه جميع مناطق المملكة ليراقب السلطة التنفيذية، وإعطاء الحرية لوسائل الإعلام، ومنح المرأة دوراً أكبر في الحياة العامة، وتوسيع اختصاصات أجهزة الحكم المحلي، وتحديث النظام القضائي، بقصد تدعيم استقلاليته ورفع فاعليته، وإصلاح نظام التعليم بشكل جذري وشامل.[35]
- الحركة الاحتجاجية النسائية (1990): قامت نحو 50 امرأة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 بقيادة سياراتهن في مدينة الرياض في شكل مظاهرة عامة، وقد تصدت جماعة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" لهذه المظاهرة، وتم فصل العاملات منهن، وكان هناك مخطط للقيام بحركات مماثلة في جدة والظهران، ولكنها لم تنفذ في ضوء ما حدث للمحتجات في الرياض.[36]
- مذكرة النصيحة 1991: ودعا فيها نحو 50 من الفقهاء إلى تأسيس مجلس تشريعي، واعتماد إجراءات لمكافحة الفساد، وتوزيع موارد البلاد بالتساوي بين المواطنين.[37]

وقد أسفرت هذه الضغوط عن بضع خطوات إصلاحية مهمة، ففي آذار/ مارس 1992 أصدر الملك فهد بن عبدالعزيز ثلاثة أنظمة يختص أولها بالنظام

الأساسي للحكم، والثاني بنظام المناطق، والثالث يتعلق بمجلس الشورى.[38] ووفقاً للنظام الأساسي، فقد تم تقسيم السلطات العامة في الدولة إلى ثلاث سلطات؛ هي السلطة التنفيذية ويتولاها الملك، الذي هو في الوقت نفسه رئيس الوزراء، مع باقي أعضاء الحكومة، والسلطة القضائية، والسلطة "التنظيمية" التي جسدها مجلس الشورى. ووفقاً لنظام المناطق، تم تقسيم المملكة إلى 13 منطقة، لكل منها مجلس، وهذه المجالس تعد فروعاً لمجلس الشورى، ويتشكل كل مجلس من رئيس ونائب والمسؤول عن إدارة المنطقة وعشرة مواطنين من كل منطقة يتم اختيارهم، وقد أصدر الملك فهد في 19 أيلول/ سبتمبر 1993 أمراً بتعيين مجالس المناطق، كان منها ثلاثة ضمت 20 عضواً؛ وهي الرياض والمدينة المنورة ومكة المكرمة.

أما مجلس الشورى، الذي سماه النظام الأساسي "السلطة التنظيمية"، وليس التشريعية فقد نص نظامه على أن يتشكل من 60 عضواً بالتعيين، وأُعطوا مهام استشارية.[39] وقد افتُتِح المجلس في 29 كانون الأول/ ديسمبر 1993، وشهد في دورتيه الثانية عام 1997، والثالثة عام 2001 زيادة في عدد الأعضاء ليبلغ 120 عضواً.

والواقع أن هذه الأنظمة مثلت تطوراً كبيراً في بنية النظام السياسي السعودي، حيث يعد النظام الأول أول دستور مكتوب للمملكة. وقد حمل الكثير من معالم الدساتير المعاصرة. أما النظام الثاني فقد كان يعكس توجهاً لإرساء مبادئ اللامركزية، وهذا توجه مهم في توزيع السلطة ومنع احتكارها، وعلى الرغم من ضعف نظام مجلس الشورى، فإنه كان هو الآخر خطوة مهمة عكست محاولة بعينها للتكيف مع الضغوط المطالبة بالإصلاح.

ومع مطلع العقد الحالي تصاعدت الضغوط الداخلية المطالبة بالإصلاح السياسي، حيث شهدت المملكة العربية السعودية خلال عام 2003 تقديم العديد من العرائض المطالبة بالإصلاح السياسي؛ وأهمها:

- «بيان الإصلاح»: قدم هذه العريضة 100 مثقف سعودي إلى ولي العهد آنذاك الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في كانون الثاني/ يناير 2003. وطالبت فيها بوضع دستور للبلاد، والفصل بين السلطات، وإصلاحات جذرية في القضاء.[40]

- «شركاء في الوطن»: قُدِّمت في نيسان/ إبريل، ووقع عليها 450 شخصية شيعية من مختلف مناطق المملكة، وتضمنت ضرورة البحث في أوضاع الطائفة الشيعية، والاعتراف بالمذهب الشيعي، وزيادة تمثيل الشيعة في الأجهزة التنفيذية للدولة وفي مجلس الشورى وفي المؤسسات الدينية، وإلغاء القيود والمضايقات على ممارسة الشعائر الدينية، وضمان حرية التعبير والتعليم الديني.[41]

- «رؤية لحاضر الوطن ومستقبله»: طالبت ببناء دولة المؤسسات الدستورية، وتقوية الجبهة الداخلية لمواجهة الأطماع الخارجية، ومعالجة الاحتقانات الداخلية، وذلك من خلال: إعلان عفو عام عن المعتقلين بتهم سياسية أو محاكمتهم محاكمة علنية عادلة، ورفع القيود المفروضة على العمل الأهلي. ودعت هذه العريضة إلى مؤتمر وطني عام للحوار، تناقش فيه المشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع السعودي، وتمثل فيه جميع المناطق والفعاليات وجميع الأطياف الثقافية.[42]

- عريضة «الملكية الدستورية»: قدمها 116 إصلاحياً في كانون الأول/ ديسمبر، وتضمنت مطالب أكثر جرأة؛ أبرزها إصلاح دستوري شامل، وتعزيز

المشاركة السياسية. وأكدت هذه العريضة ضرورة تشكيل مجلس تشريعي منتخب، وتطبيق مبدأي فصل السلطات ومساءلة الحكام، وإنشاء قضاء مستقل، وتأسيس محكمة دستورية عليا، ومنح المرأة كامل حقوقها.[43]

2. مؤشرات الحراك السياسي في السعودية

كان من المؤشرات المهمة لحالة الحراك السياسي التي شهدتها السعودية خلال عقد التسعينيات، بالإضافة إلى العرائض المذكورة، تأسيس "الحركة الإسلامية للإصلاح" كأول قوة سياسية معارضة في تاريخ المملكة. وقد أُسِّست هذه الحركة في عام 1996 بعد خلاف داخل "لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان"، وهي جمعية ذات توجه إسلامي أسست في أيار/ مايو 1993 من قبل أساتذة جامعيين وعلماء دين لهم مواقف معارضة للنظام الحاكم. وتم حظر الجمعية بعيد تشكيلها؛ مما اضطر المتحدث باسمها محمد المسعري إلى اللجوء إلى بريطانيا في نيسان/ إبريل 1994 بعد أن فر من بلاده إلى اليمن.

وأصبحت "الحركة الإسلامية للإصلاح" بقيادة المتحدث باسمها الدكتور سعد الفقيه حاملة راية معارضة النظام الحاكم في المملكة العربية السعودية منذ ذلك الوقت، وأنشأت الحركة موقعاً لها على الإنترنت يبث الكثير من المعلومات والبيانات والتحليلات عن الأوضاع الداخلية في المملكة. ومنذ كانون الأول/ ديسمبر 2002 بدأت الحركة البث من إذاعتها **صوت الإصلاح** انطلاقاً من لندن، حيث تنتقد برامج هذه الإذاعة بشدة الحكومة السعودية، وتتضمن برامجها لقاءات مباشرة للدكتور سعد الفقيه مع الجمهور السعودي إلى جانب

برامج ثقافية وأخبار. وفي وقت لاحق أسست الحركة قناة فضائية خاصة بها على القمر الصناعي الأوربي "هوت بيرد".[44]

وقد كان للحراك السياسي، الذي شهدته المملكة العربية السعودية خلال العقد الحالي وبخاصة عقب أحداث 11 سبتمبر ومثل ضغطاً جديداً للقوى المطالبة بالإصلاح السياسي على النظام الحاكم، نتائج ومؤشرات مهمة؛ أبرزها:

أ. تأسيس مركز متخصص في الحوارات الفكرية والوطنية تحت اسم "مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني" في آب/ أغسطس2003،[45] وتعد هذه الخطوة بالغة الأهمية من نواحٍ متعددة؛ فهي أولاً اعتراف من قبل السلطة التي بادرت إليها بأهمية إشراك آخرين في مستقبل الوطن، وهي من ناحية ثانية توفر منتدى فكرياً تُطرح فيه آراء ومقترحات مختلفة لعملية التطوير السياسي، وهو ما يعني توفير قنوات شرعية للتعبير السياسي.

ب. قرار مجلس الوزراء السعودي في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2003 بتنظيم انتخابات جزئية للمجالس البلدية، وكانت هذه خطوة مهمة كونها تدشيناً للعمل بنظام الانتخابات في المملكة العربية السعودية.[46] وفي توقيت متزامن أعلنت مصادر سياسية سعودية أنه يجري التخطيط لانتخاب جزء من أعضاء مجلس الشورى السعودي المعين، وواكب هذا الإعلان عقد مؤتمر عن حقوق الإنسان في المملكة، واستضافة وفود أجنبية للرد على الاتهامات الغربية لسجل حقوق الإنسان فيها.

جـ. أعلنت «الحركة الإسلامية للإصلاح» في المنفى عن تنظيم مظاهرة يوم 14 تشرين الأول/ أكتوبر2003 في شوارع الرياض قرب مقر اجتماع أول منتدى

لحقوق الإنسان يعقد في المملكة للمطالبة بالإصلاح الجذري، وتجمع قرابة 100 سعودي بالفعل في الشارع، وهتفوا: "الله أكبر"، داعين إلى الإصلاح قبل أن تطلق الشرطة السعودية أعيرة تحذيرية في الهواء، وتعتقل نحو 50 شخصاً من المحتجين الذين كان معظمهم من الشباب دون سن الثلاثين، وكانوا يحملون اللافتات التي تطالب بالإصلاح والإفراج عن السجناء السياسيين،[47] وقد كانت هذه المظاهرة التي لم تكتمل حدثاً فريداً في الحياة السياسية السعودية التي لا تعرف ثقافة التظاهر.

د. القيام بتعديل مادتين من نظام مجلس الشورى في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، وهما المادة (17) والمادة (23). وبموجب التعديل الجديد للمادة (17)، أصبح لمجلس الشورى حق إبداء رأيه مرة أخرى في الاقتراحات المعادة إليه، ثم رفعها إلى الملك لاتخاذ ما يراه. أما التعديل الذي أجري على مضمون المادة (23) فقد أعطى مجلس الشورى حق اقتراح ودرس الأنظمة التي يراها، من دون الحصول على الإذن المسبق من الملك.[48]

هـ. اتخاذ خطوات عدة في مجال تقنين منظمات حقوق الإنسان والجمعيات المهنية: سمحت الحكومة السعودية في آذار/ مارس 2004 بتأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وتكونت الجمعية من 40 عضواً، كان من بينهم عشر سيدات، وقد سبق هذه الخطوة اعتماد مجلس الشورى مهمات حقوق الإنسان ضمن لجنة الشؤون الإسلامية، ليصبح اسمها لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان، ونشطت اللجنة في تقديم توصيات لتحسين أوضاع السجون، ومراقبة التجاوزات. وبالإضافة إلى ذلك، أُسِّست هيئة الادعاء والتحقيق -النيابة العامة- لتقوم بمهمات التحقيق مع المتهمين بدلاً من

الشرطة.[49] وفي شباط/ فبراير 2003 سُمِح بتأسيس أول جمعية مهنية للصحافيين باسم "هيئة الصحافيين السعوديين"، وقد أجريت الانتخابات الأولى للهيئة في حزيران/ يونيو 2004. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2005 انتخبت الهيئة السعودية للمهندسين مجلس إداراتها، وفي خطوة غير مسبوقة قُبلت مشاركة النساء ترشيحاً وتصويتاً في العملية الانتخابية.[50]

و. اتخاذ إجراءات إصلاحية عدة في المجال التربوي: بين عامي 2002 و2005، اتخذت وزارة التربية في المملكة العربية السعودية خطوات عدة لإلغاء الأفكار المتطرفة من المناهج التعليمية، وإرساء توازن بين المواضيع الدينية وغير الدينية؛ ففي عام 2002 تم حذف الإشارات التمييزية إلى المسلمين الشيعة وغير المسلمين جزئياً من الكتب المدرسية، واستبدلت بها مواد أخرى تدعو إلى احترام الديانات. وفي عامي 2003-2004 أدمجت الهيكلية الإدارية لفرعي الذكور والإناث، وتم توحيد المناهج التعليمية الخاصة بالموضوعات غير الدينية.[51]

ز. ظهور وتنامي حركة "التدوين": حيث شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة انتشار ظاهرة التدوين الإلكتروني بين الشبان والفتيات الذين وجدوا في الإنترنت فضاءً للتعبير عن توجهاتهم وآرائهم بدون رقابة. وقد قدر عدد المدونين في المملكة عام 2006 بحوالي 500-600 مدون ومدونة يكتبون بالإنجليزية أو العربية.[52] وقد مثلت هذه الظاهرة مصدر قلق للحكومة السعودية، فحاولت تضييق الخناق على المدونين، وتم إلقاء القبض على داود الفرحان أشهر المدونين السعوديين في كانون الأول/ ديسمبر 2007 وسُجن 4 شهور دون توجيه تهمة محددة له. وقد واجه

هذا المدون، الذي يعد من أوائل المدونين السعوديين الذين كتبوا ودونوا باسمهم الصريح وتتميز كتاباته بجرأتها وصراحتها، مضايقات أجبرته على التوقف عن التدوين فترة، حتى قرر العودة للتدوين مرة أخرى في تموز/ يوليو 2007.

حـ. إصدار "نظام هيئة البيعة" الذي حسم مشكلة ولاية العهد في تشرين الأول/ أكتوبر 2006، وهو يُعَد مكملاً للأنظمة الأساسية التي أُصدِرت عام 1992، وكانت بمثابة نقلة مهمة على صعيد التطوير المؤسسي للنظام السياسي. ووفقاً لهذا النظام يتم تشكيل هيئة تتولى تأمين انتقال الحكم ضمن أسرة آل سعود بشكل سلس. وبحسب اللائحة الخاصة بهذا النظام، يقترح الملك على "هيئة البيعة" اسماً أو اسمين أو ثلاثة أسماء لمنصب ولي العهد. ويمكن للجنة أن ترفض هذه الأسماء وتعين مرشحاً لم يقترحه الملك. وفي حال لم يحظ مرشح الهيئة بموافقة الملك، فإن الهيئة تحسم الأمر بأغلبية الأصوات من خلال عملية تصويت يشارك فيها مرشحها ومرشح يعينه الملك في غضون شهر، وهو خلافاً للنظام الذي كان معمولاً به في السابق، وكان يعطي الملك صلاحيتي اختيار ولي العهد وإعفائه بأمر ملكي. وبحسب نظام هيئة البيعة، توكل الهيئة إلى لجنة طبية مهمة التأكد من أهلية الملك وولي عهده لإدارة الحكم.[53]

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2007 أصدر الملك عبدالله بن عبدالعزيز مرسوماً ملكياً بتعيين 35 ابناً وحفيداً لمؤسس المملكة، الملك عبدالعزيز آل سعود، أعضاء في مجلس هيئة البيعة، ومن بين أعضاء مجلس هيئة البيعة هناك 16 من أبناء مؤسس المملكة، و19 من أحفاده. وعين العاهل السعودي أخاه غير الشقيق مشعل بن عبدالعزيز رئيساً للهيئة. وبحسب اللائحة، يتمتع أعضاء

الهيئة بعضوية مدتها أربع سنوات غير قابلة للتجديد، إلا إذا اتفق إخوة العضو المنتهية ولايته على ذلك، وبموافقة الملك.

3. التيار الإصلاحي في المملكة العربية السعودية وتوجهاته السياسية

كان من أبرز مؤشرات الحراك السياسي الذي شهدته المملكة العربية السعودية خلال العقد الحالي تنامي قوة التيار الإصلاحي، الذي كان قد تبلور بشكل واضح خلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم، وأصبحت له مطالباته الواضحة فيما يخص عملية الإصلاح السياسي. وهذا التيار يتشكل من شخصيات ذات خلفيات متنوعة؛ بعضهم من علماء الدين، وبعضهم من الأكاديميين والتربويين.

ورغم انطلاق رواد الحركة الإصلاحية السعودية من المنظور المعرفي والفكري السلفي العام، فإنها تجاوزت الكثير من المقولات والمواقف السياسية في الممارسة السلفية السعودية الحديثة، وقدمت أطروحات لكثير من التحديات والمشكلات التي تواجه المملكة، وأعادت الحركة الإصلاحية إنتاج الخطاب السلفي ليتحول من خطاب غارق في التراث والتاريخ ومحاربة مصادر سابقة من الانحرافات العقدية والفكرية لم تعد بذات الخطورة ولا الأهمية، إلى خطاب واقعي يناقش القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية بشكل مقنع، ويستخدم لغة معاصرة تستوعب المتغيرات الاجتماعية والثقافية وتتمكن من العبور إلى مختلف الشرائح ومنها الشرائح الحيوية؛ الشباب والمرأة والمثقفون والصحافيون. لكن الضربات الأمنية التي تعرضت لها الحركة الإصلاحية واعتقال رموزها؛ أمثال سلمان العودة وسفر الحوالي وناصر العمر، لسنوات، أثرت كثيراً على عملية التجديد في خطابها.[54]

وقد فتح غياب هؤلاء المعتقلين عن الساحة السياسية الباب لظهور أفكار جديدة. وبالفعل أصبح عدد من أنصار "الصحوة الإسلامية" الأقل شهرة، والذين أطلقت السلطات سراحهم (مثل عبدالعزيز القاسم وعبدالله الحامد)، بالإضافة إلى سلفيين متشددين سابقين (ومنهم منصور النقيدان وحسن المالكي) أصحاب خطاب "ثقافي ديني سياسي" جديد. وبمرور الوقت زاد عدد المتعاطفين معهم، وخاصة في صفوف الليبراليين والشيعة، وأصبحت مواقفهم أكثر جرأة، وخاصة فيما يتعلق بالفكر الوهابي المهيمن على المملكة. وشكل هؤلاء تياراً إصلاحياً جديداً أُطلِق عليه "الليبروإسلاميون".

وقد نشأ هذا التيار في ظل سلسلة من التطورات التي شهدتها الساحة الفكرية السعودية منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وأدت إلى انقسام عناصرها الإسلامية السنية إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية؛ هي:[55]

1. الأعضاء البارزون في تيار الصحوة الإسلامية السابق الذين كانوا يمثلون المعارضة الإسلامية في بداية التسعينيات (مثل سلمان العودة وعائض القرني)، والذين قرروا الابتعاد عن القضايا السياسية المحلية وحصر نشاطهم في الحقل الديني. وهؤلاء الذين استوعبتهم الحكومة السعودية، تم توظيفهم كبديل لهيئة كبار العلماء التي تعرضت شرعيتها ونفوذها لضربتين قاصمتين؛ أولاهما بقيام حرب الخليج الثانية وقبولها بوجود القوات الأجنبية في البلاد، وثانيتهما بموت اثنين من أكثر أعضائها احتراماً؛ وهما الشيخ ابن باز (1999) والشيخ ابن عثيمين (2001).

2. الإسلاميون الذين اختاروا أن يخوضوا غمار الدعوة السلفية الجهادية العالمية، كمناصرين ومنظِّرين ومتحدثين باسم هذه النزعة المتطرفة الجديدة.

3. "الليبروإسلاميون"، وقد بدأ أنصار هذا التيار منذ عام 1998 بإعادة صياغة دعوتهم الهادفة إلى الإصلاح السياسي بنمط إسلامي ديمقراطي، موجهين في الوقت نفسه انتقادات غير مسبوقة للمفاهيم الوهابية، ومشددين على ضرورة التلازم بين الإصلاح السياسي والديني. وعلى هذا الأساس تمكنوا من إقامة تحالف مع عناصر من غير الإسلاميين السُّنة في الساحة الفكرية السعودية، وهم الليبراليون والشيعة، وخلق منبر سياسي وطني ديمقراطي مناهض للوهابية، محدِثين بذلك اتجاهاً جديداً على الساحة السياسية الفكرية السعودية. وبينما يصنف بعض هؤلاء المثقفين أنفسهم على أنهم وسطيون أو "تنويريون" أو "عقلانيون"، فإن معظمهم يتفقون على تعريف أنفسهم بـ"الإصلاحيين"، أو "الليبراليين الإسلاميين".

يضم التيار الإصلاحي السعودي، إذن، اتجاهين رئيسيين: أولهما، يتمثل في الإسلاميين المعتدلين. وثانيهما، الإصلاحيون الليبراليون. وكلاهما يتفق على الحاجة إلى الضغط على النظام الحاكم من أجل الإصلاح. لكن مجال تركيز كل منهما مختلف؛ فالإسلاميون المعتدلون من السنة ينتقدون التفسير الوهابي الأصولي للإسلام، ويركزون بشكل أكبر على ضرورة إصلاح المؤسسة الدينية. أما الإصلاحيون الليبراليون، فيركزون على تثبيت الأفكار الحديثة الخاصة بالإصلاح السياسي؛ مثل تفعيل أنماط المشاركة السياسية، وتدعيم المجتمع المدني. ويتخذ الإسلاميون المعتدلون الشيعة مواقف شبيه بموقف الليبراليين.[56]

وبفعل مطالباتهم بالإصلاح السياسي تعرض عدد من رموز هذا التيار للاعتقال والمحاكمة؛ إذ ألقت سلطات الأمن في آذار/ مارس 2005 القبض على كل من الدكتور متروك الفالح والدكتور عبدالله الحامد وعلي الدميني، وتم الحكم

عليهم بالسجن لمدد تراوحت بين 6 و9 سنوات، ثم أُطلق سراحهم في آب/ أغسطس 2005 بموجب عفو ملكي. وفي شباط/ فبراير 2007 تم اعتقال 9 من دعاة الإصلاح على خلفية توقيع بعضهم عريضة إصلاحية تطالب بإجراء إصلاحات سياسية ودستورية. وقضت محكمة بريدة الجزئية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 بسجن الدكتور عبدالله الحامد 6 أشهر، وسجن شقيقه 4 أشهر بتهمة "التحريض على الاعتصام" لعدد من النساء اللاتي يقبع أزواجهن في سجن بريدة، وفي 23 شباط/ فبراير 2008 صادقت محكمة التمييز على الحكم. وفي أيار/ مايو 2008 أعيد اعتقال الدكتور متروك الفالح مرة أخرى، بعد إصداره بياناً يطالب فيه بتحسين أحوال المعتقلين في سجن مدينة بريدة العام، حيث يقبع الإصلاحيان الدكتور عبدالله الحامد وشقيقه عيسى الحامد.

وعلى الرغم من أن الحراك السياسي الذي شهدته السعودية كان له دوره في الضغط على النظام الحاكم ودفعه بالفعل إلى اتخاذ خطوات عدة في سبيل الانفتاح السياسي، فإن المشروع الإصلاحي السعودي والتيار صاحب هذا المشروع يعانيان جملة من الإشكاليات تحول دون تفعيل هذا الحراك، ويتمثل أهم هذه الإشكاليات فيما يلي:[57]

1. لم يتمكن المشروع الإصلاحي من تجاوز نخبويته ليتعاطى بصورة تفاعلية مع المجتمع ويبلور أطروحته بوضوح فيما يرتبط بالحاجات الأساسية واليومية للمجتمع.

2. جاء الإصلاحيون من اتجاهات مختلفة ومتباينة، ولم تتح الفرصة لهم لتجاوز هذه الاختلافات عبر لقاءات مفتوحة وحرة، ولذا فقد بقيت لديهم هواجس ومخاوف متبادلة من أي مشروع قد يحسب لطرف ما أو يمكن نسبه لاتجاه معين.

3. عجزت الحركة الإصلاحية عن أن تؤسس مشاريع عمل مشتركة تهدف إلى بلورة الأطروحات والتمهيد للتعاون بين أطرافها وإشراك قطاعات اجتماعية أوسع ضمن مشروعها الإصلاحي.

4. يفتقد المشروع الإصلاحي إلى برنامج لتجذير ثقافة الإصلاح في المجتمع تقوم على التأسيس الفكري والثقافي لمكونات الإصلاح وضرورته وعوائقه، وتستند إلى تأصيل مرجعي شرعي ودراسة لتجارب المجتمعات الأخرى.

5. اقتصر نشاط الإصلاحيين على البيانات والعرائض المكتوبة، دون تطويرها لتشمل بقية وسائل منظومة التعبير السلمي عن الرأي، أو تأسيس الأطر والآليات المناسبة التي يمكن تفعيلها في هذا المجال.

وعلى الرغم من هذه العقبات التي واجهت التيار الإصلاحي السعودي، فإن هذا التيار أسهم بشكل كبير في تفعيل حالة الحراك السياسي التي شهدتها البلاد خلال العقد الحالي، حيث قاد عملية المطالبة بالإصلاح السياسي، وقدم أطروحات سياسية- فكرية لتحقيق هذا الإصلاح من خلال العرائض العديدة المرفوعة إلى الملك؛ ولذا يعد ظهور هذا التيار ونشاطاته من المحطات المهمة في تاريخ عملية التطور السياسي في المملكة العربية السعودية.

الفصل الثالث

نشأة حركات التغيير الجديدة في مصر

جاءت نشأة حركات التغيير الجديدة في مصر في ظل حراك سياسي غير مسبوق خلال العقد الحالي بشكل خاص. وقد اتخذ هذا الحراك صورتين:[1] أولاهما نزول طلائع القوى المطالبة بالتغيير إلى الشارع في مشهد غير مألوف على الحياة السياسية في مصر، التي عانت ركوداً طويلاً طوال حكم الرئيس محمد حسني مبارك منذ عام 1981. والصورة الثانية هي اضطرار الحزب الحاكم في عام 2005 إلى التقدم بمبادرات سياسية كانت تبدو حتى سنوات قليلة خلت مستبعدة بالمطلق، وفي مقدمتها تعديل المادة (76) من الدستور لاختيار رئيس الجمهورية عبر الاقتراع العام، وليس من خلال الاستفتاء، وما ترتب على ذلك من تداعيات.

ويعنى هذا الفصل بتتبع مراحل الحراك السياسي في مصر خلال العقد الحالي، ومناقشة العوامل الأساسية التي أدت إليه.

مراحل الحراك السياسي في مصر منذ عام 2000

تطور الحراك السياسي الذي شهدته مصر خلال العقد الأخير وأفرز موجة متواصلة من حركات التغيير الجديدة عبر ثلاث مراحل أساسية نعرض لها تباعاً.

أولاً: مرحلة ما قبل الانتخابات البرلمانية عام 2000

يجد الحراك السياسي الذي أفرز حركات التغيير الجديدة في مصر جذوره في العامين السابقين على انتخابات مجلس الشعب عام 2000، بعد أن ظلت البلاد في حالة ركود سياسي مستعصٍ طيلة عقد الثمانينيات ومعظم سنوات عقد التسعينيات، وفي أحيان كثيرة شهدت البلاد خلال هذه الفترة انتكاسات شديدة في مسار عملية التطور السياسي.

فبعد أن عرفت مصر انفراجة سياسية ملحوظة مع تولي الرئيس محمد حسني مبارك الحكم عام 1981، كان من مؤشراتها الإفراج عن المعتقلين السياسيين في اعتقالات أيلول/ سبتمبر الشهيرة عام 1981،[2] وإجراء دورتين انتخابيتين لمجلس الشعب عامي 1984 و1987، أسفرتا عن وجود ملحوظ للمعارضة تحت قبة البرلمان، اتجه مسار عملية التطور السياسي إلى الجمود ثم إلى الانكسار في مرحلة لاحقة. وكانت انتخابات مجلس الشعب عام 1990 التي قاطعها معظم فصائل القوى المعارضة الرئيسية واحدة من أسوأ التجارب البرلمانية في تاريخ مجلس الشعب منذ تأسيسه عام 1971، بفعل ما انطوت عليه من تدخلات صارخة من قبل السلطة، حولت نتائج العملية الانتخابية بالكامل لصالح الحزب الوطني، باستثناء 15 مقعداً فاز بها مرشحون مستقلون أو معارضون.[3] هذا الانكسار الذي حدث في مسار عملية التطور الديمقراطي مع نهاية عقد الثمانينيات، أكد أن تلك الانفراجة التي شهدتها مصر مع تولي مبارك الحكم لم تنطلق من رؤية واضحة وجادة للتطوير السياسي، وإنما جاءت بشكل غير مبرمج، وكان هدفها الرئيسي امتصاص حالة الاحتقان السياسي التي عرفتها البلاد في نهاية حكم الرئيس السابق محمد أنور السادات.

وقد مثل عقد التسعينيات نكسة حقيقة لعملية التطور الديمقراطي في مصر، فأجواء التسامح النسبي التي عاشتها البلاد خلال معظم سنوات الثمانينيات وأفرزت تنامياً ملحوظاً في الحركة السياسية، وبالذات فيما يخص دور المجتمع المدني، هددت بتوسيع رقعة الهامش الديمقراطي، ومن ثم هددت بالنيل من الاحتكار المطلق للحياة السياسية من قبل الحزب الوطني. ومن هنا عملت الحكومة من خلال آليات عدة على قمع هذا التهديد، واستغلت موجة الإرهاب التي رافقت معظم سنوات هذا العقد في مصادرة القسم الأعظم من الحريات العامة من خلال سن العديد من التشريعات الجديدة، ونشير هنا، على سبيل المثال لا الحصر، إلى القانون رقم (100) لعام 1993، الذي عرف بـ"قانون ضمانات ديمقراطية التنظيمات المهنية"، بينما كان هدفه الحقيقي إعادة سيطرة الحكومة على هذه النقابات، بعد أن تمكنت تيارات سياسية معارضة -الإخوان المسلمون تحديداً- من السيطرة على عدد كبير من تلك النقابات.

في ظل هذه الأجواء، جاءت انتخابات مجلس الشعب عام 1995 هي الأخرى لتجسد حقيقية هذا الانهيار الذي تعيشه البلاد على صعيد عملية التطور الديمقراطي؛ فقد شابت هذه الانتخابات مخالفات جسيمة كما حدث في انتخابات عام 1990، وأفرزت مجلساً أبعد ما يكون عن التعبير عن الإرادة العامة التي هي في الأساس جوهر تشكيل البرلمانات.[4]

والواقع أن النظام الحاكم في مصر قد كثف من توظيفه جملة من الآليات لتثبيت حالة الاستبداد السياسي والحيلولة دون تفعيل حركة التطور الديمقراطي، في ظل الأجواء العالمية والإقليمية الدافعة في سبيل الديمقراطية مع نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات؛ إذ كرّس من الإطار الدستوري والقانوني غير الديمقراطي الذي يحكم

عمل النظام السياسي، وثبت النظام الانتخابي الذي لا يكفل انتخابات حرة، كما عمل على دعم سيطرته على المجتمع المدني، وكذلك الإعلام الجماهيري، لضمان الحيلولة دون تواصل الأحزاب مع قواعدها الجماهيرية، وفي الوقت نفسه ظل العمل بقانون أحزاب لا يضمن تأسيس حياة حزبية فاعلة،[5] وظل العمل مستمراً بقانون الطوارئ.[6]

ومع نهاية عقد التسعينيات، بدأت مصر تشهد تحركاً واضحاً باتجاه تحريك هذا الركود السياسي الذي يسيطر على البلاد، منذ تولي الرئيس مبارك مقاليد السلطة في تشرين الأول/ أكتوبر 1981، وتجاوز حالة الانكسار المشار إليها في مسار عملية التطور الديمقراطي. وقد شعر النظام الحاكم بحالة التمرد التي بدأت تشهدها البلاد في هذه الفترة، فدعا الحزب الوطني في صيف عام 1998، إلى مؤتمر للحوار الوطني، بيد أن المؤتمر كان محدود الفاعلية من حيث نتائجه على أرض الواقع؛ فلم تتسع مظلة الحوار لتشمل كل الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية من القوى والتيارات السياسية المختلفة، وأبرزها جماعة الإخوان المسلمين التي يشار إليها وفقاً للتوصيف الرسمي بأنها "جماعة محظورة". كما أن هذا الحوار كان ذا طابع انتقائي للقضايا التي دار حولها، والتي تم تحديدها من قبل الحزب الوطني. وأخيراً، فإن ما انتهى إليه الحوار من نتائج في شكل توصيات عامة لم يجد طريقاً للتنفيذ، بسبب غياب آليات محددة للتنفيذ.[7]

ثانياً: مرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية لعام 2000

مثلت الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 2000 محطة مهمة في مسار عملية التطور السياسي في مصر، فهذه الانتخابات التي أشرف عليها القضاء جزئياً للمرة

الأولى - وبالتالي حجَّم قدرة السلطة على تزوير النتائج كلياً لصالح مرشحي الحزب الوطني الحاكم، كما كان يحدث في السابق - أسفرت عن تراجع مذهل للحزب الوطني،[8] وهو ما كشف عن وهم مقولة أن الحزب الوطني هو حزب الأغلبية، وأفرز اتجاهات قوية داخل الحزب الوطني نفسه تطالب بإصلاح الحزب وتطويره. لكن عملية التطوير، ظلت دون جدوى فيما يتعلق بإحداث تطوير حقيقي في كيان الحزب الحاكم، بما يمكِّنه من أن يعتمد في وجوده في السلطة على انتخابات حرة ونزيهة.

وعلى الرغم من أن الحزب الوطني روج لتغييرات كبرى في فكره وهيكله في فترة ما بعد انتخابات مجلس الشعب عام 2000، وطرح ما سماه "الفكر الجديد"، وشكل كيانات جديدة داخل هيكله التنظيمي، كان أهمها "لجنة السياسات" التي تولاها نجل الرئيس، جمال مبارك، فإن انتخابات مجلس الشعب الأخيرة عام 2005، جاءت لتؤكد الغياب الحقيقي للحزب في الشارع المصري.[9]

وعلى أي الأحوال، فإن فترة ما بعد انتخابات مجلس الشعب عام 2000، التي أشرنا إليها كمحطة مهمة في مسار عملية التطور الديمقراطي، شهدت جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي ضغطت على النظام الحاكم في سبيل اتخاذ خطوات حقيقية في سبيل عملية الإصلاح السياسي؛ ويتمثل أهمها فيما يلي:

1. ما كشفت عنه عملية تطوير الحزب الوطني، من رغبة الحزب في تكريس سيطرته على الحياة السياسية، وفي هذا السياق تصاعد دور جمال مبارك، وترافق ذلك مع ما أشيع عن سيناريو معد من قبل النظام الحاكم، لتوريثه

السلطة،[10] وذلك على الرغم من النفي المتكرر والمباشر من قبل الرئيس مبارك لنيته توريث السلطة لنجله.

2. حدوث تدهور غير مسبوق على الصعيد الاقتصادي عمق السخط على النظام الحاكم؛ إذ أدت عملية الإصلاح الاقتصادي من خلال سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي إلى انخفاض نصيب الأجور في الناتج المحلى الإجمالي من 50٪ عام 1980 إلى أقل من 25٪ عام 2000، وارتفعت نسبة الفقراء إلى 48٪ من السكان الذين يحصلون على أقل من 20٪ من الناتج المحلى الإجمالي، بينما يستحوذ أغنى 10٪ من السكان على 35٪ من الناتج المحلى. كما تزايدت خلال الفترة نفسها معدلات البطالة بين الشباب - وأغلبهم من المتعلمين – لتصل إلى 17٪ من قوة العمل، واتسع نطاق الفئات المهمشة وسكان الأحياء العشوائية بالمدن المحرومين من الخدمات الأساسية ومن مصدر دخل منتظم؛ لتبلغ ثلاثة ملايين مواطن.[11]

3. الإدراك المتنامي من جانب قطاعات مجتمعية مختلفة بأن هذا التدهور الاقتصادي مرده إلى غياب الحريات واستمرار الاحتكار السياسي للسلطة من قبل الحزب الحاكم، ومن ثم تم الربط في الوعي العام بين ضرورة الإصلاح السياسي والخروج من هذا الوضع المتدهور.

4. أسفرت التحولات المجتمعية والاقتصادية عن ظهور أجيال جديدة ناشطة في مجال الدفاع عن قيم التحول الديمقراطي من خلال مشاركتها المكثفة في المجتمع المدني، وقد تمحورت رؤية هذه الأجيال حول ضرورة الإصلاح السياسي كسبيل وحيد للخروج من المأزق الذي أنتجه غياب الديمقراطية،

والذي أحدث جموداً هائلاً في البنى السياسية المختلفة ونشر الفساد على نطاق واسع في مختلف هياكل الدولة.

5. الضغوط الخارجية للإصلاح السياسي بعد أحداث 11 سبتمبر، وكان لحدث احتلال العراق عام 2003 دلالاته العميقة والقاسية؛ فنظام صدام حسين المستبد لم يؤد فقط إلى مصادرة الحريات، بل أدى إلى وقوع العراق في قبضة الاحتلال.[12] وفي هذا السياق، كان مثيراً للاهتمام أن يؤكد البيان التأسيسي للحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)[13] على الحاجة إلى الإصلاح، ليس فقط لأن الديمقراطية حق أصيل، بل لأنها أيضاً تقي البلاد من خطر التدخل الخارجي من خلال التوظيف الانتهازي للديمقراطية، واتخاذها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى من قبل بعض القوى الكبرى.

وقد أفرزت هذه البيئة الدافعة في سبيل الإصلاح السياسي حركات التغيير الجديدة، التي ظهرت كموجات متدفقة مع نهاية عام 2003، وكانت البداية الحقيقية لهذه الحركات في أيلول/ سبتمبر 2004، مع تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير، التي طرحت شعارها الأشهر في الحياة السياسية «لا للتمديد.. لا للتوريث»، وأضافت إليه عبارة «حكمك باطل» بعد الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام 2005، في إشارة إلى عدم الاعتراف بمشروعية نجاح الرئيس مبارك في هذه الانتخابات، بالنظر إلى أنها لم تكن انتخابات تنافسية حقيقية، وبالنظر أيضاً إلى ما شابها من تجاوزات كبيرة.[14]

ثالثاً: مرحلة ما بعد تعديل المادة (76) من الدستور (أيار/مايو 2005)

على خلفية الضغوط المتنامية داخلياً وخارجياً على النظام الحاكم، مثلت مبادرة الرئيس مبارك في شباط/ فبراير 2005 بتعديل المادة (76) من الدستور، الخاصة بأسلوب اختيار رئيس الجمهورية[15] ليصبح بالانتخاب بدلاً من الاستفتاء، محطة أساسية في مسار عملية التطور الديمقراطي، بعد المحطة الخاصة بانتخابات مجلس الشعب عام 2000.[16]

فبعد أن جاء الإعلان عن هذا التعديل ليبشر بشكل حذر بمستقبل التطور الديمقراطي، جاء مضمون التعديل الذي تم بالفعل في أيار/ مايو 2005، ليفرغ هذا التطور من محتواه، فالتعديل الذي أقر في استفتاء قاطعته معظم القوى المعارضة،[17] وشابته تجاوزات هائلة، كشف عن عدم جدية الحزب الحاكم في الإصلاح السياسي الحقيقي، من خلال الشروط التعجيزية التي فرضت على عملية الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية، ومن بينها:[18]

1. ضرورة أن يحصل المرشح المستقل من خارج الأحزاب على تأييد 250 عضواً من أعضاء مجلسي الشعب والشورى والمحليات، من بينهم 65 عضواً في مجلس الشعب، و25 عضواً بمجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس محلي في 14 محافظة بحد أدنى، ويستكمل العشرون الآخرون من بين أعضاء المجالس الثلاثة. ويمثل رقم الـ 250 نسبة تتجاوز 5٪ من مجموع أعضاء المجالس المنتخبة البالغ عددها 3806، ويبلغ أضعاف ما يتطلبه النظام الانتخابي الفرنسي على سبيل المثال الذي ينص على ضرورة حصول المرشح لموقع الرئاسة على توقيع 500 عضو من مجموع أعضاء المجالس المنتخبة البالغ

عددهم 45 ألف عضو وبنسبة تبلغ حوالي 1٪، على الرغم من الفارق الكبير في التطور السياسي في كل من مصر وفرنسا، لصالح الأخيرة بطبيعة الحال.

2. صاحب هذه القيود التعجيزية معيار بيروقراطي آخر حكمه منطق الـدرجات الحكومية والأقدميات الوظيفية، واعتبر أنه ليس من حق أي حزب سياسي أن يكون له مرشح في الانتخابات الرئاسية، إلا بعد أن يمـر عـلى تأسيسه خمـس سنوات، وهو قيد بيروقراطي من الصعب أن نجد له مثيلاً في أي نظام انتخابي في العالم.

وقد بدا مضمون تعديل المادة (76) أكثر خطورة، من زاويـة مـا أشـاعه حـول تأكيد نية النظام في توريث الحكم، استناداً إلى هذه الشروط التعجيزية.[19] وإذا كانت الصيغة التي خرجت بها المادة (76) بعد تعديلها قد بعثت برسالة سلبية لطموحات التغيـير الحقيقـي، فـإن مـا أعقـب هـذه الخطـوة أكـد هـو الآخـر أن "المـشروع الإصلاحي" للحزب الوطني لا يتعدى إعادة إنتاج النظام الحاكم القائم حالياً بكل نواقصه وسلبياته، وذلك على النحو التالي:

1. أقر مجلس الشعب، بموجب القانون (177) للعام 2005، تعديلات على قانون الأحزاب السياسية رقم (40) للعام 1977 جعلـت مـن القـانون بعـد تعديلـه نسخة من القانون القديم، من حيث تقييد حق القـوى الـسياسية في أن يكـون لكل منها حزبها الخاص.[20]

2. جاءت الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديـسمبر 2005 لتشهد تجاوزات جسيمة كان هدفها إسقاط مرشحي المعارضة، وخاصة

جماعة الإخوان المسلمين، بأي شكل من الأشكال؛[21] ومن هذه التجاوزات استخدام العنف لمنع الناخبين المؤيدين لمرشحي المعارضة من الوصول إلى صناديق الاقتراع، وإعلان نتائج نهائية لصالح مرشحي الحزب الوطني غير مطابقة لنتائج صناديق الاقتراع.[22]

3. شهدت مصر حزمة من التعديلات الدستورية التي أُقرت في استفتاء عام، أُجري في 26 آذار/ مارس 2007. وبموجب هذه التعديلات، تم تعديل 34 مادة من الدستور الذي وضع عام 1971،[23] وعلى الرغم من أن المبرر الأصلي الذي أعلنته الحكومة لهذه التعديلات تمثل في الرغبة في تقوية السلطة التشريعية على حساب السلطات شبه المطلقة للسلطة التنفيذية، خاصة تلك التي يتوسع الدستور في منحها لرئيس الجمهورية، فإن ذلك لم يتحقق. وعلى سبيل المثال، فإن تقييد حق الرئيس في إعلان حالة الطوارئ وحصرها وفقاً لهذه التعديلات (حسب نص المادة 74) في حالات الخطر الجسيم، وإلزامه بالتشاور مع رئيس الوزراء ورئيسي مجلسي الشعب والشورى، لا يعني تقييداً حقيقياً لسلطات الرئيس في هذا الشأن، حيث إنه هو الذي يعين رئيس الوزراء بلا قيد أو شرط، كما أنه يستطيع أن يطمئن لقدرته على تعيين رئيس مجلس الشورى لأنه يعين ثلثي أعضاء المجلس، كما أن الرئيس، باعتباره رئيساً لحزب الأغلبية، يعين رئيس مجلس الشعب.[24]

وينصرف أخطر ما انطوت عليه هذه التعديلات إلى الجوانب الخاصة بضمانات الحريات العامة، وتنظيم الانتخابات، ومباشرة الحقوق السياسية. وفي هذا السياق، أُقرت ثلاثة تعديلات قوبلت برفض مجتمعي وسياسي عارم:

أ. تعديل شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية، وفقاً لما نصت عليه المادة (76)، وكانت هذه المادة قد عدلت عام 2005، كما سبقت الإشارة، حيث أتاحت المنافسة على رئاسة الجمهورية وألغت نظام الاستفتاء الذي كان معمولاً به منذ وضع دستور عام 1971، ولكنها وضعت شروطاً تعجيزية أمام عملية الترشح، تم التعرض لها سلفاً، كان منها النص على أن يكون الحزب الذي ينتمي إليه المرشح لرئاسة الجمهورية ممثلاً في البرلمان بنسبة لا تقل عن 5٪ من المقاعد، وفي التعديل الجديد (تعديل التعديل)، تم تخفيض هذه النسبة إلى 3٪ فقط، ولكن تم حرمان المستقلين من الترشح. ويبدو أن هذا النص، الذي يتجاهل حقيقة أن الأحزاب ليس لها وجود حقيقي في الشارع وأن أكثر من 97٪ من المصريين غير منضمين إلى أحزاب سياسية، قصد به جماعة الإخوان المسلمين، التي تعد القوة السياسية الأكبر في الساحة المصرية على الرغم من أنها مازالت محجوبة عن المشروعية.

ب. تعديل المادة (179) المتعلقة بقانون الإرهاب، وهذا التعديل ألغى الضمانات المكفولة للحريات العامة من خلال مواد أخرى بالدستور. وبسبب خطورة ما تضمنته هذه المادة بعد تعديلها فقد وجهت منظمات دولية عدة انتقادات قاسية للنظام الحاكم، وكان من بين هذه المنظمات منظمة العفو الدولية التي طالبت بوقف هذا التعديل، وكذلك المجموعة الدولية للأزمات التي وصفت التعديلات بأنها "انتكاسة دستورية".[25]

جـ. تعديل المادة (88) التي كانت تنص على الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية، فأصبحت بعد تعديلها تقصر هذا الإشراف على اللجان العامة فقط؛ وكل ذلك سيؤدي إلى تراجع شديد في فرص إجراء انتخابات نزيهة وشفافة، بل إعدام هذه الفرص أصلاً، وبالتالي سيكون من غير المجدي الحديث عن تحول ديمقراطي حقيقي في مصر. ذلك أنه، وعلى الرغم من أن الديمقراطية أوسع من مجرد عقد الانتخابات، فإن الانتخابات الدورية والنزيهة هي أحد المرتكزات الأساسية لترسيخ الديمقراطية باعتبارها الآلية المؤسسية لتحقيق التداول السلمي للسلطة.[26] ويبدو أن هذا التعديل جاء بدوره على خلفية المشكلات التي ثارت بين الحكومة وبين القضاة الذين كشفوا عن تجاوزات هائلة في الانتخابات البرلمانية عام 2005، وحدُّوا من قدرة الحكومة على تجيير نتائج تلك الانتخابات بالكامل لصالح الحزب الوطني، كما كان يحدث قبل الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، الأمر الذي نجم عنه وصول 88 من مرشحي جماعة الإخوان المسلمين إلى مجلس الشعب.

4. قام النظام الحاكم بحملة اعتقالات واسعة في صفوف جماعة الإخوان المسلمين، خوفاً من تصديهم لمثل هذه الخطوات الهادفة إلى دعم احتكار الحزب الوطني الحاكم للسلطة، على اعتبار أنها القوى المعارضة الأولى في البلاد، وفي هذا السياق ذكر تقرير لمركز "سواسية لحقوق الإنسان ومناهضة التمييز" أن عدد الذين تم اعتقالهم من جماعة الإخوان المسلمين خلال عام 2007 بلغ 3245 عضواً، وذكر المركز في تقريره، الذي حمل عنوان «عدل غائب.. اعتقالات وقضايا الإخوان خلال عام 2007» أن النسبة الكبرى لهذه

الاعتقالات استهدفت الكوادر التنظيمية للجماعة، حيث تم اعتقالهم بحجج متنوعة منها الانتماء إلى جماعة محظورة، وعقد اجتماعات تنظيمية دون أخذ موافقة أمنية.[27] وشمل تصعيد الحملات الأمنية ضد الإخوان المسلمين إحالة 40 من العناصر القيادية بالجماعة في عام 2007 إلى المحاكمة العسكرية باتهامات عدة؛ شملت الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام الدستور، وغسل الأموال واستخدامها في تمويل أنشطة الجماعة غير المعترف بها. وقد جاءت هذه الخطوة بعد أيام قليلة من إصدار محكمة جنايات القاهرة قرارها في 29 كانون الثاني/ يناير 2007 بإخلاء سبيل 16 من المتهمين، في مقدمتهم المهندس خيرت الشاطر النائب الثاني للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، وأمرت بالإفراج عنهم فوراً، وحددت الرابع والعشرين من شباط/ فبراير 2007 موعداً للنظر في الاستشكال المقدم من المتهمين في قرار النائب العام بالتحفظ على أموال 29 منهم. وبدلاً من احترام أحكام القضاء، استخدمت وزارة الداخلية قانون الطوارئ لتتحايل على قرارات الإفراج، وذلك بإصدار أوامر اعتقال جديدة للمتهمين الذين جرى انتزاعهم من أمام قاضيهم الطبيعي ليمثلوا أمام القضاء العسكري في جرائم لا صلة لها بالنظام العسكري. وقد استمرت المحاكمة 73 جلسة قُضي في أُخراها في نيسان/ إبريل 2008 بأحكام بالسجن تراوحت بين 3 و10 سنوات على 25 من المحالين، ومنهم الشاطر وحسن مالك ومحمد علي بشر ويوسف ندا، وتمت تبرئة 15 آخرين. والواقع أن هذه الحملات الأمنية التي اشتدت وطأتها بشكل غير مسبوق ضد جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم أكدت استمرار النظام الحاكم في نهجه الاستبدادي والإقصائي في إدارته العملية السياسية. ونشير في هذا السياق إلى تقرير مهم أصدرته الشبكة العربية

لمعلومات حقوق الإنسان تحت عنوان «ثمن باهظ لحرية التعبير في مصر»، أكد أن «الانتهاكات التي طالت حرية الصحافة والفنون والإنترنت في عام، جعلت عام 2007 الأسوأ منذ استقلال مصر عام 1952»، وذلك بعد عقد أكثر من 500 محاكمة لصحافيين وكتّاب وفنانين ومدوِّنين، واعتبر التقرير أن «الصحفيين والكتّاب والمدوِّنين يدفعون ثمنًا باهظًا لحرية الرأي والتعبير» «التي تزعم الحكومة المصرية كذباً تمتعهم بها».[28]

وأمام هذا الإصرار من قبل النظام الحاكم على استمرار انتهاج "سياسة العمل كالمعتاد"، وإن بتغيرات شكلية لا تمس جوهر الأسس الخاصة بإدارة العملية السياسية، كان تفجر ظاهرة حركات التغيير الجديدة، التي لم تقنع ببقاء قواعد اللعبة على ما هي عليه، وهو ما كان حافزاً إلى تجسيده شعار حركة كفاية «لا للتمديد..لا للتوريث».

العوامل الأساسية للحراك السياسي في مصر

يمكن تفسير الحراك السياسي غير المسبوق الذي شهدته مصر خلال العقد الحالي في ضوء عديد من العوامل نفصلها فيما يلي:

أولاً: محاولة إعادة إحياء المجتمع السياسي

ثمة أربعة تطورات أساسية كان لها دور كبير في إحداث التراكمات التي أسهمت في إحياء المجتمع السياسي المصري، وأسست للحراك السياسي الذي أفرز حركات التغيير الجديدة، وتتمثل هذه التطورات فيما يلي:[29]

1. تطور الحركة الحقوقية: منذ نهاية الثمانينيات بدأت حركة حقوق الإنسان تتحدى في الواقع العملي البنية التشريعية للاستبداد، وهي لم تلجأ إلى إثارة الرأي العام إزاء التشريعات الاستثنائية فحسب، بل اعتبرتها انتهاكاً للمواثيق الدولية، ومن ثم اكتسبت تلك الحركة شرعيتها من مفهوم الحق، وليس من مفهوم الترخيص الذي يتمسك به التشريع القانوني الخاص بالجمعيات، وهو مفهوم لم يقتصر فقط على منح الدولة مجرد اختصاص حجب الشرعية، بل أكسبها القدرة الفعلية والقانونية للسيطرة التامة على جميع أوجه فضاء الجمعيات، إضافة إلى شروط استمرار بقاء تلك الجمعيات. وقد انعكس هذا التطور بوضوح شديد على نشأة حركات التغيير الجديدة، فهذه الحركات فرضت وجودها بالفعل استناداً إلى مبدأ الحق وليس طلباً للشرعية القانونية.

2. عملية استنهاض الحركة النقابية المهنية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات: كان هذا التطور بالغ التعقيد، إذ بدأ يبلور استقطاباً حاداً بين التيارات الفكرية والسياسية المدنية من ناحية والتيارات الإسلامية من ناحية أخرى، وبدأت الأخيرة في السيطرة من خلال الانتخابات على مجالس إدارة عدد من أهم النقابات، وبخاصة نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين. ومع ذلك، فإن أهم إنجاز تحقق هو تمكن التيارات المعتدلة من الطرفين في إدارة سلسلة من الحوارات التي بدأت بين النقابات ثم انتقلت إلى المستوى الحزبي. وقد أسست تلك التجربة قنوات للتواصل والحوار ظلت صالحة للعمل خلال السنوات التالية. وانطلاقاً من هذا الإنجاز الذي تم في مجال العمل النقابي، نشأ توافق عام على القبول المتبادل والتعايش المشترك بين كل التيارات السياسية، بغض

النظر عن مرجعياتها الفكرية. وقد ترجمت حركة "كفاية" هذا الإنجاز عملياً، إذ ضمت شخصيات من تيارات فكرية وسياسية شتى.

3. تطور النضال المدني والسياسي من أجل القضايا القومية والعربية، وعلى رأسها قضيتا: فلسطين، والعراق. وعلى سبيل المثال، هيَّأ تأسيس "اللجنة المصرية لدعم الانتفاضة" فرصة مهمة أولاً لبناء تحالف من مختلف التيارات السياسية، وإن بصورة فردية، وثانياً لعمل شعبي واسع وصل بالفعل إلى عمق المجتمع المصري، بما في ذلك المناطق الريفية الشديدة الفقر.

4. نتائج الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله عام 2003، حيث إن الإحباط الكبير الذي خلفه هذا الاحتلال أدى إلى نشوء وعي "جديد" إلى حد ما، أعاد التلازم بين القضيتين: الوطنية، والديمقراطية. فهذا الغزو أسقط آخر الحجج التي كان من الممكن من خلالها "إثبات" الحاجة إلى دولة تسلطية لحماية الاستقلال الوطني، حيث لم يعد هناك مبرر للقول بأن «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، ليس لأنه لم يعد هناك معركة أصلاً، بل لأن المعركة تغيرت طبيعتها وصارت النظم العربية حليفة للإمبريالية ومتعايشة مع عودة الاستعمار، وهكذا صرنا بحاجة إلى الديمقراطية لاستعادة النضال الوطني من أجل "الاستقلال الثاني".

ثانياً: التطورات داخل معسكر القوى المعارضة

شهد معسكر القوى المعارضة في مرحلة ما بعد عام 2000 جملة من التطورات المهمة كان لها أثرها القوي في تدعيم عملية الحراك السياسي في المجتمع، وكان من

أهم هذه التطورات ظهور عدد من الأحزاب السياسية التي وجدت نفسها بعد فترة وجيزة من تأسيسها في معترك الحياة السياسية، ومن ثم كان عليها إثبات نفسها، وخوض معركة النضال الديمقراطي. ونشير هنا تحديداً إلى حالة حزب الغد ومؤسسه الدكتور أيمن نور، الذي حل في المرتبة الثانية في انتخابات الرئاسة عام 2005. وبالإضافة إلى ما أسهمت به الأحزاب المعارضة الجديدة على صعيد تفعيل الحياة السياسية، يمكن الحديث عن التطورات التي شهدها معسكر القوى المعارضة، وكان لها مردودها الإيجابي على الحراك السياسي، عبر مستويين أساسيين:

1. التكتل ضد النظام الحاكم: في مرحلة ما بعد انتخابات مجلس الشعب عام 2000، كانت هناك أكثر من محاولة من قبل الأحزاب والقوى المعارضة لتشكيل تحالفات ضد النظام الحاكم من أجل تكثيف الضغط عليه، وإجباره على التحول الديمقراطي. وفي هذا الصدد، قام عدد من أحزاب المعارضة بتشكيل تكتل باسم "أحزاب التوافق الوطني"، وضم هذا التكتل ثمانية أحزاب؛ هي حزب التجمع وحزب الوفد والحزب الناصري وحزب العمل وحزب الأمة وحزب الجيل وحزب مصر 2000 وحزب الوفاق القومي. وعقدت هذه الأحزاب مؤتمراً يوم 21 أيلول/ سبتمبر 2004 أعلنت فيه برنامجاً للإصلاح السياسي.[30] كما قامت أحزاب وقوى معارضة أخرى بتشكيل تحالف تكون من مؤسسات مجتمع مدني مثل "مركز هشام مبارك للقانون"، ومنظمات محظورة مثل "الإخوان المسلمين" و"الحزب الشيوعي"، ومثقفين مستقلين. وسمى هذا الائتلاف نفسه "حركة 20 مارس من أجل التغيير" (إشارة إلى تاريخ المظاهرات الضخمة التي نظمت في القاهرة ضد الغزو

الأمريكي للعراق عام 2003). وقد طالب هذا الائتلاف بعدم ترشيح الرئيس مبارك لولاية خامسة في عام 2005، وأعلن رفضه المطلق لأن "يرث" السلطة جمال مبارك، نجل الرئيس الأصغر.[31] وكان التكتل الأبرز الذي شكلته قوى المعارضة هو الذي انتظم تحت مظلة "الجبهة الوطنية للتغيير" قبيل الانتخابات البرلمانية عام 2005؛ وضم كلاً من حزب الوفد وحزب التجمع وحزب العمل والحزب الناصري، إضافة إلى عدد من حركات التغيير الجديدة مثل الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، وكلاً من حزبي الوسط والكرامة، تحت التأسيس.

وخلال عامي 2006 و2007 شهدت الساحة السياسية استمرار موجة محاولة التنسيق بين أحزاب وقوى سياسية مختلفة، بغرض تشكيل تحالفات مشتركة، وكان من أبرز هذه المحاولات سعي أحزاب الوفد والتجمع والناصري والجبهة الديمقراطية، خلال عام 2007 لتشكيل تحالف مشترك؛ إذ اتفقت الأحزاب الأربعة على تشكيل لجنة لوضع وثيقة عمل وطني يجري الحوار حولها مع الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى، لتشكيل جبهة موحدة جديدة لقوى المعارضة كافة.[32]

2. تقديم مبادرات للإصلاح السياسي: شهد عام 2004 تقديم مبادرات مهمة عدة للإصلاح السياسي من قوى وأحزاب معارضة أساسية. وقد جاء طرح هذه المبادرات بشكل منفرد من قبل هذه القوى، ليؤكد فشل التواصل بين الحزب الوطني الحاكم والأحزاب والقوى السياسية الأخرى، وهو الأمر الذي جسده فشل تجارب عدة للحوار بين الطرفين منذ عام 1998، وذلك في

ضوء رغبة الحزب الوطني في تأمين احتكاره المطلق للحياة السياسية. ولاشك أن هذه المبادرات كان لها دورها في تحريك الركود وإثارة الجدل العام حول وسائل الخروج من أوضاع تأكد عدم صلاحيتها للبقاء لمدة أطول. ونشير هنا إلى ثلاث مبادرات أساسية:

أ. المبادرة الأولى: قدمها حزب التجمع في أيار/ مايو 2004. وكان أهم ما نصت عليه الدعوة إلى انتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح، وتخلي رئيس الجمهورية عن انتمائه الحزبي طوال فترة توليه منصبه، وتحديد وتقليص السلطات المطلقة الممنوحة له في الدستور، وإلغاء حالة الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتوفير ضمانات الانتخابات الحرة النزيهة، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب، وكفالة استقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، وإطلاق حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام، وتحرير أجهزة الإعلام والصحافة القومية من سيطرة الحزب الحاكم.[33]

ب. المبادرة الثانية: قدمتها جماعة الإخوان المسلمين، وكان ذلك في آذار/ مارس 2004، وقد دعت المبادرة إلى الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات، ونصت على تحديد سلطات رئيس الجمهورية، بما يجعله رمزاً لكل المصريين، فلا يترأس أي حزب سياسي، ويكون بعيدًا كل البعد عن المسؤولية التنفيذية للحكم، وتحديد مدة رئاسته، بما لا يتجاوز فترتين متتاليتين، وإلغاء القوانين السيئة السمعة - خاصة قانون الطوارئ وقانون النقابات- التي أدت إلى الجمود السياسي الذي تعانيه الحياة السياسية المصرية.[34]

جـ- المبادرة الثالثة: طرحتها الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) من خلال ما جاء في بيان أسمته «بيان إلى الأمة» أُصدر في 21 أيلول/ سبتمبر 2004، وربط بين الضغوط والخطط الدولية الرامية إلى إعادة تشكيل المنطقة، وبين شيوع حالة الاستبداد في المجتمع، وهو ما يستلزم إصلاحاً شاملاً ينبع من أبناء البلد، وليس مفروضاً عليهم. وحددت الحركة الإصلاح المطلوب بأنه إصلاح سياسي ودستوري شامل يضمن إنهاء احتكار السلطة وفتح الباب لتداولها، وإعلاء سيادة القانون واستقلال القضاء، وإنهاء احتكار الثروة، واستعادة دور مصر ومكانتها اللذين فقدتهما منذ التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979.

ولاشك أن هذه المبادرات خلقت ما يمكن تسميته "معمل أفكار" خاصاً بعملية الإصلاح السياسي المطلوب، وطرحت الحدود الدنيا والقصوى لهذا الإصلاح، وجسدت هوية التغيير السياسي المطلوب، كما أن هذه المبادرات كانت بمثابة إعادة تأكيد للبرامج السياسية الخاصة بكل تيار على حدة.

ثالثاً: انتفاضة القضاة للمطالبة باستقلال القضاء

كان من أهم ما شهدته مصر في ظل حالة الحراك السياسي في مرحلة ما بعد انتخابات مجلس الشعب لعام 2000، وبالذات خلال الفترة ما بعد تعديل المادة (76) من الدستور في أيار/ مايو 2005، ظهور توجهات قوية للمراجعة الذاتية من قبل بعض المؤسسات التي كان النظام الحاكم يعتمد عليها لتثبيت شرعيته. ويشار

في هذا السياق على وجه الخصوص إلى ما شهدته مؤسسة القضاء من جدل حول ضرورة توافر ضمانات حقيقية للانتخابات في جميع مستوياتها، حتى لا يتم توريط القضاة في انتخابات لا تتوافر لها ضمانات النزاهة، على غرار ما حدث في انتخابات مجلس الشعب عام 2000.[35]

من هنا، فإنه وبعد أن تم الإعلان في شباط/ فبراير 2005 عن إجراء أول انتخابات رئاسية في السابع من أيلول/ سبتمبر 2005، أعلن نادي القضاة في جمعية عمومية عقدها في أيار/ مايو 2005، أي قبل عقد هذه الانتخابات بنحو أربعة أشهر، مقاطعته الإشراف على العملية الانتخابية ما لم تتوافر ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات من خلال إصدار قانون للسلطة القضائية يكفل استقلالها. ولكن النظام الحاكم لم يستجب لهذا المطلب، وعاد القضاة ليعلنوا عن إشرافهم على الانتخابات،[36] وكان تبريرهم لهذا التراجع عدم حرمان الشعب المصري من فرصة التحول من نظام الاستفتاء إلى نظام الانتخاب لاختيار رئيس الجمهورية. وفي الوقت نفسه، احتفظ القضاة لأنفسهم بالحق في كشف أي ممارسات أو تجاوزات في العملية الانتخابية، وهو ما تم فعلاً، فعقب الانتخابات أعد نادي القضاة تقريراً شهيراً وثق فيه التجاوزات التي شابت العملية الانتخابية، وكان من بينها التأكيد على أن نسبة التصويت لم تتجاوز 5٪ بينما كانت المصادر الرسمية أعلنت أن هذه النسبة تجاوزت 50٪.[37]

وقد أثار هذا التقرير غضب الحكومة، فقامت باستبعاد نحو 1500 قاضٍ من الإشراف على الانتخابات البرلمانية التي عقدت بعد أقل من شهرين من الانتخابات الرئاسية التي وافق القضاة على الإشراف عليها "كشهود عيان" على ما

قد يحدث من تجاوزات فيها على غرار ما حدث في الانتخابات الرئاسية. وقد جاءت الانتخابات البرلمانية لتحفل بتجاوزات هائلة،[38] كشف نادي القضاة عن الكثير منها، مما تيسر الوقوف عليه، وانتقد عدد من القضاة في وسائل الإعلام حدوث هذه التجاوزات، وهو ما أثار حفيظة الحكومة بشكل أكبر على نادي القضاة، وتم تحويل كل من المستشارَيْن محمود مكي وهشام البسطويسي، نائبي رئيس محكمة النقض، إلى محكمة تأديبية. وكرد فعل على هذه الخطوة أعلن نادي القضاة تنظيم اعتصام مفتوح بنادي القضاة. وقد رافق هذا الاعتصام بروز نادي القضاة كمركز للحركة الوطنية؛ فأصبح النادي قبلة للداعين إلى الإصلاح، وتزامنت مع جلسات المحاكمة مظاهرات واسعة قوبلت بعنف مفرط من قبل قوات الأمن.

وعلى الرغم من أن المحكمة انتهت إلى تبرئة المستشار محمود مكي، وتوجيه اللوم إلى المستشار هشام البسطويسي - وعلى خلفية ذلك الحكم الذي مثل تراجعاً حكومياً واضحاً انفض الاعتصام - فإن جوهر الأزمة ظل باقياً في ضوء رفض الحكومة إصدار قانون للسلطة القضائية يكفل استقلالها،[39] وذلك على نحو ما يطالب به القضاة منذ أكثر من عقدين من الزمان.

وقد انتقلت الأزمة إلى مستوى أعلى حينما دفعت الحكومة عقب هذه الأحداث بمشروع قانون جديد للسلطة القضائية إلى مجلس الشعب، لم يستجب سوى بشكل جزئي وشكلي لمطالب القضاة، وأهمل مطالبهم الرئيسية، حيث ظلت صلاحيات وزير العدل كما هي، وأبقى مشروع القانون على تبعية التفتيش القضائي للوزير، وتجاهل المشروع أي ذكر لنادي القضاة الذي هو مؤسسة منتخبة تعبر بشكل

حقيقي عن رأى القضاة، وأبقى المشروع على مبدأ ندب القضاة للقيام بأعمال غير قضائية في المصالح الحكومية، وهو مبدأ يعارضه النادي بقوة لأنه يفتح باباً واسعاً للغواية والإفساد جراء الدخول الكبيرة التي تعطى للمنتدبين في تلك المواقع، والتي يتم اختيار من يشغلونها طبقاً لأهواء السلطة التنفيذية.

رابعاً: حدوث انتعاشة ملحوظة في المجتمع المدني

شهد المجتمع المدني انتعاشة ملحوظة طيلة عقد الثمانينيات، ومع تنامي دور المنظمات المهنية، وبالذات مع سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على الكثير من النقابات والمنظمات المدنية الأخرى، لجأت الحكومة، كما سلفت الإشارة، إلى قمع دور المجتمع المدني، من خلال ممارسات بعينها؛ استناداً إلى الصلاحيات الهائلة التي يخولها قانون الطوارئ للسلطة التنفيذية وللأجهزة الأمنية، وفرض المزيد من القيود على عمل هذه المنظمات، وذلك من خلال القانون رقم (100) لعام 1993 الذي عرف بقانون ضمانات ديمقراطية التنظيمات المهنية،[40] والقانون رقم (12) لسنة 1995 بشأن تعديل بعض أحكام قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم (35) لسنة 1976.[41]

لقد جاء القانون رقم (100) لعام 1993 محملاً بسلبيات خطيرة أدت إلى تجميد النقابات المهنية وعرقلة نموها؛ إذ اشترط لصحة انعقاد جمعيات الانتخاب نصاباً تعجيزياً، إذ نصت المادة الثانية على أن يشترط لصحة انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة أو الفرعية تصويت نصف عدد أعضاء الجمعية العمومية المقيدة أسماؤهم في جداول النقابة ممن لهم حق الانتخاب، على الأقل، طبقاً لأحكام

قانون كل نقابة. فإذا لم يتوافر هذا النصاب حتى نهاية عملية الانتخاب، يدعى أعضاء الجمعية العمومية إلى اجتماع ثانٍ خلال أسبوعين، ويكون الانتخاب في هذه المرة صحيحاً بتصويت ثلث عدد الأعضاء، على الأقل، ممن لهم حق الانتخاب. فإذا لم يتوافر النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة يستمر النقيب ومجلس النقابة في مباشرة اختصاصاتها لمدة ثلاثة أشهر فقط، ويدعى أعضاء الجمعية العمومية خلال هذه المدة لانتخاب النقيب أو مجلس النقابة بذات الطريقة، ويكون الانتخاب صحيحاً باكتمال النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة.

والأخطر من ذلك أن القانون لم يترك المجالس المنتخبة في مواقعها في حالة عدم تحقق النصاب اللازم لانتخاب من يحل مكانها، فأوكل إلى لجنة قضائية حدد تشكيلها مهمة إدارة سائر النقابات المهنية في دائرة النقابة العامة، ثم لجنة مماثلة واحدة أيضاً في دائرة كل نقابة فرعية، بل وجعل هذه اللجنة مسؤولة عن إعداد كشوف الانتخابات وتنقيتها، وجعل القانون حق التصويت لكل من يسدد الاشتراك ولو في يوم الانتخابات نفسه، الأمر الذي يعنى عدم إمكانية تحديد كشوف الناخبين أصلاً، وكانت مختلف القوانين تنص على تحديد موعد بعينه لسداد الاشتراكات سابق على اجتماع الجمعية الانتخابية بوقت كافٍ، حتى تنفي أية محاولات للتدخل في كشوف الناخبين، عن طريق سداد الاشتراكات للراغبين.

أما فيما يتعلق بالقانون رقم (12) لسنة 1995، فقد فصلت مواده على شخوص القيادات النقابية الرسمية الذين أصبح من حقهم وفقاً لنص المادة (23) الاحتفاظ بمواقعهم النقابية بعد إحالتهم للتقاعد بشرط التحاقهم بعمل داخل التصنيف النقابي الذي تضمه النقابة العامة التي يتبعونها. وتم التحايل على هذا الشرط من

خلال إبرام عقود عمل وهمية لهم مع بعض شركات القطاع الخاص. وبينما أمَّن القانون للقيادات الرسمية الهيمنة على النقابات، فإنه قصد من ناحية أخرى الحد من نشاط المعارضة داخل التنظيم النقابي؛ حيث أجاز فصل عضو الجمعية العمومية بتوافر موافقة ثلثي أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة.

وعلى الرغم من الأضرار الجسيمة التي أفرزتها المحاولات الحكومية لفرض الحصار على النقابات المهنية والعمالية، فإن هذه المحاولات لم تؤد - كما كان مخططاً لها - إلى وأد منظمات المجتمع المدني أو إخضاعها؛ فعند نهاية التسعينيات ومطلع العقد الحالي، نشطت النقابات التي استطاعت الإفلات من محاولات التجميد. ونشير هنا على سبيل المثال إلى نقابتي الصحفيين والمحامين، وكلتا النقابتين أنهت السيطرة الحكومية عليها من خلال انتخاب مجالس إدارة ونقباء مستقلين أو محسوبين على المعارضة، وكان لهما دورهما القوي في تدعيم حالة الحراك السياسي الوليدة.

وفي سياق متصل، شهدت مصر تأسيس موجة من المنظمات المدنية العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان؛ مثل مركز الأرض لحقوق الإنسان، والمركز المصري لحقوق المرأة (كلاهما أُسِّس عام 1996)، ومركز هشام مبارك للقانون (أُسِّس عام 1999)، وجمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء (أُسِّست عام 2003)، والجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي (أُسِّست عام 2007). وبعض هذه المنظمات لعب دور الرقيب على الحكومة، في ظل غياب دور رقابي حقيقي للبرلمان، فشكل بعضها تجمعاً راقب الانتخابات الرئاسية (أيلول/ سبتمبر2005) ثم الانتخابات البرلمانية (تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر2005)،

وأصدر تقارير كشفت الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها الحكومة في مواجهة مرشحي المعارضة، كما أصبحت هذه المنظمات مرتكزاً أساسياً لكشف الممارسات غير الإنسانية من تعذيب واعتقالات عشوائية.

خامساً: تنامي المظاهرات المطالبة بالإصلاح

شهدت مصر في مرحلة ما بعد تعديل المادة (76) في أيار/ مايو 2005 تنامياً كبيراً في عدد المظاهرات المطالبة بالإصلاح. وكان المثير في هذا السياق خروج جماعة الإخوان المسلمين، للمرة الأولى منذ عقود طويلة، للتظاهر في الشارع. وقد تمت هذه المظاهرات رغم الحظر الرسمي لها، ومثلت تمرداً معلناً بوجه النظام وفي مواجهة أعداد غفيرة من جنود الأمن المركزي. وكان من السمات الرئيسية لهذه المظاهرات، طابعها الوطني المتعالي على الأحزاب، سواء في الرموز التي تتقدم التحركات، أو في الشعارات المرفوعة، أو حتى في شعارات الإخوان المسلمين المعروفة؛ مثل "الإسلام هو الحل"، و"تطبيق الشريعة"، ورفع المصاحف -كل ذلك قد اختفى من مسيراتهم لصالح الشعارات التي رفعها الجميع من أجل المطالبة بالإصلاح.

والواقع أن تنامي حمى المظاهرات كانت له انعكاسات مهمة على تفعيل عملية الحراك السياسي من أكثر من زاوية؛ فقد شكلت تحدياً علنياً ومباشراً للنظام الحاكم، الذي يرفض السماح بمثل هذه المظاهرات، كما استطاعت انتزاع الحق الدستوري في التظاهر، وأسهمت في انتشار ثقافة الاعتراض بأشكالها المختلفة لدى المواطن العادي. وفي السياق نفسه، فإن هذه المظاهرات كانت فرصة للتعبير عن أطروحات سياسية مختلفة للإصلاح السياسي، كما كانت فرصة لكشف تجاوزات النظام الحاكم

وأجهزته المختلفة وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية، وكذلك كشف قصور سياسات هذا النظام وفشله في التعامل مع العديد من القضايا والمشكلات، ومنها البطالة والغلاء والفساد، وهذه المشكلات كانت عناوين رئيسية للعديد من المظاهرات. وأخيراً، فإن هذه المظاهرات، التي جسدت فعلاً معارضاً بشكل مباشر للنظام الحاكم، كانت آلية للتنسيق والتواصل بين القوى والأحزاب المعارضة، ومدت جسور التعاون بين هذه القوى الساعية للغرض نفسه، وهو الإصلاح السياسي وإنهاء الاستبداد السياسي.

سادساً: تأزم الأوضاع الاقتصادية وتدهور مستوى الخدمات العامة

إن تأزم الوضع الاقتصادي، وما نجم عنه من تأثيرات سلبية خطيرة ومتعددة فضلاً عن التدهور غير المسبوق الذي حدث في مستوى الخدمات العامة كماً ونوعاً، أدى إلى تكريس القناعات الخاصة بضرورة القيام بعملية إصلاح سياسي شاملة، تكون كفيلة بتوفير المناخ المناسب لتجاوز هذا الواقع. وتتعدد المؤشرات الدالة على هذا التأزم في الأوضاع الاقتصادية المتردية، والتدهور الحاصل مستوى الخدمات العامة.

ففيما يخص مؤشرات التأزم الاقتصادي، كشف تقرير للبنك الدولي عن ارتفاع حجم الدين العام المحلي إلى 651 مليار جنيه مصري في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر 2007 بزيادة 13.8 مليار جنيه خلال ثلاثة شهور فقط مقارنة بنهاية حزيران/ يونيو 2007 وبنحو 52.5 مليار جنيه خلال عام واحد، مقارنة بالفترة المماثلة لعام 2006. وكشف التقرير عن زيادة حجم الديون الخارجية المستحقة على مصر في أول تموز/ يوليو 2007 إلى 29.9 مليار دولار تعادل 165.3 مليار جنيه بسعر الصرف

السائد، ليرتفع بهذا حجم الديون المحلية والخارجية المستحقة على مصر إلى 816 مليار جنيه.[42] وأكد التقرير نفسه حصول مصر على صفر من 100 درجة في مؤشر صعوبة تعيين الخريجين والقضاء على البطالة، في حين أن الحد الأدنى للمؤشر هو 2.25 درجة. وأوضح التقرير أن مصر من الدول ذات الدخل المنخفض، وأن نصيب الفرد من الدخل القومي لا يتجاوز 1350 دولاراً سنوياً. وأشار التقرير إلى احتلال الاقتصاد المصري المرتبة 126 من بين 178 دولة.[43]

من ناحية ثانية، أكد تقرير لمركز الأرض لحقوق الإنسان انخفاض الأجور الحقيقية للعمال في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية بنسب فاقت دخول المواطنين، حيث وصل ارتفاع بعض السلع إلى ما يزيد على 40٪ من قيمتها، ووصل الانخفاض في الأجور إلى 6٪. وأكد التقرير أيضاً انخفاض قيمة العلاوة الدورية إلى 5.7٪ والمعاشات إلى حوالي 5٪، بينما وصل معدل التضخم إلى حوالي 12٪. وقدر التقرير عدد العاطلين في مصر بما يزيد على ستة ملايين مواطن، مشيراً إلى أن هناك أكثر من 500 ألف شاب من الخريجين الجدد يدخلون سوق العمل دون توفير فرص عمل للمتعطلين من سنوات سابقة.[44] وهذا التأزم الذي حصل في الأوضاع الاقتصادية صاحبه اختلال كبير في توزيع الدخل القومي، وتسبب في الوقت نفسه في تصاعد نسبة الفقراء قياساً إلى إجمالي عدد السكان. وفي هذا الصدد تشير الإحصائيات إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً بلغت 3.1٪، وبلغت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين يومياً حوالي 43.9٪، بينما يستحوذ أغنى 20٪ من الشعب على 43.6٪ من الدخل، ويستحوذ أغنى 10٪ على 29.6٪ من الدخل.[45]

أما فيما يخص المؤشرات المتعلقة بتردي مستوى الخدمات العامة فنشير هنا على سبيل المثال، إلى التدهور الكبير الذي حصل في مجال الخدمات الصحية. وهذا التدهور له مجموعة من الأسباب، وتعكسه مظاهر عدة؛ ومن هذه وتلك ما يلي:[46]

- ضعف الإنفاق الحكومي؛ إذ لا يحظى قطاع الخدمات الصحية بأكثر من 3.8٪ من الإنفاق الحكومي و7٪ من الموازنة العامة للدولة، بينما توصي منظمة الصحة العالمية بأن يصل الإنفاق إلى 10٪ من الدخل القومي و5٪ من الإنفاق الحكومي. ويعتبر هذا الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة ضئيلاً جدًا بالمقارنة بنظيره في الدول العربية الذي يبلغ- على سبيل المثال -12.2٪ في لبنان، 9.5٪ في الأردن، و7٪ في جيبوتي، و5.4٪ في تونس، وفقاً لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2005.

- المستوى المحدود لانتشار الخدمات الأخرى الوثيقة الصلة بالصحة؛ مثل: توافر المياه النقية للشرب، وشبكات الصرف الصحي، حيث تشير الإحصائيات المتاحة في هذا السياق إلى أن هناك حوالي 12٪من سكان المدن يعيشون في الأحياء العشوائية الفقيرة بدون مصادر مياه نقية. كما لا توجد لا توجد شبكات للصرف الصحي في الكثير من مناطق الريف المصري.

- تدني مستوى الخدمات الصحية التي يتلقاها المواطنون من التأمين الصحي، فطبقاً لدراسة أجراها مركز دعم المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء حول أوضاع هيئة التأمين الصحي ومشاكل المنتفعين، أظهرت أن 59٪ من الشكاوى نتيجة إهمال بعض الأطباء والعاملين وقطاع التمريض، وأن 33٪ منها بسبب سوء المعاملة والرعاية الطبية والعلاجية، و20٪ بسبب بطء الإجراءات.

- تفشي الفساد المالي والإداري في قطاع الصحة؛ فطبقاً لتقرير لمنظمة الشفافية العالمية 2007، احتلت مصر المرتبة 72 في القائمة السوداء للفساد. وأكد التقرير أن مصر تنفق أقل من 5٪ من دخلها القومي على الصحة، وكشف التقرير عن وجود علاقة وثيقة بين الفساد المالي والإداري وبين سوء الرعاية الصحية في العديد من الدول النامية ومن ضمنها مصر.

والواقع أن هذه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة والتردي الذي حدث على صعيد الخدمات العامة، أديا إلى المزيد من الغضب والسخط على النظام الحاكم، وتطور التعبير عن هذا الغضب من المظاهرات، ليدخل مرحلة جديدة في الربع الأول من العام 2008، بعد أن شهدت مصر أول إضراب منظم في السادس من نيسان/ إبريل، تخلله وقوع أعمال عنف وسقوط قتلى في مدينة المحلة الكبرى الواقعة في منطقة الدلتا شمالي القاهرة. وقد قام بالدعوة إلى هذا الإضراب مجموعة من الشباب، انتظموا لاحقاً في تنظيم أطلق على نفسه "حركة 6 إبريل". وقد لاقت هذه الدعوة التي طرحت على "الفيس بوك" استجابة واسعة، فكان هذا الإضراب.

سابعاً: تأثير الصحف المستقلة والإنترنت

شهدت مصر صدور العديد من الصحف المستقلة في مرحلة ما بعد الإعلان عن تعديل المادة (76) من الدستور في شباط/ فبراير 2005، وفي العام السابق مباشرة لهذا التاريخ. ومن أهم هذه الصحف: صحيفة **المصري اليوم** (يومية مستقلة، أُصدِرت في 7 حزيران/ يونيو 2004) ويتولى رئاسة تحريرها مجدي الجلاد؛ صحيفة **الدستور** (أسبوعية، أُصدِرت في 28 كانون الأول/ ديسمبر 2004،

وتحولت عام 2007 إلى يومية)، ويرأس تحريرها إبراهيم عيسى؛ صحيفة **الفجر** (أسبوعية مستقلة، أُصدِرت في 24 نيسان/ إبريل 2005)، ويرأس تحريرها عادل حمودة؛ صحيفة **الكرامة** (أسبوعية ناطقة بلسان حزب الكرامة تحت التأسيس، أُصدِرت في 19 تموز/ يوليو 2005) ويتولى رئاسة تحريرها حمدين صباحي. وسبق إصدار هذه الصحف صحيفتا: **الأسبوع** التي يرأس تحريرها مصطفى بكري، و**صوت الأمة** التي يتولى رئاسة تحريرها سيد عبد العاطي، وكلتاهما أسبوعية مستقلة. وأعقب إصدار هذه الصحف صحيفة **البديل** التي أُصدِرت كصحيفة يومية في النصف الثاني من عام 2007، وقد أسسها وتولى رئاسة تحريرها الدكتور محمد السيد سعيد (توقفت عن الصدور عام 2009 لاعتبارات مادية).

وقد كان لهذه الصحف دور كبير في كسر احتكار الدولة وأحزاب المعارضة للساحة السياسية، ومن ثم كان لها دور مهم في عملية تطوير الهامش الديمقراطي، وتوسيع دائرة المطالبة بالإصلاح السياسي، عبر طرح خطاب جديد يتجاوز الانتماءات السياسية والأيديولوجية الضيقة، ويوفر قدراً كبيراً من الأخبار والمعلومات التي تختلف عما هو سائد في الساحة الصحافية.[47]

هذه الصحف كان لها دورها المؤثر في دعم عملية الحراك السياسي في مصر من أكثر من زاوية؛ فقد وفرت منابر جديدة لحرية الرأي والتعبير، غير مقيدة إلى حد كبير بما يسمى بـ"الخطوط الحُمْر"، وأسهمت في الترويج للأفكار الإصلاحية وحركات التغيير الجديدة التي ظهرت في توقيت متزامن مع صدور معظم الصحف المستقلة. والمثير للاهتمام أن صحيفة مثل **الدستور**، وهي الأكثر جرأة في نقدها للنظام الحاكم، قد دأبت على أن تعلن عن مواعيد المظاهرات التي تعتزم هذه الحركة المعارضة أو تلك القيام بها. بل إنها كانت ترشد من ينوي الانضمام

للمظاهرات على الطريق السهل الذي يمكن من خلاله الوصول إلى مكان المظاهرة، وتفادي منع عناصر الأمن المركزي له.

أما فيما يتعلق بالإنترنت، فإن هذه الوسيلة كان لها هي الأخرى دورها الملموس في تدعيم حالة الحراك السياسي في مصر، وذلك عبر التوظيف السياسي لهذه الشبكة على مستويات ثلاثة:[48]

1. التعبئة السياسية، وتشمل مجالين: أولهما العمل على بناء قاعدة اجتماعية تدعم الأهداف السياسية للفاعل الإلكتروني. وثانيهما توظيف تلك القاعدة لتحقيق أهداف سياسية محددة؛ مثل الدعوة إلى الإضراب أو التظاهر أو العصيان المدني.

2. الحصول على دعم المجتمع الدولي، حيث يلجأ بعض الناشطين عبر الإنترنت إلى تدويل قضاياهم بهدف الحصول على تأييد دولي قد يكون حاسماً في بعض الحالات.

3. العمل على إضعاف شرعية النظام الحاكم القائم، على الصعيدين الداخلي والخارجي، من خلال حشد أكبر قدر من التعبئة الموجهة ضده.

ومن منطلق التوظيف السياسي للإنترنت، قام الكثير من حركات التغيير الجديدة بتأسيس مواقع إلكترونية لها، تنشر الأخبار والتحليلات الخاصة بالفعاليات السياسية المختلفة، كما أن هذا المجال كان فضاءً رحباً لنشر الأفكار والمقترحات حول كيفية دعم الحركة الوطنية المطالبة بالإصلاح. وساعد هذا التوظيف في الترويج لهذه الحركات، التي بدا بعضها أكبر من حجمه الحقيقي بفعل نشاطه المكثف عبر شبكة الإنترنت. بل إن بعض هذه الحركات كان كياناً افتراضياً، لأنه

حصر وجوده في هذه الشبكة العنكبوتية. ويمثل إضراب 6 نيسان/ إبريل 2008 دليلاً على أهمية هذا التوظيف السياسي للإنترنت.

والواقع أن ما أسهم في تفعيل دور الإنترنت كوسيلة اتصال في مصر هو التزايد الكبير في عدد مستخدميها. وفي هذا السياق، تشير الإحصاءات إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في مصر بلغ في عام 2006، نحو 5.2 ملايين مستخدم؛ أي ما يوازي نحو 6٪ من السكان، بينما كان هذا العدد يبلغ 650 ألفاً فقط عام 2000 .[49]

ثامناً: وقوع أحداث كشفت عن ضعف أداء النظام الحاكم وفساده

شهدت مصر، في مرحلة ما بعد تعديل المادة (76) في أيار/ مايو 2005، وقوع سلسلة من الأحداث والأزمات، التي كشفت إما عن ضعف شديد في أداء النظام الحاكم، وإما عن فساد عميق استشرى داخل بنية هذا النظام، وإما عن الضعف والفساد معاً. وهذه الأحداث فاقمت حالة السخط العارمة على النظام الحاكم، وأضعفت مصداقيته أمام الشعب.

ومن أهم هذه الأحداث حريق قصر ثقافة بني سويف بصعيد مصر، الذي وقع في أيلول/ سبتمبر 2005، وأسفر عن مقتل 32 شخصاً هم أسماء لامعة في المسرح المصري والعربي، ومنهم كتاب ونقاد ومخرجون وأساتذة متميزون؛ مثل محسن مصيلحي أستاذ الدراما في المعهد العالي للمسرح التابع لأكاديمية الفنون، الممثل والمخرج، وكذلك بهاء الميرغني المخرج الناشط في الحركة الطلابية في السبعينيات، وكل من الدكتور حازم شحادة وزميله الدكتور مدحت أبو بكر، أستاذي النقد في أكاديمية الفنون، إضافة إلى نزار سمك الذي كان من أبرز مطلقي مهرجان نوادي المسرح، والدكتور صالح سعد أستاذ المسرح المتميز.

تلا ذلك حادث مروع آخر هو غرق العبارة "السلام 98"، في شباط/ فبراير 2006 الذي راح ضحيته أكثر من ألف من المواطنين، وهرب صاحب العبارة ممدوح إسماعيل إلى لندن، وما قيل حول قيام "شخصية نافذة" في النظام بتسهيل هروبه، بعد أن كانت هذه الشخصية قد أمنت له احتكار الملاحة في البحر الأحمر بأكمله، وأسهمت في دخوله كعضو معين في مجلس الشورى.[50]

يضاف إلى ذلك أحداث الفتنة الطائفية التي شهدتها مدينة الإسكندرية في تشرين الأول/ أكتوبر 2005 ونيسان/ إبريل 2006،[51] والتي يمكن تفسيرها بعجز النظام عن بلورة مشروع قومي قادر على احتواء جميع المصريين.

وخلال الربع الأول من عام 2008 شهدت مصر أزمة شديدة في الحصول على رغيف الخبز المدعوم، وانتشار ظاهرة الطوابير الطويلة أمام المخابز، التي لم تخلُ من أعمال عنف أدت إلى وقوع عدد من القتلى، أطلقت عليهم الصحف وصف "شهداء الخبز"، وبلغ عددهم حوالي 12 قتيلاً، خلال الفترة المذكورة.

وقد أدت هذه الأزمة إلى خلق مخاوف كبيرة لدى النظام الحاكم من تكرار انتفاضة الخبز التي شهدتها جميع أنحاء مصر في 17 و18 كانون الثاني/ يناير 1977 احتجاجاً على رفع أسعار بعض السلع الاستهلاكية الرئيسية ومن بينها "الرغيف" الذي يعتمد عليه المصريون في جميع وجباتهم، وذلك بعد أن وقعت مظاهرات عدة، كان أهمها تظاهر حوالي 3000 شخص بمحافظة الفيوم (100 كم جنوب غربي القاهرة) في 17 آذار/ مارس 2008 احتجاجاً على اختفاء حصص الدقيق المدعوم من الدولة المخصص للأفران البلدية، بعد بيعها في السوق السوداء. وانطلق المتظاهرون ليحطموا مبنى المجلس المحلي في مدينة سنهور، ويقطعوا طريق الفيوم– القاهرة. وقد

استدعت هذه التطورات إصدار الرئيس مبارك أوامره للجيش بالتدخل لحل الأزمة، وذلك خلال الاجتماع الطارئ للحكومة في 16 آذار/ مارس، الذي عقد خصيصاً من أجل مناقشة أزمة الخبز، وتقرر على أثره زيادة إنتاج الخبز وتوزيعه من خلال مخابز «الخدمة الوطنية» التابعة للجيش في أحياء القاهرة الشعبية.

تاسعاً: حركة التدوين

انتشرت حركة التدوين السياسي بقوة في مصر خلال عامي 2005 و2006، وأسهمت بدور كبير في تفعيل عملية الحراك السياسي. ويكشف تقصي كيفية تطور حركة التدوين في مصر عن العديد من الحقائق المهمة؛ منها أن التدوين الذي بدأ بكتابة المذكرات اليومية، ما لبث أن صار صحافة شعبية واسعة الانتشار، ثم انتقل إلى مرحلة أكثر أهمية، حين وصل الأمر بالمدونين إلى قيادة حملات مناهضة للفساد والاستبداد، وفضح التعذيب. وأصبح المدونون قادة رأي جدداً في المجتمع، على النحو الذي أصبحت معه حركة التدوين تمثل قوة ضغط قوية على النظام.

وللتدليل على الدور المهم الذي قامت به المدونات في حركات الاحتجاج السياسية، نشير إلى الوقائع التالية:[52]

1. أدت المدونات دوراً مهماً في كشف وفضح الانتهاكات التي وقعت يوم الاستفتاء على تعديل المادة (76) من الدستور في 25 أيار/ مايو 2005، وكان هذا اليوم قد شهد مجموعة من الانتهاكات قامت بها قوات الأمن، أبرزها التحرش الجنسي والاعتداء على مجموعة من الفتيات في المظاهرة التي نظمت أمام نقابة الصحفيين بوسط القاهرة، حيث قامت المدونات بنشر عشرات الصور والشهادات لما حدث في ذلك اليوم، وكان توثيق المدونات للأحداث

سبباً في قبول اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ملف القضية والتحقيق فيها، بعد أن اعتبرت جهات التحقيق المصرية أن الأدلة غير كافية لإدانة أي شخص في هذه الأحداث.

2. أسهمت المدونات في كشف عشرات الانتهاكات التي حصلت في انتخابات مجلس الشعب عام 2005، وساعدت الطبيعة الفنية لشبكة الإنترنت في نشر مجموعة من مقاطع الفيديو التي تصور عمليات التزوير والتلاعب والبلطجة داخل اللجان الانتخابية وخارجها.

3. نظمت وشاركت مجموعات المدونين بالدعوة عبر الإنترنت ومن خلال المدونات في العديد من المظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها القاهرة خلال عامي 2005 و2006؛ ونذكر منها على سبيل المثال مظاهرة الشموع التي نظمت في حزيران/ يونيو 2005 في منطقة ضريح سعد بوسط القاهرة تكريماً لضحايا يوم الاستفتاء.

4. برز المدونون أيضاً في التضامن مع القضاة؛ فمع دعوة نادي القضاة إلى اعتصام مفتوح خلال عام 2006 دفاعاً عن استقلال القضاء، نظم مجموعة من الناشطين اعتصاماً بجوار النادي في قلب القاهرة شارك فيه عدد من المدونين، ونجحت المدونات في رصد تفاصيل عملية اقتحام معسكر الاعتصام من قبل قوات الأمن وهدمه والقبض على المعتصمين.

5. قامت المدونات بدور كبير في فضح العديد من حالات التعذيب داخل أقسام ومراكز الشرطة، وربما يكون مجتمع التدوين قد قدم أفضل إسهاماته على هذا الصعيد، مستفيداً من حالة السلوك المَرَضي لبعض ضباط الشرطة في تصوير

إهانة ضحاياهم وتعذيبهم والتلذذ بمشاهدتها بعد ذلك، بل وإشراك الآخرين في مشاهدتها أيضاً.

ونشير في هذا السياق إلى عدد من المدونات التي برزت في الساحة السياسية، وكان لها تأثيرها الواضح في عملية الحراك السياسي في مصر، ومنها مدونة "الوعي المصري" التي يحررها وائل عباس، والتي كان لها الفضل في فضح عدد من جرائم تعذيب مواطنين مصريين في عدد من أقسام ومراكز الشرطة، ومدونة كريم البحيري، العامل بمصنع المحلة للغزل والنسيج التي قدمت صورة حية لاعتصام العمال في هذا المصنع خلال عام 2007، واستطاع بكاميرا هاتفه المحمول أن يقدم صورة مرئية متواصلة لم تستطع الفضائيات أن تقدم متابعة دقيقة كما قدمتها كاميرا هاتف هذا المدوِّن. ومدونة "علاء ومنال" التي نشطت بشكل لافت في نقل أخبار الاحتجاجات والمظاهرات التي شهدتها مصر خلال عامي 2005 و2006.

الفصل الرابع

خريطة حركات التغيير الجديدة في مصر وسماتها الرئيسية

يشمل هذا الفصل قسمين أساسيين؛ يعنى أولهما برسم خريطة لأهم حركات التغيير الجديدة التي شهدتها مصر خلال العقد الحالي على تنوعها، حيث يتم تحليل ظروف نشأتها، وأهدافها، وتقييم مدى فاعليتها. أما القسم الثاني فيهتم بإبراز أهم سمات هذه الحركات، من حيث خطابها السياسي وتنظيمها وآليات عملها.

خريطة حركات التغيير الجديدة في مصر

تشمل خريطة حركات التغيير الجديدة في مصر عدداً كبيراً من التنظيمات التي يصعب حصرها بشكل دقيق، حيث تشهد هذه الخريطة إضافات متتالية، فضلاً عن أن عدداً من هذه التنظيمات متناهٍ في الصغر، وهناك حركات ظهرت ثم اندمج بعضها في بعض أو اختفت، وأخرى شهدت بعد تأسيسها - مثل الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) - تشكيل فروع عديدة لها، استقلت بشكل أو بآخر عن الحركة الأم، وهناك تنظيمات تعمل من الداخل، وأخرى تمارس نشاطها من خارج مصر. ومن هنا يمكن الحديث عن خريطة تقريبية لهذه الحركات.

أولاً: الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)

تأتي الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) في قلب خريطة حركات التغيير الجديدة في مصر. وقد أُسِّست كفاية في أيلول/ سبتمبر 2004. وكلمة "كفاية" من العامية المصرية، ويقابلها بالفصحى كلمة "كفى"، وتعني أن الكيل قد طفح، ولم يعد من الممكن قبول الوضع الحالي.

وينطوي اسم حركة كفاية في الوقت نفسه على دلالات مهمة؛ فهو يتضمن مهمتها الرئيسية، فهي حركة قامت واجتمعت لهدف واحد هو التغيير؛ أي تغيير الأمر الواقع بأساليب النضال الديمقراطي المعهودة. ومهمة التغيير تختلف كثيراً عن مهمة "الإصلاح"، فالتغيير أعمق وأشمل وأوسع مدى من الإصلاح، والإصلاح يكون ممكناً وواجباً حين يكون الخلل سطحياً أو هامشياً، أما حينما يكون الخلل هيكلياً، فإن الأمر يستدعي تغييراً لا إصلاحاً.[1]

1. النشأة وهوية المؤسسين

ضمت قائمة مؤسسي "كفاية" حوالي 300 شخصية سياسية، ينتمون إلى معظم التيارات السياسية وإلى جميع الأجيال. ومع ذلك، فإن النشطاء منهم كانوا جميعاً من أبناء جيل السبعينيات الذين قاموا بدور أساسي في قيادة الحركات الطلابية التي عمت البلاد في أعقاب هزيمة حزيران/ يونيو 1967، وأسهموا بدور كبير في جميع أشكال العمل الوطني والقومي لمواجهة "التطبيع" بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979، وفي تأسيس "لجان دعم الانتفاضات الفلسطينية" وقيادتها، وفي جميع التحركات الواسعة التي تفجرت احتجاجاً على الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

شكل مؤسسو "كفاية" ائتلافاً سياسياً جمع تحت مظلته معظم التيارات السياسية العاملة في الساحة المصرية، ولكن يمكن التمييز بين أربع مجموعات أساسية بين هؤلاء المؤسسين:[2]

أ. مجموعة حزب الوسط - تحت التأسيس- بقيادة المهندس أبو العلا ماضي، وكيل مؤسسي الحزب، وكانت المجموعة الرئيسية التي أسهمت في حوار جيل السبعينيات من التيار الإسلامي، وهو الحوار الذي أفضى إلى إعادة تكتيل هذا الجيل مرة أخرى في نهاية عقد التسعينيات، وكان له دور كبير في التمهيد لتأسيس "كفاية" وعدد آخر من حركات التغيير الجديدة في مصر، بعد أن خلق هذا الحوار قنوات تواصل جديدة بين أبناء هذا الجيل.

ب. مجموعة حزب الكرامة- تحت التأسيس- بقيادة حمدين صباحي، وكيل مؤسسي الحزب، وأمين إسكندر، وكانت هذه المجموعة هي الوحيدة التي أسهمت في حوار جيل السبعينيات من التيار الناصري.

جـ. مجموعة حزب العمل الإسلامي- المجمد حالياً- بقيادة مجدي أحمد حسين الأمين العام للحزب والدكتور مجدي قرقر أمين عام مساعد وأمين المهنيين بالحزب.

د. المستقلين الذين ينحدر معظمهم من أصول يسارية، وبعضهم لايزال على صلة بالتيار القومي أو حزب التجمع، ومن هؤلاء أحمد بهاء الدين شعبان، وبعضهم الآخر مصنف ضمن التيار الوطني الليبرالي مثل جورج إسحق وهاني عنان، أو مصنف باعتباره من التيار الإسلامي مثل الدكتور السيد عبد الستار المليجي.

والجدير بالانتباه أن المجموعة المبادرة بتشكيل حركة "كفاية" قد تميزت بسمات أساسية، لها دلالات خاصة؛ من أهمها:[3]

أ. تشكلت هذه المجموعة من تيارات ممثلة لمختلف الاتجاهات السياسية في الساحة المصرية، بما يعكس الشعور العام أن ثمة تحديات وأخطاراً كبيرة محدقة بالوطن، ويؤكد الحاجة الماسة لتشكيل ائتلاف وطني قادر على مواجهة هذه التحديات والأخطار.

ب. هناك عدد كبير من المؤسسين الذين كانوا في مراكز قيادية في عدد من الأحزاب والهيئات السياسية القائمة، ثم اصطدموا بجمود قياداتها العليا وشيخوخة أفكارها، و"السقف المنخفض" للمطالب الخاصة بالتطوير الديمقراطي والإصلاح السياسي، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن بدائل أخرى تلبي رغبتهم وطموحاتهم في التغيير.

جـ. تشكلت المجموعة المبادرة لتأسيس "كفاية" في الأغلب الأعم من عناصر النخبة السياسية والاجتماعية والثقافية، وضمت مستويات سياسية وثقافية رفيعة. وهو ما يعكس الدور التاريخي المستمر لهذه النخب في المجتمع في تبني القضايا الوطنية والانشغال بالهم الوطني، في مستوى أعلى من مستويات التّماس مع مصالحهم المباشرة الضيقة. ويعكس في الوقت نفسه خفوت الدور المبادر للطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية، وبخاصة العمال والفلاحون، لما حدث من تدهور كبير في أوضاع هذه الطبقات.

وفيما يتعلق بأسباب نشأة حركة كفاية، فقد كانت نتيجة للحراك السياسي الكبير الذي شهدته مصر مع مطلع العقد الحالي، ولكن ما ينبغي تأكيده هو مركزية دور العامل الخارجي في تأسيسها، وبيان ذلك على النحو التالي:[4]

أ. كان الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 صدمة كبيرة، لا للنظم العربية بما فيها النظام المصري فحسب، بل أيضاً للمعارضة، وخصوصاً القومية منها، التي اعتبرت هذا الغزو مقدمة لتجزئة المنطقة وتفتيتها لصالح إسرائيل، ولما كان المعارضون القوميون الذين قادوا تأسيس الحركة (بدءاً من الإسلام القومي وحتى اليسار القومي) يعتبرون النظام، بشكل أو آخر، رهين الإدارة الأمريكية، فإنه إما متواطئ أو عاجز عن التصدي، وهكذا طرحت الحركة على نفسها مهمة التصدي لهذا المخطط، وكانت المظاهرات الشعبية لمواجهة الغزو الأمريكي للعراق البداية المباشرة لمظاهرات كفاية.

ب. التحول الذي حصل في موقف الولايات المتحدة على خلفية أحداث 11 سبتمبر، لجهة تبني موقف أكثر تشدداً تجاه قضية الديمقراطية، وهو الأمر الذي شكل ضغطاً قوياً على النظام الحاكم، مما دفعه لتخفيف قبضته على المجتمع السياسي، وفي ظل هذه الأجواء جاءت نشأة الحركة التي وظفت تراخي القبضة الأمنية للنظام لتكثيف وجودها في الشارع.

جـ. جاء تأسيس الحركة في فترة شاع فيها أن هناك رغبة قوية داخل النظام السياسي في توريث رئاسة الجمهورية لجمال مبارك مع تنامي دوره السياسي، عقب تشكيل لجنة السياسات عام 2002، التي اكتسبت فجأة نفوذاً كبيراً، كان له تأثيره الواضح على تشكيل الحكومة في تموز/ يوليو 2004. ووفقاً لرؤية التيار الذي قاد تأسيس الحركة، كان هذا المخطط يتطلب تقديم تنازلات

للولايات المتحدة لإتمامه، وفي هذا الصدد كانت هناك إشارات اعتبرها هذا التيار خطرة؛ مثل إعادة السفير المصري لإسرائيل بعد أن كانت القاهرة قد سحبته احتجاجاً على موقف تل أبيب المتصلب من عملية التسوية. وقد اعتبر هذا التيار أن مبادرة الرئيس مبارك في شباط/ فبراير 2005 لتعديل المادة (76) من الدستور، هي مجرد مناورة للتكيف مع الضغوط الأمريكية، وفي الوقت نفسه إخراج عملية التوريث بشكل لا يورط واشنطن.

وفيما يخص العضوية داخل الحركة، فتحت الحركة عضويتها أمام جميع المصريين بمختلف توجهاتهم الفكرية والسياسية، ولكنها اهتمت منذ البداية بالالتزام بمعايير التيارات القومية، فاستبعدت من عضويتها "دعاة التطبيع مع إسرائيل" ورعاة برامج الدفاع عن الديمقراطية التي تمولها منظمات دولية. وشددت الحركة على مبدأ العضوية الفردية، مقررة التوجه مباشرة إلى الأمة. أما حجم العضوية فليس معلوماً على وجه الدقة؛ إذ يتم اكتساب عضوية الحركة من خلال التسجيل عبر موقعها على الإنترنت.

وقد كان الهيكل التنظيمي لحركة كفاية بسيطاً للغاية عند تأسيسها، فهناك المنسق العام للحركة، والمتحدث الرسمي لها، فضلاً عن لجنة لمتابعة العمل الميداني المباشر. ولحقت بهذا الهيكل تطورات خلال عام 2007 بهدف تمتينه وضبطه.

2. الأطروحات السياسية

تميزت أطروحات حركة كفاية الخاصة بالإصلاح السياسي بطابع الشمول والجذرية. وقد ربطت الحركة بين ضعف الداخل بسبب سيادة الاستبداد وتدهور

الدور الخارجي لمصر. وهو ما يمكن اكتشافه من خلال البيان التأسيسي للحركة الذي أوضح في مقدمته «أن الموقعين عليه يؤكدون ومتفقون على أمرين: الأمر الأول: المخاطر والتحديات الهائلة التي تحيط بأمتنا، والمتمثلة في الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، والاغتصاب والعدوان الصهيوني المستمرين على الشعب الفلسطيني، ومشاريع إعادة رسم خريطة وطننا العربي، وآخرها مشروع الشرق الأوسط الكبير، الأمر الذي يهدد قوميتنا ويستهدف هويتنا، مما يستتبع حشد كافة الجهود لمواجهة شاملة على كل المستويات: السياسية والثقافية والحضارية، حفاظاً على الوجود العربي لمواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني. الأمر الثاني: أن الاستبداد الشامل الذي أصاب مجتمعنا يستلزم إجراء إصلاح شامل سياسي ودستوري يضعه أبناء هذا الوطن وليس مفروضاً عليهم تحت أي مسمى».

وقد طرح البيان ملامح هذا الإصلاح على النحو التالي:[5]

أ. إنهاء احتكار السلطة وفتح الباب لتداولها، ابتداء من موقع رئيس الدولة، لتجديد الدماء وكسر الجمود السياسي والمؤسسي في كل المواقع بالدولة.

ب. إنهاء احتكار الثروة الذي أدى إلى شيوع الفساد والظلم الاجتماعي وتفشي البطالة والغلاء.

جـ. إعلاء سيادة القانون والمشروعية، واستقلال القضاء، واحترام الأحكام القضائية، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين كافة.

د. العمل على استعادة دور مصر الذي فقدته منذ التوقيع على معاهدة السلام مع "الكيان الصهيوني" عام 1979.

أما الآليات التي طرحها البيان لتحقيق هذا الإصلاح فيمكن إجمالها في إلغاء حالة الطوارئ وكل القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، والبدء فوراً بإجراء إصلاح دستوري يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من الشعب مباشرة لمدة لا تزيد على دورتين فقط، ويحد من الصلاحيات المطلقة الممنوحة لرئيس الدولة، ويحقق الفصل بين السلطات، ويضع الحدود والضوابط لكل سلطة على حدة، ويطلق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وتكوين الجمعيات، ورفع الوصاية على النقابات، وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة وحقيقية تحت إشراف مجلس القضاء الأعلى ومجلس الدولة، بدءاً بإعداد كشوفها حتى إعلان نتائجها.[6]

والواقع أن أجندة الأطروحات الخاصة بالحركة في مجال التغيير الديمقراطي محصورة (عدا العمل على استعادة دور مصر ومكانتها التي فقدتها منذ التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979) في الإصلاح السياسي، بدءاً من إنهاء احتكار السلطة والثروة، وحتى تفصيلات مثل إشراف القضاة الكامل على العملية الانتخابية وإلغاء حالة الطوارئ؛ الأمر الذي يدل على تصور الحركة لأهمية الإصلاح السياسي في مواجهة التحديات الخارجية. ويلاحظ غياب أي ملمح ليبرالي يتعلق بحقوق الفرد في صياغة البيان، ولو كمنطلق للمطالب الديمقراطية. من هنا، فمن المشروع أن نسمي هذا النمط من المطالب بـ"الديمقراطية الوسيلية"؛ بمعنى أن الديمقراطية هنا تُستدعى كأداة "لإنقاذ الأمة"، و"لإفشال المخططات الاستعمارية".[7]

ومما يثير الاهتمام في أطروحات "كفاية" اعتمادها على منطق الكليات؛ فالبرنامج السياسي للحركة توجه إلى الأمة وإلى الشعب، وليس إلى الأفراد

والجماعات. وبالتالي، فإن المطالب النوعية مثل الحريات الشخصية قد اختفت وراء شعار "لا للتمديد..لا للتوريث"، ويبدو أن الحركة كانت تعتبر أن تحقيق مثل هذه المطالب رهن بإقامة نظام ديمقراطي.

3. الموقف من المشاركة السياسية والعلاقة مع القوى الأخرى

إن حركة "كفاية"، التي ترفض شرعية النظام الحاكم، رفضت منذ البداية المشاركة في العملية السياسية، فدعت إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية التي أجريت في أيلول/ سبتمبر 2005، بسبب القيود التي وضعت على عملية الترشيح، ولكنها - استثناءً من هذه القاعدة - شاركت من خلال "الجبهة الوطنية للتغيير" في الانتخابات البرلمانية عام 2005،[8] وهذه الجبهة تشكلت قبل تلك الانتخابات، وكان الهدف منها تشكيل جبهة معارضة قوية ضد الحزب الوطني الحاكم. وبعد هذه الانتخابات عادت الحركة لتلتزم بمبدأ عدم المشاركة. ومن هذا المنطلق قاطعت الحركة انتخابات المحليات التي أجريت في آذار/ مارس 2008، وأصدرت بياناً في هذا المجال حمل عناوين «لا للتمديد..لا للتوريث..حكمك باطل..لنقاطع مهزلة المحليات ونبني ائتلاف التغيير» أكدت فيه أن موقفها المقاطع لهذه الانتخابات مؤسس على ثلاثة اعتبارات رئيسية:[9]

أ. افتقار الانتخابات في مصر إلى الحد الأدنى من النزاهة والجدية، بعد التعديلات الدستورية التي أجريت في آذار/ مارس 2007، وأفرغت الإشراف القضائي على الانتخابات من أبسط ضماناته، وأحلت محله الإشراف العملي لأجهزة الأمن التابعة للسلطة.

ب. تمثل انتخابات المحليات الخطوة الأخيرة في سلسلة الإجراءات المراد بها إكمال سيناريو نقل الرئاسة إلى جمال مبارك، بعد تعديل المادة (76)، وحصر فرصة التنافس "الصوري" في عناصر حزبية غير مؤثرة، ومؤهلة فقط للعب دور "الكومبارس".

جـ. تعد مقاطعة الانتخابات في مثل ظروف مصر الآن عملاً إيجابياً، حيث أُغلِقت تماماً سبل التغيير بالطريق الانتخابي، ولم يعد من سبيل سلمي غير العصيان السياسي والتقدم إلى بناء "ائتلاف المصريين من أجل التغيير" الذي تدعو "كفاية" إليه كل القوى الوطنية.

وفيما يخص علاقة "كفاية" بالقوى السياسية الأخرى، سواء كانت قوى معارضة تقليدية أو حركات تغيير جديدة، فإنها قد اعتمدت على نهج الانفتاح على جميع هذه القوى.

وفي إحدى الوثائق التي أعدتها "كفاية" لتطوير أطروحاتها السياسية، والتي أعدها الدكتور عبدالحليم قنديل، المتحدث باسم الحركة آنذاك (المنسق العام للحركة حالياً)، تحت عنوان: «خطة لـ"كفاية ثانية": معاً لخلع الديكتاتور»، طرحت كفاية فكرة تشكيل ائتلاف وطني يقود عملية التغيير، لتدخل البلاد بعد حدوث هذا التغيير في مرحلة انتقالية، هدفها التمهيد لإقامة نظام ديمقراطي.[10]

وقد بدأت "كفاية" في نهاية عام 2007 العمل على تأسيس هذا الائتلاف، فاتجهت إلى مخاطبة شخصيات عامة وعلماء وأدباء ومفكرين وسياسيين وقضاة سابقين، ودعت القوى السياسية والوطنية كافة للمشاركة في الائتلاف المقترح

الـذي سيـضم إلى جانـب القـوى الـسياسية المـشاركة في "كفايـة" العديـد مـن الشخصيات العامة ذات الوزن الاعتباري.[11]

4. نجاحات حركة "كفاية" وإسهاماتها

على الرغم من العمر الزمني القصير لحركـة كفايـة التـي ظهـرت أواخـر عـام 2004، فقد أصبحت أهـم حركـات التغيـير الجديـدة في الـساحة الـسياسية، وذاع صيتها بجلاء خارج مـصر. وكانـت للحركـة إسـهاماتها القويـة في مجـال النـضال الديمقراطي، بل إن ظهورها كان علامة فارقة في مسيرة هذا النـضال الـذي انتقـل بفعل تأثير هذه الحركة إلى مرحلة اختلفت كماً ونوعـاً؛ ومـن الإنجـازات العديـدة التي حققتها الحركة في هذا المجال يمكننا الإشارة إلى ما يلي:

أ. انتزعت " كفاية" للمرة الأولى بعد ما يقرب من خمسة عقـود ونـصف العقـد (منذ آذار/ مارس 1954)، الحـق في التنظـيم العلنـي المـستقل، وفي الإضراب والتظاهر السلمي.[12] ومن هنا، استطاعت الحركة التأسيس لنـوع جديـد مـن الشرعية، مستمد مباشرة من الشارع. وقد نُظمت أول مظاهرة للحركـة بعـد تأسيسها في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2004، وفي هذه المظـاهرة ظهـر للمـرة الأولى شعار الحركة: "كفاية" المميز والذي كتب بـاللون الأحمـر عـلى ملـصق أصفر.

ب. كسرت "كفاية" حاجز الخوف والرهبة من سلطة قهرية جامحة، وطالت هيبـة رأس الحكم في مصر، التي حظيت على امتداد التاريخ المصري بمكانة مقدسة، اختلط فيها موقع الحاكم بموقع الرب الإله، حيث وجهت "كفاية" قسماً كبيراً

من معارضتها للرئيس مبارك وابنه جمال، وذلك حين رفعت منذ بداية انطلاقها شعار «لا للتجديد..لا للتوريث».[13]

جـ. نجحت الحركة في تكثيف الضغط على النظام الحاكم لتقديم تنازلات مهمة من أجل الديمقراطية؛ ففي 26 شباط/ فبراير 2005 فاجأ الرئيس مبارك الجميع بإعلانه عن تعديل المادة (76) الخاصة بنظام اختيار رئيس الجمهورية، ومثَّل هذا الإعلان استجابة لأحد مطالب الحركة الخاص بانتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً مباشراً من بين أكثر من مرشح. وكانت هذه الاستجابة غير متوقعة؛ لأن أحزاب المعارضة كانت قد اتفقت مع قيادات الحزب الحاكم على تأجيل مطلب الإصلاح الدستوري لما بعد الاستفتاء على رئاسة الجمهورية، الذي كان مقرراً تاريخه في أيلول/ سبتمبر 2005. ويكشف هذا الانقلاب السريع في موقف الرئيس مبارك عن الحضور القوي للحركة في ذلك الوقت.[14]

د. قدمت الحركة نموذجاً جديداً للقوى السياسية المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي من خلال العمل السياسي المباشر والالتحام بالمواطنين، ورفض تزوير الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. كما أنها استطاعت الوصول إلى رجل الشارع بشكل عجزت عنه الأحزاب السياسية، التي انشغلت بصراعاتها الداخلية ومصالحها الخاصة. وقدمت "كفاية" نموذجاً حياً لفكرة "الائتلاف الوطني الموسع" الذي يضم كل التيارات والقوى السياسية في مصر.

هـ. استطاعت الحركة أن تجذب اهتمام النخبة السياسية القومية إلى الشأن الداخلي، بعد أن كانت هذه النخبة قد "أدمنت" الاكتفاء بحرق الأعلام الأمريكية

والإسرائيلية في النقابات والجامعات، وهو أثر يفخر به قادة الحركة؛ فالاهتمام بالديمقراطية كوسيلة لإنقاذ المنطقة من الدمار المفترض انتهى إلى وضع المطالب الديمقراطية في بؤرة المشهد السياسي، كما فرض قدراً من التعايش بين التيارات القومية المختلفة، بل حتى بينها وبين غيرها من القوى السياسية الأخرى.[15]

و. نجحت الحركة بشكل كبير في نشر ثقافة الاعتراض والتظاهر، وإذا كانت "كفاية" قد ركزت في بداية ظهورها على المطالب القومية والسياسية الكبرى، فإن تركيزها لاحقاً قد اتجه إلى الدفاع عن لقمة العيش والكرامة الشخصية، من أجل مطالب نوعية تخص قطاعاً مجتمعياً بعينه. أما عودة السياسة الحقيقية، التي شجعتها مظاهرات الحركة، فقد تحققت بالفعل في مئات التحركات النوعية؛ مثل المظاهرات والاعتصامات العمالية، وإثارة نزعات التغيير لدى الطبقة الوسطى، وبالذات جيل الشباب، وهذا الأمر كانت له انعكاساته الإيجابية بشكل خاص على المدونين وجمعيات حقوق الإنسان.[16]

ز. نجحت "كفاية" في تنشيط مختلف مظاهر الحيوية السياسية والمجتمعية، حيث تشكلت منظمات تمثل فروعاً لها داخل أوساط أو فئات عديدة من المجتمع المصري؛ منها -على سبيل المثال- "صحفيون من أجل التغيير"، و"أطباء من أجل التغيير"، و"عمال من أجل التغيير"، و"أدباء وفنانون ومثقفون من أجل التغيير"، و"أطفال من أجل التغيير".

ح. بلغ عمق تأثيرات "كفاية" التي تتابعت مظاهراتها ووجودها المكثف في الشارع خلال عام 2005 على وجه التحديد، أن تجاوزت الحدود المصرية إلى آفاق أرحب، في العالم العربي، فانتشر اسم "كفاية" ومترادفاتها كمسميات على

حركات عديدة انتشرت في عدد من الدول العربية بهدف التغيير الديمقراطي. بل أصبح - على الصعيد العالمي - لكلمة "كفاية" التي تكتب بالحروف الإفرنجية KIFAYA مدلول معترف به، ودخلت القواميس الغربية مثل كلمة انتفاضة INTIFADA.[17]

ط. جسدت الحركة وحدة النسيج الوطني بصورة متقدمة، حينما اختارت لموقع منسقها العام الأول، مناضلاً قبطياً هو جورج إسحاق، وهذا الاختيار كانت له دلالات رمزية كبيرة، كلما استُدعيت الولاءات الدينية في أكثر من حادثة للفتنة الطائفية عرفتها مصر بعد عام 2004.

ي. تجديد دماء النخبة السياسية، من خلال إحياء اهتمام المجتمع بالسياسة، واجتذاب قطاعات مجتمعية إلى ساحة العمل الوطني تحت مظلة مشروع التغيير الديمقراطي.

ك. أثرت حركة كفاية في رفع سقف النقد السياسي للنظام الحاكم في الصحف والفضائيات العربية والمحلية الخاصة، وفي غيرها من الأدوات الإعلامية المحلية والأجنبية. وكان من جراء هذه التأثيرات التي أحدثتها "كفاية" أن اكتسبت الحركة نوعاً جديداً من الشرعية الفعلية الناجمة عن التواجد العملي في الشارع؛ شرعية ممنوحة من الشارع لا من لجنة الأحزاب، الموكول إليها ترخيص الأحزاب الجديدة.[18]

5. تعثرات حركة "كفاية" وإخفاقاتها

اعتمدت حركة "كفاية" منذ ظهورها على شعار "لا للتجديد..لا للتوريث"؛ ومن ثم فقد كان التجديد لمبارك من خلال انتخابات 2005، يمثل "نصف فشل"

للحركة، التي لم تستطع منع مبارك من الحصول على ولاية خامسة تنتهي عام 2011، ليكون قد حكم البلاد لمدة ثلاثين عاماً. والمتابع لمسيرة "كفاية" يمكنه القول إن تحركها في الشارع بلغ ذروته خلال عام 2005 الذي شهد محطات أساسية في عملية التطور السياسي في مصر، حيث أجري في ذلك العام كلٌّ من انتخابات الرئاسة، والانتخابات البرلمانية، والاستفتاء الذي تم بموجبه تعديل المادة (76) من الدستور. وظل نشاط "كفاية" بارزاً خلال عام 2006 لكن تحركها في الشارع أصبح أقل زخماً؛ وذلك بفعل العوامل التالية:[19]

أ. استعاد النظام الحاكم توازنه في بداية عام 2006 مع تأزم وضع الولايات المتحدة في العراق، وبروز دوره في التسويات الفلسطينية ـ الإسرائيلية الجزئية، بل وحتى بين حركتي (فتح) و(حماس)، وتباطؤ واشنطن عن مشروع دمقرطة الشرق الأوسط، مكتفية بالإصلاحات الجزئية، بعد صعود (حماس) للحكم عقب الانتخابات البرلمانية الفلسطينية عام 2006، وفوز جماعة الإخوان المسلمين في مصر بـ 88 مقعداً في انتخابات مجلس الشعب عام 2005، وهو أكبر عدد مقاعد تحصل عليه أي قوى معارضة في مصر منذ تأسيس المجلس عام 1971.

ب. أدى الموقف المتشدد للنظام الحاكم من التظاهر بعد أن تجاوز أزمته إلى تراجع ملموس في وضع الحركة الإعلامي، الذي كان يشكل آلية أساسية لتواجدها في الساحة السياسية.

جـ. كشفت تطورات الصراع بين النظام الحاكم وقوى معارضة ومدنية أن الأطراف الأكثر تنظيماً وثقلاً في الساحة السياسية، مثل الإخوان المسلمين أو

النقابات المهنية الكبرى، هي الأقوى تأثيراً على النظام وتحقيق مكاسب فعلية، وإن كانت محدودة بالمقارنة مع السقف العالي لمطالب الحركة.

د. اتجاه الحركة إلى تنويع نشاطها والاهتمام بقضايا؛ مثل البطالة، والغلاء، والفساد، حيث أعدت الحركة تقريراً شاملاً عن الفساد في مصر.[20]

هـ. ركزت الحركة قسماً كبيراً من جهودها بعد عام 2005 في مجال بناء "ائتلاف التغيير". وخلال عام 2007 عملت الحركة على تطوير برنامجها السياسي وأطروحاتها الخاصة بالتحول الديمقراطي وبرنامج عملها.[21]

وبالنظر إلى حقيقة أن "كفاية" تشكل ائتلافاً واسعاً بين تيارات سياسية، لكل منها أجندته السياسية والفكرية، فإن التوجه الجديد لـ "كفاية" نحو قضايا أخرى، بعيداً عن هدفها الرئيسي "لا للتجديد.. لا للتوريث" الذي جمع بين كل هذه التيارات، أثار بعض الخلافات داخل الحركة. ومن ذلك - مثلاً - الخلاف في كانون الأول/ ديسمبر 2006 بشأن البيان الذي أصدرته الحركة لدعم وزير الثقافة فاروق حسني بعد تعرضه لحملة هجوم على خلفية إدلائه بتصريحات مناهضة للحجاب؛ إذ اعترض أصحاب التوجهات الإسلامية على البيان الذي تبنته المجموعتان الليبرالية واليسارية داخل الحركة.

كما وقعت بعض الخلافات بسبب المشكلات الخاصة بالإطار التنظيمي للحركة؛ أبرزها قيام سبعة من مؤسسي الحركة في أيار/ مايو 2006 بالانسحاب من الحركة؛ وهم مجدي أحمد حسين الأمين العام لحزب العمل، والدكتور مجدي قرقر الأمين العام المساعد، وجمال أسعد عضو مجلس الشعب السابق، والدكتور

عبدالجليل مصطفى، والدكتور يحيى القزاز، والدكتور محمد شرف أعضاء حركة 9 مارس لاستقلال الجامعات، ومحسن درديري عضو الحركة. وقد برروا هذا الانسحاب في بيان لهم بأن بعض مؤسسي الحركة يقومون بإدارتها منذ تأسيسها بشكل غير رسمي، وأنه في ظل غياب الرؤية الاستراتيجية تم تجميد الحركة في مواجهة الواقع المتغير وحبسها في مقرها، مشيرين إلى أنهم حاولوا الإصلاح دون جدوى. إلا أن قيادات الحركة استطاعت احتواء هذه الأزمة وإجراء تغيير على هيكلها التنظيمي تمثل في اختيار الدكتور عبدالوهاب المسيري في آذار/ مارس 2007 منسقاً عاماً لها بدلاً من جورج إسحاق، وقامت بتعيين أربعة مساعدين للمنسق العام، بهدف فتح المجال أمام المزيد من المشاركة من قبل أعضائها، وشكلت لجنة خماسية لقيادة الحركة؛ وهو ما دفع بالقيادات المنسحبة إلى التراجع عن قرارها باستثناء جمال أسعد. وبعد وفاة الدكتور عبدالوهاب المسيري في تموز/ يوليو 2008، تولى الدكتور عبدالجليل مصطفى منصب المنسق العام خلفاً له.[22] وفي كانون الثاني/ يناير 2009 اختير عبدالحليم قنديل لهذا المنصب.

6. أولويات تطوير دور حركة "كفاية"

إذا كانت حركة كفاية قد استطاعت خلال فترة قصيرة لم تتجاوز الأربع سنوات أن تتحول من مبادرة نخبوية إلى حركة جماهيرية رسخت وجودها في العديد من القطاعات المجتمعية والمهنية، فإن تطوير الحركة والانتقال بها إلى مرحلة تمنحها المزيد من القدرة على تحقيق أهدافها الخاصة بالتغيير الديمقراطي في حاجة إلى أولويات أساسية عدة، يحددها أحد مؤسسي الحركة، وهو المهندس أحمد بهاء شعبان، فيما يلي:[23]

أ. دعم الكيان المؤسسي للحركة على نحو يمكنها من تحقيق المزيد من الانتشار في كل ربوع مصر، وتعميق طابعها الجماهيري، وكسب المزيد من المؤيدين. وهذا الأمر يتطلب القيام بجهود إضافية في تحفيز مختلف قطاعات المجتمع وفئاته للمشاركة السياسية الهادفة إلى التغيير الديمقراطي.

ب. تدعيم تقاليد الممارسة الديمقراطية داخل الحركة، حيث إن غياب هذه التقاليد أو ضعفها قد يؤدي إلى حدوث انقسامات وانشقاقات ربما تكون نتيجتها انهيار الحركة وغيابها عن الساحة السياسية.

جـ. المزيد من الانحياز للطبقات الشعبية، باعتبارها مصدر القوة والحسم وعماد أي بناء سياسي. وهذا الأمر يتطلب بلورة برنامج واضح للمطالب الاجتماعية التي تؤثر بشكل كبير في الوضع الخاص بهذه الطبقات، وخاصة مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة.

د. ترسيخ مبدأ النقد الذاتي، حيث إن الحركات السياسية تتطور بمواجهة نقائصها وتصحيح مساراتها وتجاوز أسباب قصورها.

هـ. إحياء التقاليد النضالية للشعب المصري التي كانت سمة عامة للمصريين قبل عقود خلت. ويقتضي النجاح في هذه المهمة إعادة تأسيس وعي جديد للمواطن، حتى يشعر بقيمته وآدميته واستحقاقه حياة أفضل.

و. بذل المزيد من الجهود لبناء جبهة العمل المشتركة من أجل التغيير الديمقراطي، أو ما يسمى "ائتلاف التغيير"؛ ذلك أن مهمة التغيير الشاقة تحتاج إلى تضافر جهود كل القوى والتيارات السياسية.

ز. حماية الحركة من محاولات الاختراق من السلطة والقوى المضادة للتغيير في الداخل، ومن الولايات المتحدة والقوى التابعة لها في الخارج، الذين يرفعون شعار الديمقراطية للقفز على النضالات الوطنية، وحرف مشاريع التغيير الديمقراطي الوطنية عن مساراتها الأصيلة.

ثانياً: حركات التغيير الجديدة التي ارتبطت نشأتها بحركة "كفاية"

كان تأسيس "كفاية" إيذاناً بنشأة عدد كبير من الحركات، بعضها انبثق من الحركة، وبعضها الآخر انطلق بمشاركة من نشطائها، والبعض الثالث تمتع باستقلالية بدرجة أو أخرى، وإن عمل لنفس الأهداف الخاصة بتعميق الممارسة الديمقراطية، ومكافحة الاستبداد. ونشير في هذا السياق إلى أهم هذه الحركات:

1. حركة "أطباء من أجل التغيير": أُسِّست هذه الحركة في حزيران/ يونيو 2005 لتحقيق هدفين؛ الدفاع عن حقوق الأطباء في مواجهة أوضاع مهنة الطب المتدهورة والأحوال المنهارة للخدمات الصحية، والهدف الثاني إصلاح الوضع السياسي المتردي الذي وصلت إليه البلاد. وقد كان للحركة نشاطات بارزة في تحقيق هذين الهدفين، واتسمت بطابع نخبوي.

2. حركة "صحفيون من أجل التغيير": أُسِّست في حزيران/ يونيو 2005، وهي تتبنى المطالب الخاصة بالإصلاح السياسي؛ ومن أهمها إطلاق حرية تأسيس الصحف، وإلغاء قانون حبس الصحافيين في قضايا النشر. ولكن هذه الحركة نشاطها محدود وشبه موسمي، وينتمي أغلب أعضائها للتيار اليساري.

3. حركة "كتّاب وفنانون من أجل التغيير": ضمت نخبة من كبار المبدعين المصريين في المجالين الأدبي والفني؛ ومن هؤلاء الشاعر أحمد فؤاد نجم،

والروائي بهاء طاهر، والكاتب والسيناريست محفوظ عبدالرحمن، ومخرجا السينما علي بدرخان وداود عبد السيد.

4. حركة "محامون من أجل التغيير": عبّرت في بيانها التأسيسي عن طموح أعضائها إلى تغيير الدستور القائم ليصبح دستوراً ديمقراطياً تكون الحرية فيه هي القيمة العليا.

5. حركة "عمّال من أجل التغيير": أُسِّست للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، ولحشد الصفوف العمالية في مواجهة الخصخصة وبيع القطاع العام، وبرامج "التكييف الهيكلي".

6. حركة "شباب من أجل التغيير": نشأت وسط الشباب الذي وُلد وعاش في ظل حالة الطوارئ، وضمت شباباً من أوساط سياسية مختلفة، وعضوية هذه الحركة محدودة.

7. حركة طلاب من أجل التغيير: أُسِّست في النصف الثاني من عام 2005، وهي تتبنى مطالب الإصلاح السياسي التي تتبناها حركات التغيير الجديدة الأخرى، ولكنها تركز على المطالب الخاصة بمجتمع طلاب الجامعة، وأهمها عدم تدخل أجهزة الأمن في شؤون الجامعات.

ثالثاً: الحملة الشعبية من أجل التغيير

أُسِّست الحملة الشعبية من أجل التغيير في نهاية عام 2004، ومرت بمرحلتين: الأولى، عندما ضمت في عضويتها عند التأسيس تنظيمات سياسية (أحزاباً مشروعة، قوى سياسية محظورة، منظمات مجتمع مدني) إلى جانب المستقلين. وكان

هذا الأمر معوقاً لعمل الحملة؛ لأن ممثلي هذه المؤسسات كانوا في حاجة إلى الرجوع على الدوام إلى مؤسساتهم للحصول على الموافقة على أي تحرك للحملة، حتى ولو كان جزئياً. وفي المرحلة الثانية، أعلنت الحملة أن عضويتها مفتوحة أمام الأفراد فقط، وهنا تبلورت الحملة كإحدى حركات التغيير الجديدة. وقد تميزت عن غيرها من الحركات بسمات عدة؛ منها:

1. أن عدداً كبيراً من قياداتها كان من مؤسسي "اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني"، التي أُسِّست في تشرين الأول/ أكتوبر 2000، بعد فترة وجيزة من اندلاع انتفاضة الأقصى، ومن ثم كانت بينهم درجة كبيرة من التوافق حول أساليب عمل الحركة وأولوياتها.

2. أن الحملة لم تسعَ – خلافاً لحركة "كفاية" مثلاً – إلى بناء كيان تنظيمي قوي، ومن ثم كان هيكلها التنظيمي فضفاضاً، لكي يسع العديد من التيارات السياسية المختلفة في منطلقاتها ومرجعياتها الفكرية.

3. تحولت الحملة بعد دخولها المرحلة الثانية إلى ائتلاف سياسي أخذ الطابع اليساري؛ فلم تضم إسلاميين أو ليبراليين أو ناصريين، على عكس "كفاية" التي ضمت تحت مظلتها مختلف التيارات السياسية.

4. حين رفعت "كفاية" شعار "لا للتجديد..لا للتوريث"، رفعت الحملة الشعبية شعار "لا للتوريث..لا للتجديد..لا لحكم العسكر"، وقد فسر البعض ذلك بأن الحملة رفعت هذا الشعار على خلفية بعض المعلومات التي ترددت حول تأييد عدد من قادة "كفاية" لفكرة ترى أنه من الأفضل لمصر أن تحكمها شخصية عسكرية بدلاً من توريث جمال مبارك نجل الرئيس مبارك.

5. ركزت الحملة مظاهراتها على المناطق الشعبية والأحياء الفقيرة. وقد وجدت الحملة تأييداً واضحاً من القاطنين في هذه المناطق؛ وهذا التركيز مرجعه غلبة الفكر اليساري على توجهات الحملة.

وعلى الرغم من أن الحملة قد قامت بنشاط بارز خلال عامي 2004 و2005، حين نظمت العديد من المظاهرات والفعاليات المناهضة للنظام الحاكم، فقد تراجع نشاطها كثيراً بعد عام 2005.

رابعاً: التجمع الوطني للتحول الديمقراطي

أُسِّس التجمع الوطني للتحول الديمقراطي في حزيران/ يونيو 2005، وشُكِّلت هيئته القيادية من: الدكتور عزيز صدقي رئيس وزراء مصر الأسبق في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، رئيساً (تُوفِّي في كانون الثاني/ يناير 2008)؛ ووكالة كل من الدكتور يحيى الجمل، الوزير السابق وأستاذ القانون الدستوري؛ والدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وأمين عام منتدى الفكر العربي؛ ومصطفى بكري، رئيس تحرير جريدة **الأسبوع** المستقلة، متحدثاً رسمياً باسم التجمع. وشكل التجمع مجلس إدارة العمل التنفيذي إلى جانب هؤلاء من كل من الدكتور حامد عمار الخبير التربوي، والكاتبة الصحافية سكينة فؤاد، والدكتور إبراهيم علي صالح النائب الأول لرئيس محكمة النقض.

وترجع أهمية هذا التجمع الذي ضم عدداً من الرموز والمسؤولين السابقين والأساتذة والخبراء في الاقتصاد والتعليم والدبلوماسية والإعلام والقانون، إلى أنه حدد دوره في «بلورة الأفكار التي من شأنها إخراج مصر من حالة الجمود» الراهنة، ومواجهة «تحالف الفساد والاستبداد» الذي «يوصد باب الإصلاح». والأهمية

الأخرى لهذا التجمع أنه أطلق نداءً لكل القوى الوطنية المصرية للانضمام إليه، كما قرر تكليف "لجنة تنسيق" مكونة من عدد محدود من الرموز بالاتصال بممثلي كل التيارات السياسية المصرية، لاستطلاع رأيها حول أنسب السبل المتاحة لتشكيل «أوسع جبهة وطنية ممكنة تكون قادرة على المساهمة الفاعلة في وضع رؤى استراتيجية للتحول الديمقراطي في مصر»، وتمهد لعقد مؤتمر عام للقوى الوطنية والديمقراطية يتولى تشكيل «هيئة تأسيسية ممثلة لجميع التيارات السياسية والفكرية الوطنية تكلف بوضع مشروع دستور جديد للبلاد».[24]

وقد طالب التجمع في بيانه التأسيسي بإقامة نظام ديمقراطي حقيقي، واعتبر النضال من أجل ذلك هدفه النهائي، وطالب كذلك بإنهاء حالة الطوارئ، وإطلاق الحريات العامة عبر إتاحة حرية إنشاء الأحزاب وإصدار الصحف والمجلات، وإلغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية، واستقلال القضاء، والحفاظ على حقوق الإنسان، وإجراء انتخابات حرة نزيهة يشرف عليها القضاء المستقل استقلالاً كاملاً وحقيقياً. وركز برنامج التجمع على محاربة "الفساد والاستبداد"، وفتح الباب أمام التحول الديمقراطي السلمي في مصر.

وقد تميز التجمع بطابعه النخبوي، وضم رموزاً تنتمي إلى مختلف التيارات والقوى السياسية، ومن ثم، فقد لقي احتراماً كبيراً في الساحة السياسية. وعلى عكس حركة "كفاية"، فإن التجمع، لم يهدف لتشكيل حركة جماهيرية تنشط في الشارع وتمارس العمل السياسي المباشر، ولكن تكوين تيار سياسي يكون بمقدوره تأسيس جبهة وطنية عريضة تقود الضغط على النظام الحاكم من أجل التحول الديمقراطي. وقد وجه التجمع نشاطاته باتجاه تحقيق هذا الهدف.

خامساً: الجبهة الوطنية للتغيير

تشكلت الجبهة الوطنية للتغيير في تشرين الأول/ أكتوبر 2005، وضمت كلاً من أحزاب الوفد، والتجمع الوطني التقدمي، والعربي الديمقراطي الناصري، والعمل، الكرامة والوسط تحت التأسيس؛ والتجمع الوطني للتحول الديمقراطي؛ وجماعة الإخوان المسلمين؛ والحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"؛ والتحالف الوطني من أجل الإصلاح والتغيير؛ والحملة الشعبية من أجل التغيير "الحرية الآن". وتم الاتفاق على اختيار الدكتور عزيز صدقي منسقاً عاماً للجبهة، والدكتور نعمان جمعة، الرئيس السابق لحزب الوفد، متحدثاً رسمياً باسم الجبهة.

وقد نص البيان التأسيسي للجبهة على العمل على تحقيق الإصلاح والتغيير بما يحقق إقامة ديمقراطية حقيقية بالبلاد. والاتفاق على خوض الانتخابات البرلمانية (التي أجريت في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر 2005) بقائمة موحدة في مواجهة الحزب الوطني، كسبيل لترجمة أهداف الجبهة، مع تشكيل لجنة من ممثلي القوى المشاركة للإعداد لإصدار القائمة، وإعداد برنامج يعكس القواسم المشتركة بين المشاركين.[25]

والواقع أن ظهور الجبهة كان نقلة نوعية في الحياة السياسية المصرية؛ فلأول مرة تتكاتف الجهود من مشارب متعددة وتيارات مختلفة على هدف التغيير السياسي والدستوري. غير أن الجبهة الوطنية للتغيير واجهت مشكلة التناقضات الداخلية؛ فقد رفض حزب التجمع فكرة التعاون مع جماعة الإخوان المسلمين، بينما أصر الإخوان المسلمون على احتفاظهم بمسافة مع القوى الأخرى، وطالبوا بإخراج

مرشحيهم من القائمة الموحدة للانتخابات البرلمانية، مع رغبة في التنسيق مع الجبهة في بعض الدوائر الانتخابية. ورفض الدكتور نعمان جمعة رئيس حزب الوفد انضمام حزب الغد، الذي كان يتزعمه في ذلك الوقت أيمن نور، إلى الجبهة، وذلك بالنظر للخلافات بين الرجلين، حين كان أيمن نور عضواً في حزب الوفد.

سادساً: "حركة 9 مارس" لاستقلال الجامعات

تشكلت "حركة 9 مارس" من مجموعة كبيرة من الأكاديميين في جامعات مصرية شتى، بهدف تحقيق الحرية الأكاديمية وتخليص الجامعات من هيمنة أجهزة الأمن. وقد بدأت نشاطها في تشرين الأول/ أكتوبر 2003؛ إذ وجهت خطاباً وقعه أكثر من 70 عضواً من أعضاء هيئة التدريس إلى رئيس جامعة القاهرة، حول مدى مشروعية تخصيص مبنى لجمعية "جيل المستقبل" التي يرأسها جمال مبارك داخل الجامعة.

واختارت الحركة "9 مارس" اسماً لها تخليداً للوقفة التاريخية للدكتور أحمد لطفي السيد، أول رئيس لجامعة القاهرة (جامعة فؤاد الأول سابقاً) الذي استقال من منصبه احتجاجاً على تدخل وزير المعارف وقتها في شؤون الجامعة يوم 9 آذار/ مارس 1932، عندما نُقل الدكتور طه حسين، عميد كلية الآداب، إلى ديوان الوزارة، وقُبلت استقالة أحمد لطفي السيد، وترك الجامعة حتى عام 1935، ولم يعد إليها إلا بعد تعديل القانون، بحيث لا يُنقَل أستاذ منها إلا بعد موافقة مجلس الجامعة.[26]

وضمت قائمة مؤسسي "حركة 9 مارس": الدكتور محمد أبو الغار الأستاذ في كلية الطب بجامعة القاهرة، والدكتور عاصم الدسوقي الأستاذ في كلية الآداب

بجامعة حلوان. وضمت هذه القائمة عدداً من السيدات؛ منهن الدكتورة أمينة رشيد الأستاذة في كلية الآداب بجامعة القاهرة، والدكتورة ثناء الجيار الأستاذة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والدكتورة ليلى موسى، الأستاذة في كلية الطب بجامعة الإسكندرية.

وعلى الرغم من أن الحركة تنفي وجود طابع سياسي لها وتؤكد أنها حركة مهنية بحتة، فإن لها نشاطات سياسية واضحة؛ فعلى سبيل المثال أيدت الحركة تحركات القضاة في مرحلة ما بعد التعديلات الدستورية عام 2005 للمطالبة بالاستقلال عن السلطة التنفيذية. وأصدرت بياناً في هذا السياق يدعم مطالب القضاة.[27] وقد أصدرت الحركة العديد من الدراسات حول ضرورة استقلال الجامعات المصرية، ودورها خلال المرحلة الراهنة.

وبالإضافة إلى هذه الحركات، شهدت مصر ظهور العديد من الحركات الأخرى؛ مثل الجبهة الشعبية لإنقاذ مصر، وشعارها "سلام"، والحركة الليبرالية المصرية (حلم)، والحركة الشعبية لمراقبة الانتخابات العامة، التي عرفت إعلامياً باسم "شايفينكو"، وقد أُسِّست عام 2005 بمبادرة من السيدة غادة الشهبندر، الناشطة في مجال حقوق الإنسان، واستهلت نشاطها بمراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام 2005، لتمد نشاطها بعد ذلك لتكون أداة للرقابة على الحكومة في المجال السياسي وغيره. واسم هذه الحركة مستمد من اللهجة العامية المصرية، وتعني بالفصحى "نحن نراكم". وحركة "سجين" التي أسستها الدكتورة هبة رؤوف الأستاذة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والناشطة المصرية في مجال حقوق الإنسان في عام 2005، وهي حركة تدعو إلى الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين.

وفضلاً عن كل هذه الحركات، تشكلت حركات أخرى صغيرة تميزت بطابعها الإلكتروني، وركزت معارضتها للنظام الحاكم في شخص الرئيس مبارك ذاته، الذي يتمحور هذا النظام حوله؛ ومنها حركة أطلقت على نفسها "اذهب يا مبارك"، وتتركز مطالبها في الدعوة إلى استقالة الرئيس مبارك، والمطالبة بمحاكمته أمام محكمة جنائية دولية، وحركة أخرى تسمي نفسها "لا..للرئيس مبارك"، وقد انطلقت في أيلول/ سبتمبر 2004، وحركة ثالثة اسمها "أوقفوا مبارك"، وهي تعرف نفسها بأنها حركة نخبة سياسية، تتبنى المطالب نفسها التي تتبناها حركات التغيير الجديدة الأخرى.

وفيما استمرت حالة الحراك السياسي في مصر بشكل متصاعد في مرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية التي أجريت نهاية عام 2005، شهدت مصر تأسيس المزيد من حركات التغيير الجديدة، كان أهمها حركة "لا..لبيع مصر"،[28] التي تقف بقوة ضد بيع مؤسسات القطاع العام،[29] وحركة "مواطنون ضد الغلاء"، التي عقدت مؤتمرها التأسيسي في 24 آب/ أغسطس 2007، وجاء تأسيس هذه الحركة على خلفية ما شهدته مصر من ارتفاع كبير في الأسعار. وقد استهلت الحركة نشاطها بتشكيل لجنة فنية لمراقبة حركة الأسعار في السوق.[30] كما شهدت مصر في أيلول/ سبتمبر 2007 تأسيس حركة جديدة باسم "التيار الموازي"، أعلنت أن هدفها الرئيسي هو تشكيل حركة شعبية موازية لحركة "كفاية" وجماعة الإخوان المسلمين، تسعى إلى خلق حوار هادئ بين التيارات السياسية المختلفة.[31]

كما شهد عام 2007 تأسيس حركات أخرى، حيث أسس "العاطلون عن العمل" اتحاداً للدفاع عن حقهم في عمل مناسب، وأنشأ المعلمون المحرومون من حقوقهم

حركة "معلمون بلا نقابة"، كما أُسِّست حركة "الدفاع عن الحقوق التأمينية" التي تطالب الحكومة برد 270 مليار جنيه وفوائدها للشعب، وهي قيمة أموال التأمينات التي استولت عليها السلطة، وحركة أخرى لـ "الدفاع عن حق المواطن في الصحة"، وحشد المواطنين لمواجهة "خصخصة" التأمين الصحي، وتشكلت "حملة المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حق التنظيم" في مواجهة القيود التي يفرضها النظام على حرية تنظيم جمعيات المجتمع المدني.

وما يجب التأكيد عليه في هذا السياق أن الكثير من حركات التغيير الجديدة لم يتمتع بقاعدة جماهيرية، واختفى بعد فترة قصيرة من تأسيسه، وبعض هذه الحركات نشط في مناسبات بعينها ثم اختفى عن الساحة السياسية، ونشير هنا إلى حالتين تحديداً؛ أولاهما "الجبهة الشعبية لإنقاذ مصر" التي نشطت في فترة ما قبل انتخابات الرئاسة عام 2005، ودعت إلى جمع مليون توقيع من المواطنين لترشيح عمرو موسى وزير خارجية مصر الأسبق والأمين العام للجامعة العربية حالياً لمنصب رئيس الجمهورية. والثانية هي "جمعية الأمهات المصريات" التي ظهرت على خلفية الاعتداءات التي تعرضت لها الصحافيات في يوم الاستفتاء على تعديل المادة (76) من الدستور في أيار/ مايو 2005.

سابعاً: حركات التغيير الجديدة في الخارج

ظهرت حركات تغيير جديدة مصرية خارج مصر، لعل أبرزها "جبهة إنقاذ مصر"، و"جمعية مصر الديمقراطية"، وحركة "مصريون بلا حدود". وقد تميز خطاب هذه الحركات من خطاب نظيراتها داخل مصر ببعض الاختلافات؛ وأهمها:

1. عدم التحفظ على ممارسة ضغوط دولية على النظام المصري الحاكم لدفعه للتحول الديمقراطي، وهذا أمر ترفضه أو تتحفظ عليه معظم حركات الداخل، حيث ترى أن مثل هذه الضغوط تعبر في نهاية المطاف عن مصالح دول معينة، وليست معنية بتخليص مصر من الاستبداد وتدشين نظام ديمقراطي.

2. عدم التحفظ أو الاعتراضات على التمويل الخارجي، وهذا أمر مرفوض أو متحفظ عليه من قبل معظم حركات الداخل التي ترى أن التمويل يوجه لغايات معينة ليست مرتبطة بالضرورة بتدعيم فرص الإصلاح السياسي.

3. المطالبة بإعطاء المصريين في الخارج الحق في التصويت في الانتخابات العامة، حيث إن عدد المصريين في الخارج زاد على 5 ملايين نسمة، وعلى الرغم من ذلك مازالوا محرومين من هذا الحق.

1. جبهة إنقاذ مصر

أُسِّست هذه الحركة في نيسان/ إبريل 2005 من مجموعة صغيرة من المصريين الذين يعيشون في لندن؛ منهم أسامة رشدي (متحدث سابق باسم الجماعة الإسلامية)، وأحمد صابر (رجل أعمال)، وأشرف السعد (صاحب شركة توظيف أموال سابقاً). وقد حددت هذه الحركة برنامجها - وفقاً لتصريحات مؤسسيها - في الإصلاح السياسي والدستوري الشامل في مصر، والمطالبة بالديمقراطية. وأكدت أنها ستكون حركة سلمية تسعى للتغيير عبر الوسائل الديمقراطية وتنبذ كل أشكال العنف.[32]

وتتخذ الحركة من لندن مقراً لها، ولها موقعها الخاص على الإنترنت كباقي الحركات الأخرى، ولها إذاعة بدأت في بث برامجها مؤخراً على القمر الصناعي الأوربي "هوت بيرد".

2. جمعية مصر الديمقراطية

حددت هذه الحركة مطالبها في: تعديل الدستور بما يكفل إقامة نظام برلماني حر، ويضمن انتخابات حقيقية لمنصب رئيس الجمهورية وتحديد صلاحياته غير المحدودة، وإيقاف العمل بقانون الطوارئ إيقافاً نهائياً وفورياً، وإلغاء كل المحاكم والقوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، وإجراء انتخابات حرة نزيهة تعبر عن إرادة الشعب وحريته في اختيار ممثليه في مجالس الشعب والشورى والمحليات تحت إشراف قضائي كامل، ومحاسبة المسؤولين عن البطالة والفساد.[33]

وقد ظهرت هذه الحركة في لندن أيضاً، وهي ترفع شعار "عاشت مصر بلادي حرة.. مستقلة".

3. مصريون بلا حدود

أُسِّست هذه الحركة في واشنطن، ولها موقعها الخاص على الإنترنت، وكان من أهم منجزات هذه الحركة طرحها ما أطلقت عليه "المبادرة الوطنية لرفض التوريث". وقد تزامن إطلاق المبادرة مع عقد الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم مؤتمره السنوي في أيلول/ سبتمبر 2006. وتأتي هذه المبادرة خلاصة جهد وتعاون بين المصريين في داخل مصر وخارجها؛ وأهم ما تنص عليه ما يلي:[34]

أ. الدعوة إلى استقالة جمال مبارك فوراً من جميع مناصبه في الحزب الوطني الديمقراطي، وإلغاء ما يسمى "لجنة السياسات" التي استحدثت في الحزب لتمكينه من إحكام قبضته على سياسات الحزب والحكومة.

ب. ابتعاد نجل الرئيس تماماً عن كل صلاحيات وسلطات والده الرئيس ونشاطات الحكومة الرسمية التي يمارسها دون أي سند دستوري أو قانوني، وبلا تفويض شعبي، بما فيها الجولات والزيارات الخارجية.

جـ. دعوة الرئيس مبارك إلى تعيين نائب له كما نص الدستور، ومراعاة لجسامة أعباء المنصب، وتقدم عمره، وحالته الصحية، ودعوته إلى الشروع فوراً في الاستجابة للمطالب التي تمثل الحد الأدنى للتوافق الوطني؛ ومنها تشكيل جمعية وطنية لصياغة دستور جديد للبلاد، وإقرار قانون استقلال السلطة القضائية، وإلغاء قانون الطوارئ، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وإطلاق حرية النقابات والجامعات والجمعيات المدنية.

وقد لقيت هذه المبادرة تجاوباً كبيراً من كل قطاعات المجتمع المصري الرافض لفكرة التوريث.

4. تحالف المصريين الأمريكيين

أُسِّست هذه الحركة في أيار/ مايو 2005. وهي عبارة عن تجمع ضم عدداً من الأساتذة المصريين الذين يعملون في الجامعات الأمريكية، وتحديداً في ولايات مريلاند وفيرجينيا وأوهايو وتكساس وفلوريدا وإيلينوي وكونيتيكت. وكان الموقعون على البيان التأسيسي للحركة ثلاثة أشخاص فقط، ليس معروفاً منهم

سوى الدكتور صفي الدين حامد أستاذ هندسة تخطيط المدن في جامعة تكساس، الناشط بين المصريين المقيمين بالولايات المتحدة.

السمات المميزة لحركات التغيير الجديدة في مصر

تميزت حركات التغيير الجديدة في مصر بالعديد من السمات التي جعلت منها ظاهرة مختلفة تماماً عن جيل حركات المعارضة التقليدية، الممثل بالأحزاب السياسية المشروعة، والقوى السياسية الأخرى المحجوبة عن المشروعية، رغم ما لبعضها من نفوذ كبير في الشارع كجماعة الإخوان المسلمين.

ويمكن الحديث عن السمات الأساسية لحركات التغيير الجديدة، على ثلاثة مستويات: أولها، الخطاب الفكري والهوية السياسية، وثانيها السمات التنظيمية، وثالثها آليات العمل.

أولاً: الخطاب الفكري والهوية السياسية

على الرغم من أن حركات التغيير الجديدة قد ظهرت فجأة على الساحة السياسية، وبصورة مكثفة أذهلت الكثيرين، فإن أسباب وجودها كانت كامنة بالفعل في المجتمع المصري، ولما جاءت الفرصة المناسبة تدفقت هذه الحركات على سطح الحياة السياسية، فهذه الحركات هي في حقيقة الأمر نتاج تحولات مجتمعية عميقة على جميع الصعد، وطموحات شعبية قوية كانت تتطور وتتعمق مع استمرار جمود الأوضاع السياسية والتدهور الاقتصادي والتراجع الثقافي والتحلل الاجتماعي وضمور الدور المصري المستقل على الساحتين الإقليمية والدولية.

وقد جاءت هذه الحركات من خارج أطر حركات المعارضة التقليدية، وإن كانت هذه الأطر قد أمدتها ببعض من قياداتها وبعض من عناصرها وقواعدها التنظيمية، إذ ضمت ما يمكن أن نسميه "ما تبقى من نسيج حي" داخل النخبة وخارجها، وكان ذلك أحد العوامل المهمة في فاعلية هذه الحركات. واستطاعت حركات التغيير الجديدة أن تجذب إليها عناصر من الرأسماليين أصحاب المشروعات الصغيرة أو المتوسطة الذين يعمل لديهم العشرات أو المئات، ومن هؤلاء هاني عنان الذي انضم إلى الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" وأصبح من أبرز كوادرها، وعادل المشد الذي أسهم في تأسيس الحركة الشعبية من أجل التغيير، التي يعمل من خلالها قطاع كبير من الحركة اليسارية المصرية.

وقد ولجت حركات التغيير الجديدة في مصر ميدان السياسة بشكل مباشر دون أن تحاول اكتساب المشروعية اللازمة للعمل بشكل قانوني، معتمدة في تحركاتها على شرعية الشارع لتأسيس وجودها العلني؛ وكان ذلك بفعل جمود البنى السياسية التقليدية كأحزاب المعارضة، وقصور الإطار القانوني عن توفير أطر مشروعة للحركة وممارستها الفاعلية السياسية، بسبب صنعه واحتكاره من قبل الحزب الحاكم.

وقد تميز الخطاب الفكري والسياسي لهذه الحركات بالجرأة والشمول، فلم تشغل تلك الحركات نفسها بالمطالبة بإصلاحات جزئية للنظام السياسي، على غرار ما دأبت عليه قوى وأحزاب المعارضة التقليدية في الجزء الأعظم من خطابها السياسي، بل إنها طرحت رؤى متكاملة حول ضرورة إعادة هيكلة النظام السياسي من جديد، لضمان نفاذية القيم الديمقراطية في إدارة العملية السياسية، من خلال آليات حقيقية للتجديد السياسي.

وعند مقارنة الخطاب الخاص بالحركات التي ظهرت تباعاً في الساحة السياسية المصرية بعد تأسيس حركة "كفاية" في نهاية العام 2004، يلاحظ أن هناك اختلافاً ملموساً في الأولويات الخاصة بكل حركة على حدة. وفي هذا السياق يميز بعض الباحثين بين ثلاث موجات من هذه الحركات:[35]

1. الموجة الأولى ذات طابع سياسي رفعت شعار "لا للتمديد..ولا للتوريث..ولا للفساد" و"كفاية" لاستمرار الأوضاع القائمة في مصر منذ عام 1981. هذه الموجة عبرت عنها أصدق تعبير حركة "كفاية" التي مثلت ظاهرة جديدة لم تعرفها مصر من قبل، واستطاعت رفع سقف الاحتجاج بنقد الرئيس وأسرته ورموز النظام كافة من وزراء ومسؤولين، وصعدت آمال الشارع في إمكانية التغيير، وخطت إلى الأمام بتوعية المصريين للمطالبة بحقوقهم في مواجهة النظام السياسي.

2. الموجة الثانية اتخذت طابعاً مطلبياً ذا صبغة اقتصادية، ويتعلق بالأجور، وتحسين أوضاع العمل في ظل ارتفاع الأسعار الذي تواكب مع سياسات الخصخصة وتغليب مصالح الملاك على العمال وأصحاب الأجور. ولم يكن لتلك الحركات مطالب سياسية، وإنما فقط مطالب متصلة بتوفير الحد الأدنى من العيش الكريم.

3. الموجة الثالثة بدأت يوم 6 نيسان/ إبريل 2008 وقد تضافرت فيها المطالب الاقتصادية مع المطالب السياسية. وقد شهد هذا اليوم أول إضراب منظم في عصر الرئيس مبارك، وقد دُعي لهذا الإضراب من خلال شبكة الإنترنت. وبفعل ما لقيته دعوة الإضراب من تأييد كبير، كان هذا التاريخ بداية لظهور

طائفة من الحركات التي اعتمدت في نشاطها على وسائل الاتصال الحديثة، وأبرز هذه الحركات "حركة شباب 6 إبريل" التي تم تأسيسها على يد قادة الدعوة إلى الإضراب.

ثانياً: السمات التنظيمية

اختلفت طبيعة حركات التغيير الجديدة من حيث الحجم والتنظيم والانتشار؛ فبينما استطاعت حركة "كفاية" أن تجتذب لعضويتها أعداداً كبيرة من قطاعات مختلفة من المجتمع المصري، شملت مثقفين وعمالاً وطلبة وحتى أطفالاً، ونجحت في مد نشاطها لغالبية محافظات الجمهورية، وبلورت هيكلاً تنظيمياً واضحاً، اكتفت حركات أخرى بعضوية العشرات، وبقيت محصورة في القاهرة؛ مثل "التجمع الوطني للتحول الديمقراطي" الذي أسسه الراحل الدكتور عزيز صدقي، وحصرت حركات أخرى نشاطها الأساسي في أحد مواقع الإنترنت دون هيكل تنظيمي محدد المعالم، كما هو حال "جبهة إنقاذ مصر" التي تتخذ من لندن مقراً لها.

وتثير قضية السمات التنظيمية لحركات التغيير الجديدة في مصر قضايا فرعية نعرض لها تباعاً:

1. التركيب الجيلي

تشمل حركات التغيير الجديدة في مصر عناصر جيلية لم تكن منخرطة في قوى المعارضة التقليدية، والعديد من هذه العناصر، لم تكن ذات خبرات سياسية ميدانية، ولكنها وجدت لنفسها مكاناً ملائماً تحت مظلة هذه الحركة أو تلك. ومن

المؤكد أن تلك العناصر كانت تسعى للمشاركة السياسية، ولكنها لم تجد الفرصة المناسبة من خلال قوى المعارضة التقليدية، ومن ثم، فإن ظهور هذه الحركات قد لعب دوراً كبيراً في تنشيط عملية المشاركة السياسية، وهذا أمر يحسب بلا جدال لتلك الحركات.[36]

وثمة ثلاث ملاحظات أساسية فيما يتعلق بقضية الأجيال في حركات التغيير الجديدة:

أ. بينما ضمت حركات التغيير الجديدة عناصر وأجيالاً جديدة، فإن العناصر التي تنتمي إلى جيل السبعينيات، تمثل العمود الفقري في تلك الحركات، وهي التي تقوم بدور الموجه والقائد لها، وهذا الجيل تكوَّن وعيه السياسي خلال عقد الستينيات وعاش صدمة هزيمة حزيران/ يونيو 1967، وبرز بقوة على سطح الحياة السياسية خلال عقد السبعينيات.

ب. تضم هذه الحركات أجيالاً ممن نشؤوا وتشبعوا بثقافة منظمات المجتمع المدني، وهو ما يدل على أن تلك المنظمات نجحت، برغم الحصار الذي فرض عليها من قبل السلطة وأجهزة الأمن، في تدعيم الوعي السياسي لدى قطاعات غير قليلة من المجتمع. وقد أثرت هذه الأجيال بقوة في الخطاب الفكري والسياسي لهذه الحركات، فكان واضحاً تركيزه الشديد على جانب الحريات الخاصة بالتعبير والتنظيم كجزء أصيل في المطالبة بالإصلاح السياسي الشامل.

جـ. شملت حركات التغيير الجديدة عناصر عدة من الطبقة الوسطى الجديدة، شكلت صفاً ثانياً في هذه الحركات، وقد نشأت تلك الطبقة وتطورت في

القطاع الخاص بعيداً عن المؤسسات الحكومية، أو في فروع الشركات الدولية العاملة في مصر. وقد استفادت من عملية التحول الرأسمالي التي شهدتها مصر في ظل عملية الإصلاح الاقتصادي، الذي انطلق مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، ومن المؤكد أن المزيد من التحول الليبرالي سوف يخدم مصالح هذه الطبقة، ولذا لم تبلور مشروعاً سياسياً واضحاً كونها أكثر الفئات المستفيدة من الوضع الراهن.

2. الانتماء المهني

شُكِّل بعض حركات التغيير الجديدة لتكون مؤسسات بديلة لمؤسسات قائمة تسيطر الحكومة عليها؛ مثل "اتحاد عمال مصر الحر"، الذي أُسِّس في أيار/ مايو 2007، بديلاً لـ"اتحاد عمال مصر"، الذي تسيطر عليه السلطة. وفضلاً عن ذلك، فإن الكثير من حركات التغيير الجديدة قد داعب مشاعر "أبناء الكادر الواحد"، فتم تأسيس عدد كبير من الجماعات المطالبة بالإصلاح، لكنها تحمل الصبغة المهنية الواحدة، ومن ذلك حركتا "مهندسون من أجل التغيير"، و"محامون من أجل التغيير".[37]

3. العضوية

يختلف حجم العضوية بطبيعة الحال من حركة إلى أخرى، حسب الانتشار الذي حققته كل حركة على حدة، وتأتي الحركة المصرية من أجل التغيير في مقدمة هذه الحركات استناداً إلى هذا المؤشر، إذ استطاعت الحركة تحقيق جماهيرية كبيرة لها في الشارع المصري، ولكن ليس معروفاً على وجه الدقة كم عدد الأعضاء المنضمين

لها. وفي جميع الأحوال، فإن قضية العضوية بحركات التغيير الجديدة في مصر تبدو غير محددة الآلية في معظم الحالات، فإذا كانت حركة "كفاية" لها موقعها الخاص على الإنترنت، ومن خلاله يمكن الانضمام للحركة، فإنه ليس من الواضح كيف يمكن اكتساب عضوية الحركات الأخرى.

ثالثاً: آليات العمل

تبنت حركات التغيير الجديدة آليات عمل متنوعة في نشاطها المعارض للنظام الحاكم؛ منها التظاهر، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة، وتوظيف الرموز التاريخية، واللجوء إلى القضاء، وعقد المؤتمرات الصحافية، وإصدار البيانات.

1. التظاهر

نجحت حركات التغيير الجديدة في مصر في انتزاع حقها المكفول لها دستورياً في التظاهر السلمي، وذلك على الرغم من تعرضها لمضايقات وتجاوزات من قبل قوى الأمن في معظم المظاهرات التي تم تنظيمها. وكانت المظاهرات التي شكلت آلية مهمة للنضال السياسي خلال عقد السبعينيات قد تلاشت بسبب سياسات النظام الأمنية من قمع وتقزيم للمجتمع السياسي، فجاءت حركات التغيير الجديدة لتعيد العمل بهذه الآلية التي سببت إزعاجاً كبيراً للنظام الحاكم، وكان لها الفضل في تسليط الضوء على حركة النضال الديمقراطي في مصر.

وفي هذا السياق، يصف الدكتور عبدالحليم قنديل المتحدث الرسمي باسم حركة "كفاية" حمى التظاهر التي اجتاحت مصر بقوله: مع نهايات عام 2006 بدأ المشهد المصري في عمومه يتغير بسرعة لافتة، تحول التظاهر والإضراب والاعتصام

السلمي – وكله محظور بالقانون الرسمي – إلى رياضة شعبية، بدأت الحركة تتزايد على جبهة العمق الاجتماعي، بدءاً بإضراب عمال المحلة الأول في 7 ديسمبر/ كانون الأول 2006، وعلى مقربة تاريخ لصيق من الذكرى الثانية لمظاهرة "كفاية" الأولى، وخلال عام انقضى من كانون الأول/ ديسمبر 2006 إلى كانون الأول/ ديسمبر 2007، بدت مصر كأنها فوهة بركان منذر باللهب، إضرابات واعتصامات لمئات الآلاف من العمال والموظفين، وانتفاضات جريئة لقطاعات من المصريين من العريش شمال سيناء إلى قلعة الكبش في قلب القاهرة إلى البُرُلُّس في شمال الدلتا.[38]

وفي سياق المظاهرات، التي نظمتها حركات التغيير الجديدة، كانت هناك مظاهرات غير تقليدية، كالتظاهر بالشموع الموقدة، كما حدث حينما نظمت الحركة المصرية من أجل التغيير مظاهرة شهيرة لها في منطقة ضريح سعد بوسط القاهرة في حزيران/ يونيو 2005، وعلى مقربة من مقر وزارة الداخلية، وهو المكان الذي شهد اعتداءات سافرة شمل بعضها هتك عرض فتيات، قامت بها قوات الأمن، بحق المتظاهرين حين نظمت "كفاية" مظاهرة ضد الاستفتاء على التعديل المشوه للمادة (76) من الدستور. وفي الذكرى الأولى لهذه الاعتداءات وفي 25 أيار/ مايو 2006، أطلقت "كفاية" شكلاً جديداً للاحتجاج على سياسات الاستبداد والفساد، حين دعت المواطنين إلى إطفاء الأنوار مساء ذلك اليوم، من الساعة التاسعة إلى الساعة العاشرة مساء، تحت عنوان "طفِّي النور يا بهية"، والمقصود ببهية هي مصر، وجاء العنوان في قصيدة شهيرة لشاعر العامية أحمد فؤاد نجم.[39] وقد عمدت هذه الحركات إلى استخدام التظاهر في فضح من تورطوا في عمليات فساد تم الكشف عنها، من خلال شعارات تندد بهؤلاء الأشخاص وتفضحهم أمام الرأي العام.

2. التوظيف السياسي لوسائل التكنولوجيا الحديثة

استفادت حركات التغيير الجديدة في مصر مما أتاحته ثورة الاتصالات والمعلومات من وسائل كالإنترنت في نشر أطروحاتها وخطاباتها حول الإصلاح، وتحريك الجماهير، وقامت بعض الحركات والأحزاب الجديدة بتأسيس إذاعات خاصة لها على الإنترنت، كما قامت بتأسيس إذاعات فضائية ناطقة باسمها، ومن ذلك "جبهة إنقاذ مصر" التي أسست إذاعة لها باسم راديو الإنقاذ تبث برامجها على القمر الأوربي "هوت بيرد".

3. توظيف الرموز التاريخية

عمدت حركات التغيير الجديدة في بعض مظاهراتها إلى توظيف رموز بعينها في حقب سابقة للتأكيد على ما آل إليه الوضع الراهن من تدهور وتراجع في مجالات بعينها؛ ففي مظاهرة نظمتها حركة "أدباء وفنانون من أجل التغيير" في ميدان طلعت حرب بوسط القاهرة، قام المتظاهرون برفع صور رموز فنية وثقافية لها مكانتها الخاصة مثل أم كلثوم ونجيب الريحاني، في إشارة إلى ما أصاب الوسط الفني من تدهور تتجلى أهم سماته في سيادة نمط الأفلام والأغاني الهابطة التي تخاطب الجسد، كأحد أبعاد حالة التدهور العام التي تعيشها البلاد في ظل استمرار نمط الحكم الاستبدادي. وفي السياق نفسه تم توظيف العمل الفني كأداة للسخرية من أوضاع معينة في المرحلة الحالية.

وفي هذا الإطار، قامت حركة "كفاية" وغيرها بتنظيم عرض مسرحي استضافته نقابة الصحفيين، سخر بقوة ومرارة مما يسمى بسيناريو التوريث، وكان ذلك في أعقاب الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام 2005.

4. اللجوء إلى القضاء

عمدت حركات التغيير الجديدة إلى توظيف البعد القانوني لكشف عدم مشروعية ممارسات بعينها؛ فعلى سبيل المثال، رفعت حركة "كفاية" دعاوى قضائية لوقف الاستفتاء على تعديل المادة (76) باعتباره تعديلاً مشوهاً. ولم تكتف باللجوء للقضاء المصري، بل اتجهت إلى رفع قضايا أمام محاكم ومؤسسات دولية؛ فرفعت دعوى قضائية أمام لجنة حقوق الإنسان بالاتحاد الإفريقي بخصوص ما حصل من انتهاكات جسيمة بحق المتظاهرين يوم الاستفتاء 25 أيار/ مايو 2005. وقد لجأت "كفاية" إلى هذه الخطوة، بعد أن انتهت التحقيقات التي أجراها القضاء المصري إلى حفظ القضية التي رفعت بهذا الشأن.

5. المؤتمرات والبيانات الصحافية

نشطت حركات التغيير الجديدة، وعلى وجه الخصوص "كفاية"، في عقد الكثير من المؤتمرات الصحفية لإعلان وجهة نظرها بخصوص قضايا معينة متعلقة بالإصلاح السياسي أو ممارسات بعينها خارجة عن القانون تم ارتكابها بحق النشطاء السياسيين، وكشف هذه الانتهاكات أمام وسائل الإعلام الدولية الحاضرة في تلك المؤتمرات، كما نشطت هذه الحركات في إصدار البيانات الصحافية للإعلان عن موقف معين، كتلك البيانات التي أصدرتها "كفاية" حول دعوتها إلى مقاطعة الاستفتاء على تعديل المادة (76)، أو البيانات الخاصة بإدانة وكشف وقائع انتهاكات أو فساد بعينها.

الفصل الخامس

رؤيـة تقـويميـة

أدى ظهور حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي إلى شيوع نوع من الاعتقـاد بقرب الانعتاق من تسلط واستبداد عدد من النظم الحاكمـة في الـدول العربيـة، مـن خلال تدشين تحول ديمقراطي حقيقي في هذه الدول، وذلـك اسـتناداً إلى مـا حققتـه حركات سياسية شبيهة في دول أوربية عدة، كان بعضها ينتمي إلى الاتحـاد الـسوفيتي السابق، وبعضها الآخر كان ضمن المعـسكر الـشيوعي،[1] ومـن ذلـك مـا حـدث في كرواتيا عام 2000، وجورجيا عام 2003، وأوكرانيا أواخـر عـام 2004، فـيما عـرف باسم "الثورة البرتقالية"، خاصة وأن أوضاع هذه الدول عشية التحول الـديمقراطي كانت شبيهة في بعض جوانبها بما يجري في عدد من الدول العربية حالياً.[2]

يناقش هذا الفصل دور حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي في عملية التطور الديمقراطي وحدود فاعليتها، وأبرز الاختلافات بين خبرتي حركات التغيير الجديـدة العربية والأوربية التـي حالـت دون وصـولهما إلى نتـائج واحـدة. وفـيما يخـص الحالـة المصرية، يسعى هذا الفصل لاستشراف مستقبل حركات التغيير الجديدة في مصر.

دور حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي وحدود فاعليتها

مارست حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي نوعـاً مـن الـضغط عـلى النظم الحاكمة في بعض الدول العربية من أجل التحـول الـديمقراطي، ويمكـن

بيان معالم هذا الدور من خلال المؤثرات التي أحدثتها تلك الحركات، وأهمها ما يلي:

1. تعميق حالة الحراك السياسي من خلال كسر جمود الأوضاع السياسية، وإثارة الجدل العام حول ضرورات عملية الإصلاح السياسي واشتراطاتها الأساسية، وآليات تحقيق التحول الديمقراطي.

2. زيادة المشاركة السياسية التي تمثل ركناً أساسياً من أركان النظام الديمقراطي، فالحراك السياسي الكبير الذي أحدثته بعض هذه الحركات دفع فئات وقطاعات مجتمعية، مثل المرأة والشباب والمهمشين إضافة إلى القيادات الفكرية التي لم تكن نشطة سياسياً من قبل، إلى الانخراط في الحياة السياسية من خلال الانضمام لهذه الحركات أو تشكيل حركات جديدة للتعبير عن مطالب معينة، سواء بالنشاط المباشر في الشارع، أو من خلال برامجها وأفكارها حول الإصلاح السياسي.

3. إشاعة ثقافة الاعتراض والرفض لدى المواطن العربي المتشبع بثقافة السمع والطاعة للسلطة.

4. تنشيط دور أحزاب المعارضة التقليدية التي وجدت أن نفوذها بدأ ينحسر مع تصاعد هذه الحركات، فاندفعت لتطوير خطاباتها السياسية والفكرية، باتجاه المطالبة بإصلاح سياسي شامل، واللجوء إلى ممارسة العمل السياسي المباشر من خلال الشارع، وهما سمتان أساسيتان ميزتا أطروحات حركات التغيير الجديدة وأداءها.

5. تشكيل نخب سياسية شابة، شاركت بقوة في ميدان العمل العام، وتفاعلت بشدة مع أفكار وتيارات التحول الديمقراطي.

6. إثراء الجدل النظري حول مفهوم الإصلاح السياسي وآلياته وأولوياته، وقبل ذلك هوية هذا الإصلاح وطبيعته، الأمر الذي تمخض عنه نقاشات معمقة حول قضايا جدلية عدة؛ مثل العلاقة بين الدين والدولة، والعلاقة بين الوطنية والديمقراطية، والمشاركة السياسية للمرأة ودروها في الحياة العامة، وغيرها من القضايا محل الخلاف بين التيارات السياسية العربية بحكم اختلاف مرجعياتها الفكرية.

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها حركات التغيير الجديدة في مجال التطور الديمقراطي في عدد من الدول العربية، فإنها أخفقت في الكثير مما كان متوقعاً منها؛ ومن أبرز مظاهر هذه الإخفاقات ما يلي:

1. عجز معظم حركات التغيير الجديدة في الدول العربية عن بناء تكتل قوي للمعارضة يستطيع أن يكون قاطرة لعملية التحول الديمقراطي.

2. لم تستطع غالبية حركات التغيير الجديدة تحريك الجماهير وضمها لصفوف المعارضين الفاعلين، على الرغم من تآكل شرعية النظم الحاكمة في معظم الدول العربية.

3. لم تتمكن معظم حركات التغيير من تطوير أطر تنظيمية محكمة، تتيح لها العمل وفق صيغ مؤسسية محددة، وهذا الأمر نال كثيراً من قدرة هذه الحركات على ممارسة النشاط السياسي المعارض، وحد من قدرتها على بلورة برامج واضحة

للتحول الديمقراطي، وجعل كثيراً منها يُدار وفق عقلية فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.

4. افتقرت معظم حركات التغيير الجديدة في الدول العربية إلى مشروع سياسي متكامل لخلافة النظام القائم بالفعل، واكتفى الكثير منها بالشعارات أو المعارضة الإلكترونية للنظم الحاكمة، وهو ما جعل وجودها ونشاطها مرهونين بتلك النظم.

5. لم تهتم حركات التغيير الجديدة بفكرة إقامة تحالفات إقليمية ودولية من أجل تحقيق الديمقراطية، ولم تعمل على بلورة خطابات إقليمية لتحقيق التحول الديمقراطي. وباستثناء تصدير مشاعر التعاطف المتبادلة، لم تنسق هذه الحركات فيما بينها، ولم تنظر إلى الاستبداد بوصفه هماً إقليمياً، كما أن الديمقراطية يجب أن تكون شأناً إقليمياً أيضاً.[3]

6. فشلت حركات التغيير العربية في الاستفادة من المناخ الدولي المشجع على التحول الديمقراطي في مرحلة ما بعد أحداث 11سبتمبر، ولم تتمكن من توظيف الضغوط الدولية للحصول على تنازلات حقيقية من قبل النظم الحاكمة لبدء عملية تحول ديمقراطي حقيقي.

ويمكن إرجاع هذه الإخفاقات إلى الأسباب التالية:

1. عمومية الخطاب الذي اعتمدته هذه الحركات بحثاً عن توافق جزئي بين ما تضمه من تيارات وقوى ذات توجهات فكرية وسياسية مختلفة، حيث أثر ذلك سلبياً في قدرة تلك الحركات على إنتاج أطروحات متماسكة وحاسمة

لإشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وفي مقدمتها: العلاقة بين الدين والدولة، ودور المرأة في الحياة العامة.

2. ما عانته هذه الحركات من انقسامات وانشقاقات نتيجة الصراع بين التيارات المختلفة التي ضمتها، وضعف بناها التنظيمية.

3. حالة التكلس السياسي التي أصابت الشعوب العربية، حيث عاشت عقوداً طويلة تحت حكم نخب سياسية تسلطية حالت بينها وبين المشاركة الفعالة في الحياة العامة بمختلف أشكالها، وأحبطت آمالها في التغيير.

4. الطريقة التي تعاملت بها السلطة في غير دولة مع هذه الحركات، حيث قوبلت مظاهراتها بقمع شديد من قبل الأجهزة الأمنية، وتعرض بعض ناشطيها للاعتقال والتنكيل، وذلك للحد من فرصها في تشكيل قواعد شعبية. ووجهت الأجهزة الأمنية وسائل الإعلام الرسمية لتشويه صورة تلك الحركات من خلال وصمها بالعمالة للخارج. كما عملت السلطة الحاكمة في دول عربية عدة على زيادة تشديد الإطار القانوني المعوق للحريات والمشاركة السياسية لشل نشاط هذه الحركات.

5. تراجع الظرف الدولي المشجع على التحول الديمقراطي، منذ عام 2006؛ مما أدى إلى عودة إحكام القبضة الأمنية للأنظمة العربية على مجتمعاتها، وأثر سلبياً على أداء حركات التغيير الجديدة.

6. مشكلات التمويل التي تعانيها معظم حركات التغيير الجديدة، وتحد من قدرتها على ممارسة أنشطتها، إضافة إلى افتقار هذه الحركات إلى المشروعية

القانونية التي لم تسع إليها بحكم معارضتها للنظم الحاكمة، وقصور الأطر التقليدية عن استيعابها، ولجوئها إلى كسب شرعيتها من الجماهير مباشرة، وهو ما عرضها لتجاوزات الأجهزة الأمنية، وكان سبباً في الحد من فاعليتها كذلك.

اختلاف خبرتي حركات التغيير العربية الجديدة ونظيراتها الأوربية

إذا كان البعض قد راهن على دور حاسم لحركات التغيير الجديدة في الوطن العربي استناداً إلى ما قامت به الحركات المطالبة بالديمقراطية في العديد من دول أوربا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، فمن المهم في هذا السياق الإشارة إلى أن الاختلافات الأساسية بين الخبرتين العربية والأوربية قد أدت إلى عجز حركات التغيير العربية عن القيام بدورها المنشود في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي. ويتمثل أهم هذه الاختلافات فيما يلي:[4]

1. بينما استندت الحركات الأوربية بالأساس إلى شرائح الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية والريفية وإلى اتحادات الكتاب والمثقفين والفنانين، فضلاً عن مجموعات يسارية متنوعة لم تتمكن الأحزاب التقليدية من استيعابها، شكل المثقفون ونشطاء المجتمع المدني فقط عماد المعارضة الجديدة في العالم العربي. وبينما ساعد حضور الطبقة الوسطى في أوربا على تمكين أحزاب الـخُضْر وغيرها من إيجاد ضغط شعبي ازدادت معدلاته باستمرار على نحو حتم إدماجهم في الحياة السياسية، سواء كأحزاب أو كقضايا، فإن عزوف الفئات الوسيطة في مجتمعاتنا العربية حتى الآن عن المشاركة في فعاليات

المعارضة قد أدى إلى غياب القواعد الشعبية لحركات التغيير العربية. ويفسر ذلك جزئياً اهتمام معظم هذه الحركات الشديد بالانفتاح على التنظيمات الإسلامية ذات الرصيد الجماهيري الواسع.

2. تتفاوت إمكانات الفعل السياسي في الخبرتين العربية والأوربية تفاوتاً جذرياً يرتبط بالفوارق النوعية بين ديمقراطيات مستقرة هناك ونظم حكم سلطوية أو تعددية مقيدة في أفضل الظروف في الدول العربية. ولاشك في أن التضييق المستمر من جانب الحكومات العربية على معارضيها، بل والملاحقة الأمنية لهم على الرغم من الطابع السلمي لفعالياتهم، يحد من قدرتهم على التحرك في الشارع لمخاطبة المواطنين، وإقناعهم بأهمية الضغط الشعبي المنظم من أجل إنجاز التحول الديمقراطي. فالحاصل أن عزلة المعارضة هي إحدى الحقائق البنيوية للنظم السلطوية التي يصعب التغلب عليها في مجتمعات نامية تتدنى فيها معدلات التعليم واستخدام تقنيات الاتصال الحديثة، ومازال الخوف من الحاكم وأجهزته القمعية يهيمن على ثقافتها السياسية.

3. تمتعت النخب الأوربية الحاكمة في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين بالخاصية الرئيسية التي تميز منطق إدارة السياسة وعلاقة الدولة بالمواطن في المجتمعات الديمقراطية، وهي العقلانية؛ فالعقلانية تلك هي التي مكنت أحزاب اليمين واليسار – بل وبيروقراطية الدولة ومؤسساتها – من إدراك أهمية الأجندة السياسية التي تعبر عنها الحركات الاجتماعية المعارضة، والانفتاح التدريجي والرشيد عليها، بعد مرحلة أولى من الرفض، بل والمواجهة الأمنية، حيث أدى استقرار النهج الديمقراطي إلى تحويل ما بدا تهديداً إلى تجديد في الخطاب حول السياسة وكيفية ممارستها، على نحو مكن

المجتمعات الأوربية من عصرنة المرتكزات القيمية والإجرائية. أما الحالات العربية فهي في الأغلب الأعم على نقيض ذلك تماماً؛ فالعقلانية في إدارة علاقة الدولة بالمواطن غائبة عن نخب هدفها البقاء في السلطة من دون تغيير أو الاقتصار على إجراء تعديلات طفيفة لا تمس جوهر الحياة السياسية.

4. نشأت حركات التغيير الديمقراطي في أوربا الشرقية في ظل أنظمة سياسية "هجينة" إن صح التعبير، من أبرز خصائصها تلازم ملامح الديكتاتورية والديمقراطية معاً؛ فهي أنظمة تعرف دساتير ديمقراطية، وتعددية حزبية، وإعلاماً خاصاً، وقضاءً مستقلاً، إلى جانب إعلام حكومي، وقوات أمنية باطشة، وتحالفات سياسية اقتصادية لتمديد استبداد الأنظمة الحاكمة. هذه الأنظمة -رغم ما اتصفت به من تغلغل سلطوي أمني- لم تخلُ من فعاليات سياسية مستقلة عن تسلط الدولة وهيمنتها. من هنا، كان هناك هامش ديمقراطي متاح لحركات التغيير من خلال بناء التحالفات وتعبئة الجماهير، والإفادة من قواعد اللعبة القائمة، وفي مقدمتها إمكانية عقد انتخابات حرة، ومواجهة محاولات سرقة الصوت الانتخابي لصالح تمديد الاستبداد.[5]

5. كان وراء حركات التغيير الديمقراطي في أوربا الشرقية تحالفات شتى، الأمر الذي أسس لقاعدة عريضة مؤيدة لعملية التغيير، تخطت المدن الكبرى إلى المناطق الريفية، وانتقلت إلى القواعد الشعبية. وقد ضمت هذه التحالفات العديد من الطبقات والشرائح الاجتماعية والفئات المهنية والقوى المدنية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

6. لم تعانِ حركات التغيير الجديدة في أوربا الشرقية في صياغتها لبرامجها الخاصة بالتحول الديمقراطي عدداً من الإشكاليات المزمنة في الواقع السياسي العربي،

التي تحول دون اتفاق القوى والتيارات السياسية على برنامج سياسي واضح للتحول الديمقراطي، ومن أهم هذه الإشكاليات العلاقة بين الديمقراطية والوطنية، والعلاقة بين الدين والدولة، ذلك أن الخبرة الأوربية في التطور المجتمعي قد تجاوزت مثل هذه الإشكاليات. بل على العكس؛ ففيما يخص إشكالية العلاقة بين الدين والدولة، فإنه في الحالة الأوربية قامت المؤسسة الدينية بدور كبير في دعم النضال من أجل التحول الديمقراطي، كما حصل في بولندا، أما في الخبرة العربية، فإن المؤسسة الدينية توظف لصالح دعم الاستبداد، والحيلولة دون الخروج على النظم الحاكمة.

مستقبل حركات التغيير الجديدة في مصر

يتوزع الجدل حول مستقبل حركات التغيير الجديدة في مصر بين اتجاهين: يرى أولهما أن هذه الحركات ظهرت في سياق ظروف تاريخية معينة، وأنها ستختفي باختفاء هذه الظروف. ويؤكد الثاني أن تلك الحركات ستستمر، بل وسيتصاعد دورها في المستقبل؛ إذ إنها أُسِّست بقصد تحقيق أهداف معينة، وهي ستظل قائمة حتى تحقق أهدافها. ويساند فرضية استمرارها تصاعد حالة الحراك السياسي في مصر، وظهور مؤشرات عدة على تحرك القواعد الجماهيرية المطالبة بالتغيير.

وما نتبناه هنا هو اتجاه وسط بين هذين الاتجاهين، يقوم على التمييز بين حركات كبرى تتمتع بالقدرة على الاستمرار، وحركات لا تمتلك مثل هذه القدرة. وهذا النوع الأخير مرشح للاختفاء والاندثار قبل أن يحقق الأهداف التي تشكل من أجلها.

وبالفعل، فإن خريطة حركات التغيير الجديدة في مصر قد شهدت اختفاء عدد من الحركات التي كان يعول البعض على قيامها بدور مهم في معركة التغيير الديمقراطي؛ ومن هذه الحركات "الحملة الشعبية من أجل التغيير"، و"الجبهة الوطنية من أجل التغيير" التي تشكلت قبل الانتخابات البرلمانية عام 2005، وكان من المفترض أن تخوض هذه الانتخابات بقائمة موحدة، وأن تستمر بعد هذه الانتخابات لتشكل ائتلافاً قوياً بين كل القوى السياسية المعارضة وحركات التغيير الجديدة، ولكن هذا لم يحدث، فسرعان ما انفرط عقد الجبهة عقب هذه الانتخابات، التي فشلت في خوضها بقائمة موحدة، وبقي وجودها صورياً في أحسن الأحوال. كما ينطبق ذلك على "التجمع الوطني للتحول الديمقراطي"، الذي ضم نخبة متميزة من القيادات السياسية والفكرية، وكانت له خطط طموحة في مجال صياغة دستور جديد لمصر، وتشكيل تكتل وطني يشمل كل القوى السياسية المطالبة بالإصلاح، ولكن هذا التجمع اختفى في مرحلة لاحقة، ولم يكن له دور ملموس في الأحداث الكبرى التي شهدتها مصر خلال الفترة بين عامي 2005–2007؛ ومنها الاستفتاء الدستوري، والانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام 2005، والتعديلات الدستورية التي أجريت في آذار/ مارس 2007.

أما الحركات الكبرى التي تملك مقومات البقاء والاستمرار، فإنها ستظل تمارس دورها على الساحة السياسية من أجل إنجاز أجندة التغيير الديمقراطي التي تحملها. وتمثل الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" النموذج الأبرز، وربما الوحيد، لهذه الحركات. لكن السؤال الأهم فيما يخص هذه الحركات لا يدور حول بقائها على الساحة السياسية، وإنما يدور حول قدرتها على إنجاز هدف التغيير، وأن

يكون لديها رؤية واضحة ليس فقط لطريقة التغيير "السلمية"، ولكن أيضاً لمجتمع ما بعد التغيير، بحيث تُطمئن جماهيرها، وتؤكد أنها من سيقرر المستقبل، وأن ذلك سيكون ذلك على أسس دستورية وديمقراطية.

ولأن هذه الحركات الكبرى، وفي مقدمتها "كفاية"، لم تنجز بعد برنامجاً متكاملاً للتغيير، فإنها مرشحة لمزيد من الانشقاقات كلما اقتربت من القضايا التفصيلية حول التغيير الديمقراطي المنشود. وعلى هذا النحو، فإن هذه الحركات معرضة لتغيرات محتملة على مستوى الشكل والمضمون؛ فقد تشهد انشقاقات من قبل بعض التيارات على خلفية مواقف معينة يتم اتخاذها، أو على خلفية صياغة هذه الحركات برامج سياسية وفكرية محددة لا تلائم الخليط الذي تضمه من القوى السياسية المتعددة في توجهاتها السياسية والفكرية، وقد تنضم إليها بعض حركات التغيير الجديدة الصغرى (الفئوية، والطبقية).

وفيما يتعلق بالاحتمالات الخاصة بسعي حركات التغيير الجديدة للحصول على المشروعية القانونية والعمل كأحزاب سياسية، فإن هذه الاحتمالات مستبعدة بشدة؛ لأن تلك الحركات - وإن كانت ذات أهداف سياسية خالصة - لا تسعى للوصول إلى السلطة. أضف إلى ذلك، أن هدفها هو التغيير الشامل، وهو ما يعني رفضها للنظام القائم. وربما تنضم حركات التغيير الجديدة إلى تحالف مع أحزاب المعارضة، رغم رفضها التحول إلى أحزاب، هو احتمال قائم بقوة، وقد سبق لحركة "كفاية" أن انضمت بالفعل إلى الجبهة الوطنية من أجل التغيير التي تشكلت قبل انتخابات مجلس الشعب عام 2005.

وبالإضافة إلى حركات التغيير الجديدة المتوقع بقاؤها على الساحة السياسية، من المتوقع أن تشهد مصر ظهور العديد من حركات التغيير الجديدة، حيث مازالت هناك عوامل عدة تذكي حالة الحراك السياسي الذي أنتج الحركات القائمة. ومن أهم هذه العوامل: التحولات العميقة للبنية المجتمعية، وظهور قوى اجتماعية وسياسية جديدة ترفض استمرار حالة الاستبداد والفساد، وتنامي حجم ودور الأجيال الجديدة الرافضة لاستمرار نظام الاحتكار السياسي وما أفرزه من تراجع وتدهور شديدين في مسيرة المجتمع. لذا، فإن ظاهرة حركات التغيير الجديدة في مصر ستشكل حدثاً ممتداً في الحياة السياسية خلال الفترة المقبلة. بيد أن ما يتوقع ظهوره من حركات تغيير جديدة سينحصر أساساً في نوع من الحركات يركز على مطالب فئوية أو قطاعية، تهم طبقة اجتماعية أو مهنية محددة.

ويطرح التنامي المتوقع في نمط حركات التغيير الجديدة ذات الطابع الفئوي أو الطبقي تساؤلات حول إمكانية ائتلاف بعض هذه الحركات، أو كلها، من أجل تشكيل تكتل وطني يضم قطاعات مجتمعية مختلفة. هذا الاحتمال يبدو مستبعداً في المرحلة الحالية؛ لأن حالة الركود السياسي التي تعيشها مصر منذ أكثر من ربع قرن قد أدت إلى غياب السياسة عن المجتمع، وأحدثت نوعاً من التشرذم بين القطاعات الاجتماعية المختلفة. وعلى الرغم من حالة الحراك السياسي التي تعيشها مصر خلال المرحلة الحالية، فإن هذا الحراك مازال غير قادر على تعميم نفسه بين مختلف طبقات المجتمع. والسؤال المهم في هذا السياق يدور حول إمكانية أن تستثمر حركات التغيير الجديدة الغضب المتنامي على النظام الحاكم من أجل تكثيف الضغط عليه وإجباره على القبول بخيار التحول الديمقراطي.

الخاتمة

تمثل حركات التغيير الجديدة التي أُسِّست في عدد من الدول العربية خلال العقد الحالي متغيراً مهماً في الحياة السياسية العربية. وقد نشأت هذه الحركات على خلفية جملة من العوامل الداخلية التي ترتبط بحالة الحراك السياسي الذي شهدته هذه الدول، وكذلك على خلفية مناخ دولي ضاغط باتجاه التحول الديمقراطي، وخاصة خلال الفترة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل من الأسباب الرئيسية التي أسهمت في انتشار ظاهرة حركات التغيير الجديدة في العديد من الدول العربية، أن هذه الحركات غير ملزِمة، ولا يتطلب اكتساب عضويتها إجراءات بيروقراطية معقدة، كما هو حال الأحزاب السياسية، ولا يتحمل أعضاؤها تكاليف مادية خاصة برسوم الاشتراك واستخراج بطاقات العضوية.

وما ميز ظاهرة حركات التغيير الجديدة التي باتت من أهم معالم الواقع السياسي العربي، أن كل هذه الحركات لم تتمتع بالطابع الرسمي، ولم تكن حريصة على إضفاء المشروعية القانونية على عملها، كما أنها تبنت أطروحات أعمق في المطالبة بالإصلاح السياسي، وخاضت العمل السياسي من خلال أدوات وآليات لم يكن الكثير منها متبعاً من قبل قوى وأحزاب المعارضة التقليدية. وقد استطاعت هذه الحركات أن تستفيد بقوة من تنامي وسائل الاتصالات ونقل المعلومات في الدعاية لنفسها، فصارت حاضرة بقوة في الساحة السياسية بعد فترة وجيزة من تشكيلها.

وقد قامت هذه الحركات بدور كبير في دعم حركة التطور الديمقراطي في غير دولة، حيث أسهمت في تعميق حالة الحراك السياسي في هذه الدول، وإشاعة ثقافة الاعتراض والرفض لدى المواطن العربي المتشبع بثقافة السمع والطاعة للسلطة. وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي، فإنها أخفقت في الكثير مما كان يجب أن تقوم به حتى تسهم بالشكل الذي كان متوقعاً منها. ومن أبرز إخفاقاتها عجزها عن بناء تكتل قوي للمعارضة يكون قاطرة لعملية التحول الديمقراطي.

وفي مصر، تمثل ظاهرة حركات التغيير الجديدة حدثاً ممتداً شهدته الحياة السياسية المصرية خلال الفترة ما بعد عام 2003، ومازالت البلاد تشهد في المرحلة الحالية استمرار موجة تأسيس هذا النمط من الحركات. وجاءت نشأة حركات التغيير الجديدة في مصر في ظل حراك سياسي غير مسبوق شهدته البلاد خلال السنوات القليلة الماضية بعد فترة طويلة من الركود السياسي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات. وقد تجلى هذا الحراك في صورتين: أولاهما، نزول طلائع القوى المطالبة بالتغيير إلى الشارع في مشهد غير مألوف على الحياة السياسية في مصر. وثانيتهما، اضطرار الحزب الحاكم إلى التقدم بمبادرات سياسية كانت تبدو حتى ذلك الوقت مستبعدة بالمطلق، وفي مقدمتها المبادرة الخاصة بتعديل نظام اختيار رئيس الجمهورية وجعله بالانتخاب العام المباشر، وليس عن طريق الاستفتاء كما كان معمولاً به من قبل. وقد أُقِر هذا التعديل في استفتاء أجري في أيار/ مايو 2005.

وقد تميزت حركات التغيير الجديدة في مصر عن حركات المعارضة التقليدية على ثلاثة مستويات: أولها، الخطاب الفكري والهوية السياسة لهذه الحركات، حيث تميز هذا الخطاب بالشمول، وكانت له أطروحاته العميقة في المطالبة بالإصلاح السياسي. وثانيها، يتعلق بالسمات التنظيمية، حيث اختلفت الخصائص الهيكلية لهذه الحركات اختلافاً كبيراً عن أحزاب المعارضة التقليدية، سواء من حيث سيطرة الطابع الفضفاض على البنى التنظيمية لكثير من هذه الحركات، أو ضم خريطة تلك الحركات تنظيمات عنقودية صغيرة اتخذت من الإنترنت ميداناً لنشاطها المعارض للنظام الحاكم. والمستوى الثالث ينصرف إلى طبيعة آليات عمل تلك الحركات؛ إذ عمدت إلى العمل السياسي المباشر بين الجماهير.

وعلى الرغم مما واجه حركات التغيير الجديدة في مصر من معوقات كبيرة، في مقدمتها توظيف السلطة الحاكمة أقسى درجات القمع في التعامل مع هذه الحركات من أجل القضاء عليها، فإن هذه الحركات قد أسهمت بقوة في تحريك حالة الركود السياسي التي سيطرت على مصر طيلة عهد الرئيس مبارك، وقامت بدور كبير في رفع سقف المطالبة بالإصلاح السياسي، وذلك من خلال خطاباتها الشاملة والمتكاملة التي طرحتها للإصلاح السياسي الحقيقي، وكان لهذه الحركات دور كبير في خلق رموز جديدة للحركة الوطنية، وابتداع أشكال جديدة للنضال الديمقراطي.

وفي المقابل، لم تتمكن حركات التغيير الجديدة في مصر من تحريك قاعدة شعبية عريضة تساندها في معركتها ضد النظام الحاكم، بالرغم من أن مطالب هذه الحركات هي مطالب الشارع، واكتفى معظم هذه الحركات بالنشاط المعارض دون

الإسهام الفكري والعملي في تغيير المناخ السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، لم تستطع حركات التغيير الجديدة في مصر، الحصول على تأييد الجماعات والفئات التي تلتقي مصالحها مع الحرية السياسية والديمقراطية، وهي ما تُعرف بالقوى صاحبة المصلحة في الديمقراطية.

وعلى أي الأحوال، فإنه إذا كان من الصعب إصدار حكم معين على خبرة حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي بشكل عام، في ظل قصر عمرها الزمني، فإن خبرتها في العمل السياسي، وما عانته من معوقات وعثرات، تكشف عنها دراسة الحالة المصرية، تتيح طرح العديد من الأولويات اللازمة لتطوير دورها، وتتصل هذه الأولويات بالخطاب الفكري الخاص بهذه الحركات وآليات عملها السياسي المباشر وأدواتها المستخدمة في هذا السياق. فهذه الحركات في حاجة ماسة إلى إنتاج مشروع فكري واضح للتحول الديمقراطي قادر على حسم قضايا أساسية مطروحة، وفي مقدمتها العلاقة بين الدين والدولة. أما على صعيد العمل السياسي المباشر، فإن هذه الحركات مطالبة ببناء تحالف واسع بين كل قوى الرفض السياسي، استناداً إلى هذا المشروع الفكري، بحيث يكون هذا التحالف قادراً على فرض وجوده كقوة أساسية في المعادلة السياسية، وقوة لا يمكن تجاهلها في الساحة العامة. وهناك أولوية لابتكار وسائل تعبئة قادرة على جذب الجماهير لهذه الحركات، وهذا الأمر ينطوي بالضرورة على إقناع هذه الجماهير بالأهمية الفائقة لإحلال الديمقراطية والكلفة الفادحة المدفوعة في ظل استمرار غياب الديمقراطية.

الملاحق

ملحق رقم (1)

البيان التأسيسي للحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)

إن الموقعين على هذا البيان من رموز سياسية وفكرية وثقافية ونقابية ومجتمعية اتفقوا على أن يتجمعوا معاً على اختلاف اتجاهاتهم السياسية والفكرية لمواجهة أمرين مترابطين كل منهما سبب ونتيجة للآخر.

الأمر الأول:

المخاطر والتحديات الهائلة التي تحيط بأمتنا، والمتمثلة في الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، والاغتصاب والعدوان الصهيوني المستمرين على الشعب الفلسطيني، ومشاريع إعادة رسم خريطة وطننا العربي، وآخرها مشروع الشرق الأوسط الكبير، الأمر الذي يهدد قوميتنا ويستهدف هويتنا، مما يستتبع حشد كافة الجهود لمواجهة شاملة على كل المستويات: السياسية والثقافية والحضارية، حفاظا على الوجود العربي لمواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني.

الأمر الثاني:

إن الاستبداد الشامل في حياتنا الذي أصاب مجتمعنا يستلزم إجراء إصلاح شامل سياسي ودستوري، يضعه أبناء هذا الوطن وليس مفروضاً عليهم تحت أي مسمى. إن هذا الإصلاح يتضمن:

أولاً: إنهاء احتكار السلطة وفتح الباب لتداولها، ابتداء من موقع رئيس الدولة، لتتجدد الدماء وينكسر الجمود السياسي والمؤسسي في كافة المواقع بالدولة.

ثانياً: إعلاء سيادة القانون والمشروعية واستقلال القضاء واحترام الأحكام القضائية، وأن تتحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين.

ثالثاً: إنهاء احتكار الثروة الذي أدى إلى شيوع الفساد والظلم الاجتماعي وتفشي البطالة والغلاء.

رابعاً: العمل على استعادة دور مكانة مصر الذي فقدته منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني وحليفه الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الخروج من هذه الأزمة الطاحنة والشاملة يستلزم البدء فوراً في هذا الإصلاح الذي ينهي احتكار الحزب الحاكم للسلطة، ويلغي حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ ما يقرب من ربع قرن، وكافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، والبدء فوراً بإجراء إصلاح دستوري يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من الشعب مباشرة لمدة لا تزيد على دورتين فقط، ويحد من الصلاحيات المطلقة الممنوحة لرئيس الدولة، ويحقق الفصل بين السلطات، ويضع الحدود والضوابط لكل سلطة على حدة، ويطلق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وتكوين الجمعيات، ورفع الوصاية على النقابات، وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة وحقيقية تجرى تحت إشراف مجلس القضاء الأعلى ومجلس الدولة بدءاً من إعداد كشوفها حتى إعلان نتائجها.

إن كل ذلك هو السبيل الوحيد لبناء وطن حر يؤمن بالديمقراطية والتقدم ويحقق الرفاهية المنشودة لشعبنا العربي بمصرنا الحبيبة.

صدر البيان التأسيسي لحركة "كفاية"
في 22 أيلول/ سبتمبر 2004

المصدر: موقع الحركة المصرية للتغيير على الرابط التالي: www.harakamasria.org/node/803.

ملحق رقم (2)

وثيقة إعلان دمشق

تتعرض سورية اليوم لأخطار لم تشهدها من قبل، نتيجة السياسات التي سلكها النظام، وأوصلت البلاد إلى وضع يدعو للقلق على سلامتها الوطنية ومصير شعبها. وهي اليوم على مفترق طرق، بحاجة إلى مراجعة ذاتها والإفادة من تجربتها التاريخية أكثر من أي وقت مضى.

فاحتكار السلطة لكل شيء، خلال أكثر من ثلاثين عاماً، أسس نظاماً تسلطياً شمولياً فئوياً، أدى إلى انعدام السياسة في المجتمع، وخروج الناس من دائرة الاهتمام بالشأن العام، مما أورث البلاد هذا الحجم من الدمار المتمثل بتهتك النسيج الاجتماعي الوطني للشعب السوري، والانهيار الاقتصادي الذي يهدد البلاد، والأزمات المتفاقمة من كل نوع . إلى جانب العزلة الخانقة التي وضع النظام البلاد فيها، نتيجة سياساته المدمرة والمغامرة وقصيرة النظر على المستوى العربي والإقليمي، وخاصة في لبنان، التي بنيت على أسس استنسابية وليس على هدى المصالح الوطنية العليا.

كل ذلك، وغيره كثير، يتطلب تعبئة جميع طاقات سورية الوطن والشعب، في مهمة تغيير إنقاذية، تخرج البلاد من صيغة الدولة الأمنية إلى صيغة الدولة السياسية، لتتمكن من تعزيز استقلالها ووحدتها، ويتمكن شعبها من الإمساك بمقاليد الأمور في بلاده والمشاركة في إدارة شؤونها بحرية. إن التحولات المطلوبة تطال مختلف جوانب الحياة، وتشمل الدولة والسلطة والمجتمع، وتؤدي إلى تغيير السياسات السورية في الداخل والخارج. وشعوراً من الموقعين بأن اللحظة الراهنة تتطلب موقفاً وطنياً شجاعاً ومسؤولاً، يخرج البلاد من حالة الضعف والانتظار التي تسم الحياة السياسية الراهنة، ويجنبها مخاطر تلوح بوضوح في الأفق. وإيماناً منهم بأن خطاً واضحاً ومتماسكاً تجمع عليه قوى المجتمع المختلفة، ويبرز أهداف التغيير الديمقراطي في هذه المرحلة، يكتسب أهمية خاصة في إنجاز هذا التغيير على يد الشعب السوري ووفق إرادته ومصالحه، ويساعد على تجنب الانتهازية والتطرف في العمل العام، فقد اجتمعت إرادتهم بالتوافق على الأسس التالية:

- إقامة النظام الوطني الديمقراطي هو المدخل الأساس في مشروع التغيير والإصلاح السياسي. ويجب أن يكون سلمياً ومتدرجاً ومبنياً على التوافق، وقائماً على الحوار والاعتراف بالآخر.

- نبذ الفكر الشمولي والقطع مع جميع المشاريع الإقصائية والوصائية والاستئصالية، تحت أي ذريعة كانت تاريخية أو واقعية، ونبذ العنف في ممارسة العمل السياسي، والعمل على منعه وتجنبه بأي شكل ومن أي طرف كان.

- الإسلام الذي هو دين الأكثرية وعقيدتها بمقاصده السامية وقيمه العليا وشريعته السمحاء يعتبر المكون الثقافي الأبرز في حياة الأمة والشعب، تشكلت حضارتنا العربية في إطار أفكاره وقيمه وأخلاقه، وبالتفاعل مع الثقافات التاريخية الوطنية الأخرى في مجتمعنا، ومن خلال الاعتدال والتسامح والتفاعل المشترك، بعيداً عن التعصب والعنف والإقصاء. مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين وثقافتهم وخصوصيتهم أياً كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والفكرية، والانفتاح على الثقافات الجديدة والمعاصرة.

- ليس لأي حزب أو تيار حق الادعاء بدور استثنائي. وليس لأحد الحق في نبذ الآخر واضطهاده وسلبه حقه في الوجود والتعبير الحر والمشاركة في الوطن.

- اعتماد الديمقراطية كنظام حديث عالمي القيم والأسس، يقوم على مبادئ الحرية وسيادة الشعب ودولة المؤسسات وتداول السلطة، من خلال انتخابات حرة ودورية، تمكن الشعب من محاسبة السلطة وتغييرها.

- بناء دولة حديثة، يقوم نظامها السياسي على عقد اجتماعي جديد، ينتج عنه دستور ديمقراطي عصري يجعل المواطنة معياراً للانتماء، ويعتمد التعددية وتداول السلطة سلمياً وسيادة القانون في دولة يتمتع جميع مواطنيها بذات الحقوق والواجبات، بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو الإثنية أو الطائفة أو العشيرة، ويمنع عودة الاستبداد بأشكال جديدة.

- التوجه إلى جميع مكونات الشعب السوري، إلى جميع تياراته الفكرية وطبقاته الاجتماعية وأحزابه السياسية وفعالياته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وإفساح المجال أمامها للتعبير عن رؤاها ومصالحها وتطلعاتها، وتمكينها من المشاركة بحرية في عملية التغيير.

- ضمان حرية الأفراد والجماعات والأقليات القومية في التعبير عن نفسها، والمحافظة على دورها وحقوقها الثقافية واللغوية، واحترام الدولة لتلك الحقوق ورعايتها، في إطار الدستور وتحت سقف القانون.

- إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سورية. بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية

وبقية الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية، على قاعدة وحدة سورية أرضاً وشعباً. ولابد من إعادة الجنسية وحقوق المواطنة للذين حرموا منها، وتسوية هذا الملف كلياً.

- الالتزام بسلامة المتحد الوطني السوري الراهن وأمنه ووحدته، ومعالجة مشكلاته من خلال الحوار، والحفاظ على وحدة الوطن والشعب في كل الظروف. والالتزام بتحرير الأراضي المحتلة واستعادة الجولان إلى الوطن. وتمكين سورية من أداء دور عربي وإقليمي إيجابي فعال.

- إلغاء كل أشكال الاستثناء من الحياة العامة، بوقف العمل بقانون الطوارئ، وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية، وجميع القوانين ذات العلاقة، ومنها القانون 49 لعام 1980، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وعودة جميع الملاحقين والمنفيين قسراً وطوعاً عودة كريمة آمنة بضمانات قانونية، وإنهاء كل أشكال الاضطهاد السياسي، برد المظالم إلى أهلها وفتح صفحة جديدة في تاريخ البلاد.

- تعزيز قوة الجيش الوطني والحفاظ على روحه المهنية، وإبقائه خارج إطار الصراع السياسي واللعبة الديمقراطية، وحصر مهمته في صيانة استقلال البلاد و الحفاظ على النظام الدستوري والدفاع عن الوطن والشعب.

- تحرير المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات وغرف التجارة والصناعة والزراعة من وصاية الدولة والهيمنة الحزبية والأمنية. وتوفير شروط العمل الحر لها كمنظمات مجتمع مدني.

- إطلاق الحريات العامة، وتنظيم الحياة السياسية عبر قانون عصري للأحزاب، وتنظيم الإعلام والانتخابات وفق قوانين عصرية توفر الحرية والعدالة والفرص المتساوية أمام الجميع.

- ضمان حق العمل السياسي لجميع مكونات الشعب السوري على اختلاف الانتماءات الدينية والقومية والاجتماعية.

- التأكيد على انتماء سورية إلى المنظومة العربية، وإقامة أوسع علاقات التعاون معها، وتوثيق الروابط الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي تؤدي بالأمة إلى طريق التوحد. وتصحيح العلاقة مع لبنان، لتقوم على أسس الحرية والاستقلال والسيادة والمصالح المشتركة بين الشعبين والدولتين.

- الالتزام بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان، والعمل ضمن إطار الأمم المتحدة وبالتعاون مع المجموعة الدولية على بناء نظام عالمي أكثر عدلاً، قائم على مبادئ

السلام وتبادل المصالح، وعلى درء العدوان وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال، والوقوف ضد جميع أشكال الإرهاب والعنف الموجه ضد المدنيين.

ويرى الموقعون على هذا الإعلان أن عملية التغيير قد بدأت، بما هي فعل، ضرورة لا تقبل التأجيل نظراً لحاجة البلاد إليها، وهي ليست موجهة ضد أحد، بل تتطلب جهود الجميع. وهنا ندعو أبناء وطننا البعثيين وإخوتنا من أبناء مختلف الفئات السياسية والثقافية والدينية والمذهبية إلى المشاركة معنا وعدم التردد والحذر، لأن التغيير المنشود لصالح الجميع ولا يخشاه إلا المتورطون بالجرائم والفساد. ويمكن أن يتم تنظيمها وفق ما يلي:

1. فتح القنوات لحوار وطني شامل ومتكافئ بين جميع مكونات الشعب السوري وفئاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي كل المناطق وفق منطلقات قاعدية تتمثل في:

- ضرورة التغيير الجذري في البلاد، ورفض كل أشكال الإصلاحات الترقيعية أو الجزئية أو الالتفافية.

- العمل على وقف حالة التدهور واحتمالات الانهيار والفوضى، التي قد تجرها على البلاد عقلية التعصب والثأر والتطرف وممانعة التغيير الديمقراطي.

- رفض التغيير الذي يأتي محمولاً من الخارج، مع إدراكنا التام لحقيقة وموضوعية الارتباط بين الداخلي والخارجي في مختلف التطورات السياسية التي يشهدها عالمنا المعاصر، دون دفع البلاد إلى العزلة والمغامرة والمواقف غير المسؤولة. والحرص على استقلالها ووحدة أراضيها.

2. تشجيع المبادرات للعودة بالمجتمع إلى السياسة، وإعادة اهتمام الناس بالشأن العام، وتنشيط المجتمع المدني.

3. تشكيل اللجان والمجالس والمنتديات والهيئات المختلفة، محلياً وعلى مستوى البلاد، لتنظيم الحراك العام الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ومساعدتها على لعب دور هام في إنهاض الوعي الوطني وتنفيس الاحتقانات، وتوحيد الشعب وراء أهداف التغيير.

4. التوافق الوطني الشامل على برنامج مشترك ومستقل لقوى المعارضة، يرسم خطوات مرحلة التحول، ومعالم سورية الديمقراطية في المستقبل.

5. تمهيد الطريق لعقد مؤتمر وطني، يمكن أن تشارك فيه جميع القوى الطامحة إلى التغيير، بما فيها من يقبل بذلك من أهل النظام، لإقامة النظام الوطني الديمقراطي بالاستناد إلى التوافقات الواردة في هذا الإعلان، وعلى قاعدة ائتلاف وطني ديمقراطي واسع.

6. الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية، تضع دستوراً جديداً للبلاد، يقطع الطريق على المغامرين والمتطرفين. يكفل الفصل بين السلطات، ويضمن استقلال القضاء، ويحقق الاندماج الوطني بترسيخ مبدأ المواطنة.

7. إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة، تنتج نظاماً وطنياً كامل الشرعية، يحكم البلاد وفق الدستور والقوانين النافذة، وبدلالة رأي الأكثرية السياسية وبرامجها.

وبعد، هذه خطوات عريضة لمشروع التغيير الديمقراطي، كما نراه، والذي تحتاجه سورية، وينشده شعبها، يبقى مفتوحاً لمشاركة جميع القوى الوطنية من أحزاب سياسية وهيئات مدنية وأهلية وشخصيات سياسية وثقافية ومهنية، يتقبل التزاماتهم وإسهاماتهم، ويظل عرضة لإعادة النظر من خلال ازدياد جماعية العمل السياسي وطاقاته المجتمعية الفاعلة.

إننا نتعاهد على العمل من أجل إنهاء مرحلة الاستبداد، ونعلن استعدادنا لتقديم التضحيات الضرورية من أجل ذلك، وبذل كل ما يلزم لإقلاع عملية التغيير الديمقراطي، وبناء سورية الحديثة وطناً حراً لكل أبنائها، والحفاظ على حرية شعبها، وحماية استقلالها الوطني.

صدرت الوثيقة في

16 تشرين الأول/ أكتوبر 2005

المصدر: موقع إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، على الرابط التالي:

www.annidaa.org/preview.php?id=546&kind=moved_news

ملحق رقم (3)

البيان التأسيسي لهيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات

- إن خمسين عاماً من حكم النظام القائم قد أكدت عجزه عن تحقيق تنمية شاملة ومندمجة تستجيب لمقتضيات النهوض بالبلاد وتضمن مقومات العيش الكريم للشعب، فتفاقمت التبعية، وهدرت الثروات العمومية وتفشى الفساد والإثراء غير المشروع وتعمقت الاختلالات الاجتماعية بين الفئات والجهات، وانتشرت البطالة بما في ذلك في أوساط أصحاب الشهادات العليا، وتدهور مستوى العيش.

كما أكدت فشل الحزب الحاكم في تحديث النظام السياسي، وتنكره لتضحيات الشعب التونسي وطموحات الحركة الوطنية؛ هذا الحزب الذي أرسى، رغم كل الطلاء العصري، نظاماً استبدادياً قائماً على الحكم الفردي المطلق وإلغاء دور المؤسسات وطغيان جهاز الأمن والمخابرات على الحياة العامة وفق أسلوب استثنائي قائم على التعليمات عوضاً عن القانون رغم علاته. وقد أقامت السلطة المنبثقة عن هذا النظام علاقتها بالمجتمع على أساس الإخضاع وفرض الوصاية على كل تعبيراته المدنية والسياسية وألغت جميع الحريات وجرمت ممارساتها، وأحالت الآلاف من المواطنين والمواطنات من مختلف التيارات السياسية والفكرية ومن النقابيين والحقوقيين على المحاكم وزجت بهم في السجون، كما زيفت على مدى نصف قرن الإرادة الشعبية ومنعت حصول أي تداول على السلطة وجعلت الرئاسة مدى الحياة قاعدة للحكم. وبقدر تفاقم شرعية نظام الحكم نتيجة ذلك، ازداد ارتهانه بالخارج والاستقواء به على الشعب وقواه الديمقراطية المطالبة بالتغيير.

- لقد شهدت أوضاع البلاد في الآونة الأخيرة تدهوراً خطيراً للحقوق والحريات؛ تجسد في الاعتداء على المحامين وعلى هياكلهم الممثلة، والسطو على جمعية القضاة، ومنع انعقاد مؤتمري الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ونقابة الصحفيين التونسيين وشل نشاطهما، ومعاقبة الجامعيين إثر إضرابهم الإداري، وتشديد الحصار على أنشطة الأحزاب والتيارات السياسية المستقلة القانونية وغير القانونية، وقمع التحركات المناهضة لدعوة شارون لزيارة تونس، وتصعيد الاعتداءات الجسدية على رموز المجتمع المدني والسياسي.

في هذا مثَّل تحرك 18 أكتوبر من أجل الحقوق والحريات محطة متميزة في سياق النضالات التي خاضتها القوى الديمقراطية خلال السنوات الأخيرة، بما كرسه من روح ميدانية مكنت

المعارضة من استعادة المبادرة السياسية، ومن روح وحدوية شملت جل أطرافها التي تجمعت حول مطالب حرية التعبير والصحافة وحرية التنظيم الحزبي والجمعياتي وإطلاق سراح المساجين السياسيين وسن العفو التشريعي العام، وهي مطالب تمثل الحد الأدنى المتفق عليه والمعبر الضروري لوضع أسس الانتقال الديمقراطي المنشود الذي يهدف إلى القضاء على الاستبداد وبناء مؤسسات الدولة على قاعدة الشرعية الديمقراطية القائمة على احترام مبادئ المواطنة وسيادة الشعب المتحرر من كل وصاية والتداول الديمقراطي على الحكم والتعددية الفكرية والسياسية وصيانة حقوق الإنسان. كما يهدف إلى بناء مجتمع مدني قوي قادر على التصدي لكل محاولات النيل من أسس النظام الديمقراطي والتراجع عنها.

- إن وحدة العمل حول الحد الأدنى المذكور من الحريات الذي قام عليه تحرك 18 أكتوبر يمليها ما أدى إليه احتكار السلطة من قمع منهجي للحريات العامة والفردية، ويضع المعارضة التونسية أمام حالة حادة من الانغلاق السياسي تفرض عليها بشكل مباشر وملحّ تحرير الحياة السياسية وفك القيود المضروبة عليها باتباع نهج المقاومة المدنية والسياسية، وهي مهمة لا تعني الأحزاب والتيارات السياسية فحسب، وإنما كل مكونات المجتمع المدني. ولا تمثل وحدة العمل هذه مدخلاً سياسياً ضرورياً لفك الخناق المضروب على المجتمع فحسب، بل هي أيضاً كفيلة بتوفير مناخ ملائم لإجراء حوار وطني علني وشفاف يفضي إلى بلورة عهد ديمقراطي يكفل لكل المواطنين والمواطنات المساواة والحريات والحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف أو الاستنقاص، ويشكل قاعدة للمشاركة السياسية والتداول على الحكم على أساس تناظر وتنافس البرامج والرؤى، وهو عهد من شأنه أن يرتقي بمستوى وحدة العمل إلى إرساء أسس التغيير الديمقراطي. وقد عهدت 18 أكتوبر للحقوق والحريات بإنجاز هذه المهمة إلى منتدى 18 أكتوبر.
- إن المعركة من أجل الحقوق والحريات والديمقراطية لا تتخذ بعدها الحاسم إلا إذا تحولت إلى معركة للشعب التونسي بأسره. وهي بالأساس معركة ضد الاستبداد المحلي أو التدخل الخارجي، يخوضها الشعب بذاته ولذاته؛ لأن حرية المواطن من حرية الوطن وحرية الوطن من حرية مواطنيه.

وكما كان للشعب التونسي منذ الكفاح المسلح أنصار وأصدقاء في كافة أنحاء العالم يدعمونه، فله اليوم في القوى الديمقراطية والتقدمية عبر أرجاء العالم سند قوي في نضاله ضد الاستبداد ومن أجل الحرية والديمقراطية، وهي حليفة في الضغط على حكومات البلدان التي تدعم الاستبداد في بلادنا حتى تحترم إرادة الشعب التونسي وتوقه إلى الحرية.

- إن هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات، وهي تكرس وحدة العمل حول الحد الأدنى من الحريات وتفتح حواراً حول مقتضيات الوفاق الديمقراطي تبقى مفتوحة على كافة القوى المعنية بمعركة الحريات والتغيير، وتؤكد احترامها لاستقلالية كل الأطراف المتشاركة وقبولها للاختلاف، ولا تلزم هذه الأطراف إلا بالاتفاقات والمواثيق المشتركة.

هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات

17 آذار/ مارس 2006

المصدر: موقع الحزب الديمقراطي التقدمي، على الرابط التالي:

http://pdpinfo.org/PDF/18october.pdf

الهوامش

الفصل الأول

1. عبدالوهاب الكيالي (المؤلف الرئيسي ورئيس التحرير)، **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، 2006)، ص 222.

2. لمزيد من التفاصيل حول سمات الحركات الاحتجاجية، انظر: أماني قنديل، «الحركات الاحتجاجية في مصر 2007»، دراسة منشورة بجريدة **المصري اليوم** (القاهرة: 28 آب/ أغسطس2007).

3. أحمد بهاء الدين شعبان، «الحراك السياسي في المنطقة: المظاهر- المبررات- الاتجاهات- الأبعاد- الآفاق»، **شؤون عربية**، العدد 123 (القاهرة: خريف 2005)، ص 13-14.

4. أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران)، **حال الأمة العربية 2005: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 46.

5. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002** (القاهرة: جامعة الدول العربية، أيلول/ سبتمبر 2003)، ص 351.

6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام 2005: التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005)، الجدول 12، ص 228.

7. أحمد بهاء الدين شعبان، مرجع سابق، ص 14-15.

8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، الجدول 12، ص 258.

9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام**

2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006)، ص 8.

10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، مرجع سابق، الجدول 5، ص232.

11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2006: ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006)، الجدول 10، ص316.

12. لمزيد من التفاصيل حول حدود هذه الطفرة، انظر: علي ليلة، «حالة الثقافة العربية ومؤشرات رصدها»، في السيد يسين ومحسن يوسف (محرران)، **مرصد الإصلاح العربي: الإشكاليات والمؤشرات** (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2006)، ص 178-183.

13. انظر:

Muhammed I. Ayaish, "The Changing Face of Arab Communication: Media Survival in the Information Age", in: Kais Hafez (ed), *Mass Media, Politics and Society in the Middle East* (New Jersey: Hampton Press Inc, 2001), 117-118.

14. نهوند القادري عيسى، **قراءة في ثقافة الفضائيات العربية: الوقوف على تخوم التفكيك** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 60.

15. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: محمد شومان، «الصحافة المستقلة وقضية الديمقراطية»، في أحمد منيسي (محرر)، **الصحافة والإصلاح السياسي في مصر** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2007)، ص 192-203.

16. لمزيد من التفاصيل حول تطور قطاع البث البصري والسمعي في مصر وتطور دور القطاع الخاص في هذا المجال، انظر: سوزان القليني، **وسائل الإعلام والمعلومات المصرية: النشأة والتطور** (القاهرة: جامعة عين شمس، 2002)، ص 105-115.

17. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Marina Ottaway and Julia Choucair-Vizoso, *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008), 7-12.

18. لمزيد من التفاصيل حول هذه المبادرات، انظر: ماجد كيالي، «التحول في الاستراتيجية السياسية الأمريكية من احتلال العراق إلى دعوات التغيير في المنطقة»، **شؤون عربية**، العدد 114 (القاهرة: صيف 2003)، ص 25- 32.

19. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي** (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005) ص 28-29.

20. عمرو حمزاوي، «الإسلاميون المعتدلون والإصلاح في العالم العربي: حالة حركة الإخوان في مصر»، في: مجموعة مؤلفين، **التحولات الراهنة ودورها في إحداث التغيير في العالم العربي** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص 107.

21. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، مرجع سابق، ص 5.

22. «إعلان الدوحة يطالب بإصلاحات تبدأ من القمة»، جريدة الراية (الدوحة: 5 حزيران/ يونيو 2004).

23. منى يعقوبيان، «الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط: الجزء الثاني»، **تقرير خاص**، العدد 136 (واشنطن: معهد السلام الأمريكي، أيار/ مايو 2005)، ص 5.

24. المرجع السابق، ص 9.

25. أماني قنديل، **المجتمع المدني العالمي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001) ص 97.

26. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، مرجع سابق، ص 12–13.

27. أحمد بهاء الدين شعبان، مرجع سابق، ص 16–17.

28. المرجع السابق، ص 18.

الفصل الثاني

1. لمزيد من التفاصيل حول الظروف الخاصة بظهور "إعلان دمشق"، انظر: رضوان زيادة، **ربيع دمشق: قضايا– اتجاهات– نهايات** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 2–12.

2. جاء اختيار اسم السياسي الراحل الدكتور جمال الأتاسي لهذا المنتدى الذي أقيم في بيته بدمشق، وبمبادرة من أرملته، لأنه شخصية وطنية كان لها قبول في أوساط من السلطة وأخرى معارضة؛ فهو مفكر وأحد مؤسسي حزب "البعث"، قبل أن يؤسس "الاتحاد الاشتراكي العربي" عام 1964 لينضم مع فصيله عام 1968 إلى ائتلاف "حركة القوميين العرب" و"البعث" العراقي (ميشيل عفلق وصلاح البيطار) في جبهة معارضة لحكم صلاح جديد، فاعتقل إلى أن تم الإفراج عنه بعد انقلاب حافظ الأسد عام 1970، حيث قربه النظام الجديد وشارك حزبه في أول حكومة بوزيرين. وأسهم في تأسيس "الجبهة الوطنية التقدمية" عام 1972، لكنه سرعان ما اختلف مع السلطة وحزب "البعث" الحاكم، وتعرض "الاتحاد الاشتراكي العربي" إلى انقسام آخر تحول معه جناح الأتاسي إلى حزب معارض عانى قادته من التنكيل والاعتقال عدا الأتاسي نفسه الذي استثناه الأسد بقرار خاص إلى أن توفي عام 1996.

3. محمد الحسناوي، «المعارضة السياسية السورية تبدأ المرحلة العلنية»، جريدة **القدس العربي** (لندن: 14 كانون الثاني/ يناير 2002).

4. المرجع السابق.

5. ياسين الحاج صالح، «إعلان دمشق: صورة مجملة وتقويم»، ورقة بحثية قدمت إلى مؤتمر أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟ (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 17 و18 أيار/ مايو 2007)، ص 6-8.

6. نص البيان التأسيسي لتجمع "إعلان دمشق"، منشور ضمن ملاحق الكتاب.

7. أكرم البني، «إعلان دمشق ومستقبل المعارضة السورية»، الجزيرة.نت، على الرابط التالي:
www.aljazeera.net/NR/exeres/E17945CA-3B6A-416F-BA6C-191950BE929A.htm

8. ياسين الحاج صالح، مرجع سابق، ص 3-4.

9. أكرم البني، مرجع سابق.

10. نقلاً عن موقع تجمع إعلان دمشق على الإنترنت، على الرابط التالي:
www.anhri.net/syria/shro/2008/pr0716.shtml

11. أكرم البني، «عامان على إعلان دمشق: المعارضة السورية وأحوالها»، جريدة الحياة (لندن: 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007).

12. ياسين الحاج صالح، مرجع سابق، ص 2-3.

13. أعلن عبدالحليم خدام انشقاقه عن النظام الحاكم في سورية في كانون الأول/ ديسمبر 2005، بعد أن قضى نحو خمسة عقود في صفوف حزب البعث الحاكم، تولى خلالها أرفع المناصب وكان ركناً أساسياً في النظام. وتسلم خدَّام مهمات رئيس الجمهورية حسب الدستور السوري في مرحلة انتقالية بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد في حزيران/ يونيو 2000، وأقر تعديل المادة (83) من الدستور لتلائم ترشيح بشار الأسد نجل الرئيس لمنصب الرئاسة. وفي اليوم التالي أصدر خدام القانون رقم (9) بتاريخ 11 حزيران/ يونيو 2000 القاضي بتعديل المادة المذكورة

التي تحدد عمر المرشح لرئاسة الجمهورية بإتمامه الرابعة والثلاثين من عمره بعد أن قام بترقية العقيد بشار الأسد إلى رتبة فريق وتعيينه قائداً عاما للقوات المسلحة. ومع تولي بشار الحكم احتفظ خدام بكل مناصبه الحزبية والرسمية لكنه اضطر في وقت لاحق إلى الاستقالة من كل مناصبه الحزبية والسياسية. وقد أعلن خدام انشقاقه بعد أن ساءت علاقته بالرئيس بشار الأسد متذرعاً بأن الحكم في سورية يعاني الفساد.

14. نقلاً عن موقع النداء الخاص بتجمع إعلان دمشق على الرابط التالي:
www.annidaa.org/showdetails.php?id=51

15. «أحكام بالسجن على معتقَلي "إعلان دمشق"»، جريدة الخليج (الشارقة: 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2008).

16. محمود حديد، «إعلان دمشق بين مطرقة النظام وسندان أزمته الداخلية» (2/ 3)، دراسة منشورة على موقع مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية على الرابط التالي:
www.dctcrs.org/s3660.htm

17. ياسين الحاج صالح، مرجع سابق، ص 13-15.

18. محمد القوماني، «نجح الإضراب وتعثرت الحركة»، ورقة بحثية قدمت إلى مؤتمر: أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟ مرجع سابق، ص 2-3.

19. المرجع السابق، ص 3-5.

20. المرجع السابق ص 7-10.

21. النص الكامل للبيان منشور في جريدة **الموقف** (تونس: 27 كانون الثاني/ يناير 2006).

22. «الأحزاب والجمعيات والنقابات تساند حركة 18 أكتوبر للحقوق والحريات»، جريدة صوت الشعب (تونس: 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005).

23. النص الكامل للوثيقة منشور في جريدة **الموقف** (تونس: 9 آذار/ مارس 2007).

24. أُصدِر المنشور رقم (108) في عام 1981 في الفترة التي تصاعدت فيها حدة المواجهة بين السلطة والتيار الإسلامي. وفي عام 1986 أُصدِر مرسوم آخر يحمل رقم (102) عمق حظر الحجاب في تونس. وعلى الرغم من ذلك، ترفض السلطات التونسية اتهامات منتقديها بأنها ضد الحجاب، وتقول إنها لا تمنع الحجاب بشكله الإسلامي، ولكنها تمنع الزي الطائفي المستورد من بلاد المشرق كالخمار والنقاب والتشدد في تغطية الرأس، والحاصل أن المنشورين لم يحددا على سبيل الدقة ما هو ممنوع من اللباس، ولذلك، فإن تطبيقها يخضع دائماً لأهواء السلطة، التي تتشدد أحياناً في التطبيق، وفي أحيان أخرى تكون مرنة. وقد قضت إحدى المحاكم الدستورية في تشرين الأول/ أكتوبر 2007 بعدم دستورية المنشور رقم (102)، ولكن السلطات لاتزال على موقفها في منع ما تراه لباساً طائفياً من الحجاب. لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد أحمد، «محكمة تونسية: حظر الحجاب غير دستوري»، **إسلام أونلاين.نت**، على الرابط التالي:
www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&Cid=1190886246375&pagename=Zone-ArabicNews%2FNWALayout

25. النص الكامل للوثيقة منشور في جريدة **الوسط** (تونس: 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2007)، تحت عنوان: «هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات: بيان مشترك حول حرية الضمير والمعتقد».

26. «ائتلاف سياسي تونسي يرفض حركة النهضة الإسلامية»، جريدة **الحياة** (لندن: 5 كانون الثاني/ يناير 2006).

27. «بيان هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات»، جريدة **الوسط** (تونس: 20 نيسان/ إبريل 2005).

28. جريدة **الموقف** (تونس: 24 شباط/ فبراير 2006).

29. انظر بيان الهيئة الذي أصدرته في هذه المناسبة، ونُشر في جريدة **الموقف** (تونس: 24 شباط/ فبراير 2006).

30. محمد القوماني، مرجع سابق، ص 11–13.

31. *Newsweek* (25 December, 2001).

32. *Time* (15 September, 2003).

33. جريدة **الخليج** (الشارقة: 30 تموز/ يوليو 2003).

34. لمزيد من التفاصيل حول التطورات الديمقراطية في دول الخليج العربية، انظر: أحمد منيسي، **البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة في التطور السياسي والديمقراطي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003)، ص 123-128، وللمؤلف نفسه: **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).

35. علي راضي حسانين، «التطور السياسي في المملكة العربية السعودية»، مجلة **شؤون خليجية**، العدد 25 (القاهرة: ربيع 2001)، ص 93.

36. ابتسام سهيل الكتبي، «التحولات الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 275 (بيروت: تموز/ يوليو 2000)، ص 228.

37. عمرو حمزاوي، «المتاهة السعودية: تقويم الانفتاح السياسي الحالي»، **أوراق كارنيجي، سلسلة الشرق الأوسط**، العدد 68 (واشنطن: نيسان/ إبريل 2006)، ص 5.

38. النصوص الكاملة لهذه الأنظمة منشورة في جريدة الحياة (لندن: 2 آذار/ مارس 1994).

39. لمزيد من التفاصيل حول نظام مجلس الشورى، انظر: أيمن الدسوقي، «تجربة مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية»، في أحمد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي** (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1997)، ص 514-534.

40. فتوح أبو الدهب، «المملكة العربية السعودية وتحدي الإصلاح السياسي والديمقراطي»، مجلة **شؤون خليجية**، العدد 35 (القاهرة: خريف 2003)، ص 89 - 90.

41. المرجع السابق، ص 90.

42. نص العريضة منشور في جريدة **الأسبوع** (القاهرة: 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003).

43. عمرو حمزاوي، «المتاهة السعودية»، مرجع سابق، ص 9.

44. لمزيد من التفاصيل حول الحركة، يمكن الرجوع إلى موقعها على الإنترنت: www.islah.info.

45. لمزيد من التفاصيل حول المركز، يمكن الرجوع إلى موقعه على الإنترنت: www.kacnd.org.

46. نص القرار منشور في جريدة **الحياة** (لندن: 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2003).

47. محمد جمال عرفة، «الإصلاحيون يستقوون بأمريكا.. والقبلية والسلفية عقبة أمامهم: هل يصل قطار "الإصلاح" السعودي لمحطته؟!»، شبكة إسلام أونلاين، على الرابط التالي:
www.islamonline.net/arabic/politics/2003/11/article04.shtml

48. نص التعديلين منشور في جريدة **الحياة** (لندن: 1 كانون الأول/ ديسمبر 2003).

49. عبدالكريم بن حمود الدخيل، «تجربة الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية»، بحث مقدم لمؤتمر **قضية الديمقراطية في الوطن العربي** (القاهرة: مركز بحوث ودراسات الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 3 و4 أيار/ مايو 2004)، ص 11-12.

50. عمرو حمزاوي، «المتاهة السعودية»، مرجع سابق، ص 13.

51. المرجع السابق، ص 14.

52. روجر هاردي «المدونون الشباب في السعودية»، موقع شبكة BBC على الرابط التالي:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6057000/6057582.stm

53. النص الكامل لنظام "هيئة البيعة" منشور في جريدة **الشرق الأوسط** (لندن: 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2006).

54. محمد سليمان أبو رمان، «الحركة الإصلاحية في السعودية بين مرحلتين»، دراسة منشورة في مجلة العصر على الرابط التالي:

www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6376&keywords

55. ستيفن لاكرويس، «الليبروإسلاميون.. الدعاة الجدد في السعودية»، إسلام أونلاين.نت، على الرابط التالي:

www.islamonline.net/arabic/daawa/2005/02/article05.shtml

56. عمرو حمزاوي، «المتاهة السعودية»، مرجع سابق، ص 10.

57. جعفر محمد الشايب، «تأملات في الخطاب الإصلاحي السعودي»، الجزيرة.نت، على الرابط التالي:

www.aljazeera.net/NR/exeres/115C528C-7FCC-4B11-864B-08FFB53D6A17.htm#0

الفصل الثالث

1. حسن نافعة، «الحصاد المر»، جريدة المصري اليوم (القاهرة: 15 نيسان/ إبريل 2007).

2. شهدت مصر في أيلول/ سبتمبر 1981 اعتقال المئات من رموز المثقفين والسياسيين المعارضين الذين رفضوا توقيع مصر معاهدة سلام مع إسرائيل في آذار/ مارس 1979. وقد طالت هذه الاعتقالات العديد من الرموز الدينية الإسلامية والمسيحية؛ وكان من بين المعتقلين الكاتبان محمد حسنين هيكل ونوال السعداوي وفؤاد سراج الدين رئيس "حزب الوفد الجديد" الأسبق، وعمر التلمساني المرشد العام الأسبق لجماعة الإخوان المسلمين.

3. في انتخابات مجلس الشعب عام 1984 فاز الحزب الوطني الحاكم بـ 390 مقعداً؛ أي بنسبة 87٪ من إجمالي مقاعد المجلس البالغ عددها 454 مقعداً، من بينهم 10 أعضاء يقوم بتعيينهم رئيس الجمهورية. واستطاعت المعارضة ممثلة في الائتلاف الذي كان قائماً بين حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين الحصول على 58 مقعداً، أي ما يمثل نحو 13٪ وقام رئيس الجمهورية بتعيين 4 أعضاء عن حزب العمل المجمد حالياً وعضو عن حزب التجمع، ليبلغ عدد أعضاء

المعارضة 63 عضواً. وفي انتخابات عام 1987 حصلت قوى المعارضة على 100 مقعداً؛ أي ما يوازي نسبة 22٪ من إجمالي عدد مقاعد المجلس، وهو ما شكل سابقة في تاريخ المجلس منذ تأسيسه عام 1971. لمزيد من التفاصيل، انظر: عمرو هاشم ربيع، **الرقابة البرلمانية في النظم السياسية: دراسة في تجربة مجلس الشعب المصري** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002) ص 139- 142.

4. في انتخابات مجلس الشعب عام 1990، قاطعت كل أحزاب المعارضة الرئيسية العملية الانتخابية احتجاجاً على عدم توفير ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات، ولم يخض هذه الانتخابات سوى حزب التجمع، الذي لم يحصل على أكثر من 5 مقاعد. وفي انتخابات عام 1995، عادت كل الأحزاب لتشارك في الانتخابات، ولكنها حصلت مجتمعة على أقل من 15 مقعداً من إجمالي 444 مقعداً. محمد فايز فرحات ومختار شعيب (محرران)، «البرلمان الصعب: دراسة تحليلية للانتخابات البرلمانية 2005»، **كتاب الأهرام الاقتصادي**، العدد 219 (القاهرة: 2006)، ص 101.

5. تشكّل الأحزاب السياسية في مصر عن طريق لجنة ذات طابع حكومي. ومن ثم، فإن هذه اللجنة وقفت حائلاً دون تأسيس أحزاب جادة يمكن أن تنافس الحزب الوطني الحاكم.

6. أدى قانون الطوارئ إلى تقزيم الحياة السياسية، لأنه استُخدم أساساً لتأمين احتكار السلطة من قبل النظام الحاكم، انظر نص القانون كاملاً على الرابط التالي:
www.aljazeera.net/NR/exeres/A3635C2D-2E72-415D-993A-3BA7D4CABCFD.htm

7. أحمد منيسي، «حوار بلا أسوار»، جريدة **الأهرام** (القاهرة: 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003).

8. في هذه الانتخابات حصل الحزب الوطني بمرشحيه الرسميين، أي الذين خاضوا الانتخابات على قوائم الحزب على 38٪ فقط من إجمالي مقاعد مجلس الشعب البالغ عددها 454 مقعداً. محمد فايز فرحات ومختار شعيب (محرران)، مرجع سابق، ص 95.

9. حصل الحزب الوطني في هذه الانتخابات التي أجريت للمرة الأولى تحت الإشراف القضائي الكامل على 191 مقعداً فقط من إجمالي 454. المرجع السابق، ص 95.

10. مشكلة الحركة الديمقراطية مع جمال مبارك لا تكمن فقط في أنه ابن رئيس نظام غير ديمقراطي يحاول وراثة موقع أبيه في الحكم. المشكلة في المشروع ذاته، لأنه يقوم على تحالف رأسمالي بيروقراطي يستبعد الفئات الاجتماعية الأخرى أو يعطيها بعض الفتات، ولأنه مشروع غير سياسي يقوم على إصلاح الدولة من خلال ضخ عناصر فنية حديثة من أجل تطويرها. لمزيد من التفاصيل، انظر: سامر سليمان، «الرأسمالية المصرية: هل هي طبقة منتجة للديمقراطية؟» مجلة البوصلة، العدد الثاني (القاهرة: تشرين الأول/ أكتوبر 2005)، ص 6-10.

11. عمار علي حسن، «عصر مبارك بالأرقام»، جريدة المصري اليوم (القاهرة: 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2006).

12. أحمد منيسي، «الدروس العشر لإسقاط نظام صدام حسين»، جريدة الأهرام (القاهرة: 23 نيسان/ إبريل 2003).

13. لمزيد من المعلومات حول كفاية، راجع موقعها على الإنترنت: www.harakamasria.org.

14. وفقاً للنتائج الرسمية حصل الرئيس مبارك على 6316784 صوتاً بنسبة 88٪ من إجمالي المشاركين ونسبتهم 23٪ من إجمالي 32 مليون ناخب. وقد شككت المعارضة وجهات عديدة مستقلة راقبت الانتخابات في هذه النسبة، وأكدت أنها تراوحت بين 2- 5٪ في أحسن الأحوال. لمزيد من التفاصيل حول النتائج، انظر: عمرو هاشم ربيع، «انتخابات الرئاسة 2005»، في عمرو هاشم ربيع (محرر) **التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة 2005** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006)، ص 411.

15. لمزيد من التفاصيل حول الأجواء الخاصة بتعديل المادة (76)، انظر:
Crisis Group, "Reforming Egypt: In Search of a Strategy," *Middle East/ North Africa Report* N. 46, (4 October, 2005).

16. قبل الإعلان عن هذا التعديل كانت هناك ضغوط قوية على النظام الحاكم، وكانت هناك توقعات بحدوث تغيرات سياسية، وإن كان هناك غموض حول طبيعة هذا التغيرات، لمزيد من التفاصيل بخصوص الفترة التي سبقت التعديل، انظر:

Michele Dunne, "Evaluating Egyptian Reform," *Carnegie Paper* No. 66 (January, 2006).

17. لمزيد من التفاصيل حول وقائع الاستفتاء، انظر: Crisis Group, op. cit.

18. عمرو الشوبكي، «تعديلات المادة 76 والإصلاح محلك سر»، الجزيرة.نت، على الرابط التالي: www.aljazeera.net/NR/exeres/D7997F6E-63FA-4DA0-B27A-AEA50E906C45.htm

19. التعديل الذي تم في المادة (76) لم ينجح إلا في شيء واحد، وهو تثبيت الاعتقاد بأن هدفه الخفي هو فتح الباب أمام تنصيب جمال مبارك رئيساً للدولة في الوقت المناسب بطريقة تبدو وكأنها شرعية شكلاً وقانوناً، على الرغم من بطلانها المطلق جوهراً ومضموناً. فالانتخاب المحتمل لجمال مبارك رئيساً للدولة لا يمكن أن يتم بطريقة شرعية إلا بعد إتمام عملية التحول الديمقراطي، وهو أمر يبدو مستحيلاً في ظل الوضع القائم. لمزيد من التفاصيل، انظر: حسن نافعة، «مصر إلى أين؟» مجلة **المستقبل العربي**، العدد 320 (بيروت: تشرين الأول/ أكتوبر 2005)، ص 17-20.

20. يحمل قانون الأحزاب السياسية في مصر رقم (40) لعام 1997 بتعديلاته المختلفة قيوداً كبيرة على العمل الحزبي وتأسيس الأحزاب الجديدة، وأهم هذه القيود ما تضمنه القانون حول ما يسمى بلجنة الأحزاب الموكول إليها الموافقة على تأسيس الأحزاب الجديدة، حيث إن هذه اللجنة ذات طابع حكومي، كما سلف القول، ومن ثم تكون الموافقة على حزب جديد مرهونة بموافقة الحكومة، التي تصبح في هذه الحالة الخصم والحَكَم في وقت واحد. وتشير الإحصائيات إلى أن هذه اللجنة رفضت منذ بداية نشأتها وحتى عام 2006 حوالي 75 حزباً. وقد أضافت التعديلات التي أدخلت على القانون في تموز/ يوليو 2005 بموجب القانون رقم 177 لسنة 2005 المزيد من القيود على الحياة الحزبية في مصر؛ ومنها النص على أن يكون الإخطار بتأسيس الحزب موقعاً عليه من ألف عضو من المؤسسين على الأقل، ومن عشر محافظات على الأقل، بما لا يقل عن خمسين عضواً من كل محافظة، وذلك بعد أن كان النص القانوني قبل التعديل يكتفي بأن يكون الإخطار بتأسيس الحزب موقعاً من خمسين عضواً من

أعضائه المؤسسين. لمزيد من التفصيل، انظر: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، «الأحزاب السياسية المصرية بين التقييد والمصادرة: تقرير المنظمة المصرية حول معوقات الحياة الحزبية في مصر»، موقع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، على الرابط التالي:
www.eohr.org/ar/report/2007/re0125.shtml

وانظر أيضاً: محمد جمال عرفة، «الأحزاب المصرية: هرمها وغياب قادتها ومستقبلها»، إسلام أونلاين.نت، على الرابط التالي:
www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&Cid=1220346237964%20&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

21. حصلت جماعة الإخوان المسلمين في هذه الانتخابات على 88 مقعداً، لتكون أول قوة سياسية معارضة تحصل على هذا الرقم منذ تأسيس مجلس الشعب عام 1971، بل إن هذا الرقم يفوق أي عدد للمقاعد حصلت عليه القوى المعارضة مجتمعة منذ أول انتخابات للمجلس عام 1971. وذلك على الرغم من المضايقات الصارخة التي تعرض لها مرشحوها، ورغم ما حدث من تزوير في الدوائر التي خاض فيها مرشحوها العملية الانتخابية، بهدف إسقاطهم، وبخاصة في المرحلتين الثانية والثالثة للانتخابات، بعد أن أظهرت نتائج المرحلة الأولى فوزاً عريضاً للإخوان. لمزيد من التفاصيل حول نتائج القوى السياسية الأخرى، انظر: عمرو هاشم ربيع، «نتائج الانتخابات البرلمانية 2005»، في عمرو هاشم ربيع (محرر)، **انتخابات مجلس الشعب 2005** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006)، ص 526.

22. أشهر الوقائع في هذا السياق، وفقاً لما تواتر في وسائل الإعلام، ما حدث في الدائرة التي خاض فيها الانتخابات الدكتور مصطفى الفقي، عضو الحزب الوطني، ضد الدكتور جمال حشمت، مرشح الإخوان المسلمين في محافظة البحيرة شمال مصر، حيث أُعلن فوز مصطفى الفقي، على الرغم من أن الفائز الحقيقي كان جمال حشمت. وقد كشف عن هذه الواقعة القاضية التي أشرفت على هذه الانتخابات، وهي الدكتورة نهي الزيني. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: عبدالحفيظ سعد ونجوى عبدالعزيز، «قاضية مصرية تحدث ضجة بإعلانها أن الانتخابات زورت في دائرة دمنهور.. دعت القضاة للتوقف عن الإشراف على الانتخابات»، جريدة **الشرق الأوسط** (لندن: 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005).

23. على الرغم من كثرة المواد التي تم تعديلها لم تُعدل المادة (77) الخاصة بعدم تحديد مُدد معينة لرئاسة الجمهورية، حيث ظلت هذه المادة تسمح بأن يعيد رئيس الجمهورية ترشيح نفسه لأكثر من مدة، ودون وضع حد أقصى. والجدير بالذكر أن الدستور المصري المعمول به حالياً والذي وُضع عام 1971، كان ينص على عدم جواز تولي الرئيس منصبه لأكثر من مدتين، ولكن هذا النص تم تعديله عام 1980 على يد الرئيس الراحل أنور السادات الذي لم يستفد منه إذ اغتيل عام 1981! وحينما تولى الرئيس مبارك الحكم أبقى على هذا النص دون تعديل رغم المطالبات الواسعة بضرورة تحديد مدد رئاسة الجمهورية وقصرها على مدتين فقط. لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: أحمد عبدالحفيظ، «التعديل الدستوري وآفاق الإصلاح السياسي»، **سلسلة كراسات استراتيجية**، العدد 150 (القاهرة: 2005)، ص 39-40.

24. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: محمد السيد سعيد، «التعديلات الدستورية: الروح العامة ونموذج الحكم»، في محمد حلمي ومعتز الفجيري (محرران)، **وطن بلا مواطنين: التعديلات الدستورية في الميزان** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 34-38.

25. أحمد منيسي، «التعديلات الدستورية وآفاق عملية التطور الديمقراطي في مصر»، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، على الرابط التالي:

www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,614,00.html-61k

26. حسنين توفيق، «التعديلات الدستورية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر»، **سلسلة كراسات استراتيجية**، العدد 185 (القاهرة: آذار/ مارس 2008)، ص 25.

27. أسامة صلاح ، «سواسية: 3245 معتقلاً إخوانياً في 2007»، جريدة **المصري اليوم** (القاهرة: 22 كانون الأول/ ديسمبر 2007).

28. نص التقرير منشور في موقع الشبكة، على الرابط:

www.openarab.net/reports/opinion2006/index.shtml

29. محمد السيد سعيد، «النضال الشعبي من أجل الديمقراطية»، في علي خليفة الكـواري (محـرر)، **الديمقراطية والتحركات الراهنة في الشارع العربي** (بيروت: مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، 2007)، ص 113–116.

30. كان أهم ما تضمنه إنهاء حالة الطوارئ، واختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر بين أكثـر من مرشح لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، على أن يتخلى رئـيس الجمهوريـة عـن انتهائه الحزبي طوال فترة رئاسته، وإعادة توزيع الاختصاص داخل السلطة التنفيذية بين رئـيس الجمهورية ورئيس الوزراء، على أن يكون الثاني مسؤولاً أمـام الـسلطة التـشريعية وبـسلطات حقيقية تقابل هذه المسؤولية، وإلغاء المـادة (74) مـن الدسـتور التـي تمـنح رئـيس الجمهوريـة سلطات استثنائية، وإنشاء هيئة عليا للانتخابات بحيث يوضع تحت تصرفها الأجهزة الإداريـة اللازمة بما في ذلك قوات من الـشرطة، وتعـديل قـانون الانتخابـات بحيـث يـصبح بالقائمـة النسبية، وإطلاق حرية تشكيل الأحـزاب، ورفـع القيـود عـلى النـشاط الجماهـيري الـسلمي، وكفالة استقلال النقابات المهنية والعماليـة والجمعيـات الأهليـة ومؤسـسات المجتمـع المـدني، وإطلاق حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام، وتحريـر أجهـزة الإعـلام والـصحافة القومية من سيطرة السلطة التنفيذية والحزب الحاكم. لمزيد من التفاصـيل، انظـر: عبـده زينـة، «انشقاق بين أحزاب المعارضة المصرية حول أجندة الحوار مع الحزب الحاكم»، جريدة **الـشرق الأوسط** (لندن: 20 كانون الأول/ ديسمبر 2004)، وانظر أيـضاً: نبيـل شرف الـدين، «مـصر: تحرك جماعي مناهض: أبرز 3 أحزاب معارضة»، إيلاف، على الرابط:
www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2006/9/179559.htm

31. سامر شحاتة، «سياسات المعارضة في مصر: فرصة سانحة عابرة؟»، **نـشرة الإصـلاح العـربي**، العدد 9، المجلد 2 (واشنطن: تشرين الأول/ أكتوبر 2004).

32. «قوى المعارضة تشكل جبهة جديدة»، جريدة **الجمهورية** (القاهرة: 26 أيلول/ سبتمبر2007).

33. النص الكامل للمبادرة منشور في الجزيرة.نت، على الرابط التالي:
www.aljazeera.net/NR/exeres/2AA8F692-273D-4821-AC6D-F765400FA6B9,
frameless.htm?NRMODE=Published

34. محمد مهدي عاكف، مبادرة الإخوان المسلمين حول مبادئ الإصلاح في مصر (القاهرة: دار المنارة، 2004)، ص 11-13.

35. لمزيد من التفاصيل حول تبلور هذا الجدل، انظر: أحمد عبدالحفيظ، «القضاء والإصلاح السياسي في مصر» سلسلة كراسات استراتيجية، العدد 181، السنة 17 (القاهرة: تشرين الثاني/ نوفمبر 2007)، ص 22-24، وص 35-36.

36. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

Nathan J. Brown and Hesham Nasr, "Egypt Judges Step Forward: The Judicial Election Boycott and Egyptian Reform," *Policy Outlook* (May 2005).

37. لمزيد من التفاصيل حول مضمون التقرير، انظر: «تقرير نادي القضاة المصري حول استفتاء تعديل الدستور يوم 25-5-2005»، إسلام أونلاين.نت، على الرابط التالي:

www.islamonline.net/Arabic/doc/2005/07/article01.SHTML

38. للمزيد من التفاصيل حول هذه التجاوزات، انظر: هاني شكر الله، «مصر: انتخابات عاصفة تنهي سنة مضطربة»، نشرة الإصلاح العربي، العدد 4، المجلد 10 (واشنطن: كانون الأول/ ديسمبر 2005).

39. لمعرفة تفاصيل صراع الحكومة مع القضاة، انظر: زياد العلمي، «انتفاضة القضاة ومعركة التغيير»، مجلة البوصلة، العدد الثاني (القاهرة: تشرين الأول/ أكتوبر 2005)، ص 21-24.

40. نص القانون كاملاً منشور في الجزيرة.نت، على الرابط التالي:

www.aljazeera.net/NR/exeres/08E1DFC8-75F6-49C3-9AA2-F46035AD3FB1.htm

41. نص القانون كاملاً منشور في الجزيرة.نت، على الرابط التالي:

www.aljazeera.net/NR/exeres/35A2F958-0E61-4B96-89CD-41CDB42107D0.htm

42. «ديون مصر تصل إلى 816 مليار جنيه»، جريدة الوفد (القاهرة: 11 كانون الثاني/ يناير 2008).

43. «الاقتصاد المصري في المرتبة 126 من بين 178 دولة»، جريدة الوفد (القاهرة: 13 كانون الثاني/ يناير 2008).

44. حنا اليسوعي، «ستة ملايين عاطل في مصر.. تقرير حقـوقي: انخفـاض أجـور العـمال إلى 6٪ رغـم ارتفـاع أسـعار الـسلع إلى مـا يزيـد عـلى 40٪»، جريـدة المـصريون (القـاهرة: 26 شباط/ فبراير 2008).

45. انظر:

World Bank, *World Development Indicators 2005* (Washington, DC: The World Bank, 2005), 64-74.

46. نقلاً عن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن الوضع الصحي في مصر عـام 2007. نـص التقرير منشور بموقع المنظمة على الرابط التالي:

www.eohr.org/ar/report/2007/re0208.shtml

47. محمد شومان، مرجع سابق، ص 177-178.

48. محمد فايز فرحات، «الإنترنت والتحـول الـديمقراطي»، في أحمـد منيـسي (محـرر)، الـصحافة والإصلاح السياسي في مصر، مرجع سابق، ص 239.

49. منقولة عن إحصائيات صادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر، منشورة في جريدة الأهرام (القاهرة: 27 آب/ أغسطس 2007).

50. المقصود بهذه الشخصية، وفقاً لما أورده الكثير من وسائل الإعلام، هو الدكتور زكريـا عزمـي، الذي يشغل منصب رئيس ديوان رئيس الجمهورية، وهو عضو بمجلـس الـشعب، وقـد نفـى الاتهامات التي وجهت له بدعم ممدوح إسماعيل.

51. وقع الحادث الأول بمنطقة محرم بك، حـين تظـاهر المئـات مـن المـسلمين أمـام كنيـسة مـاري جرجس والأنبا أنطونيوس، احتجاجاً على عرض الكنيسة المـذكورة مـسرحية بعنـوان "كنـت أعمى والآن أبصر"، وهي مسرحية مسيئة إلى الإسـلام والنبـي محمـد صـلى الله عليـه وسـلم، وتطورت هذه المظاهرات إلى مصادمات عنيفة أسفرت عـن وقـوع 53 شخـصاً مـا بـين قتيـل وجريح. أما الحادث الثاني فوقع في منطقة العصافرة، وأسـفر عـن وفـاة شـخص وإصـابة 22 آخرين. نقلاً عن جريدة المصريون الإلكترونية، (22 أيلول/ سبتمبر 2007).

52. إيهاب الزلاقي، «المدونات المصرية والاحتجاج الاجتماعي السياسي»، ورقة بحثية قدمت إلى مؤتمر: أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟ مرجع سابق، ص 4-10.

الفصل الرابع

1. أحمد بهاء شعبان، رفة الفراشة- كفاية: الماضي والمستقبل (القاهرة: مطبوعات كفاية، 2006)، ص 47.

2. فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 48-49.

3. أحمد بهاء شعبان، «الانتخابات والحركات الاجتماعية: "كفاية" وجماعات حقوق الإنسان»، بحث قدم إلى مؤتمر الخريطة السياسية المصرية: قراءة في الأداء السياسي للقوى والأحزاب السياسية في الانتخابات التشريعية 2005 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 3و4 نيسان/ إبريل 2005)، ص 8-10.

4. سيف نصراوي وشريف يونس، «حدود الديمقراطية القومية: قراءة في حركة كفاية»، ورقة بحثية قدمت إلى مؤتمر: أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟، مرجع سابق، ص 59-61.

5. نص البيان التأسيسي للحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) منشور في موقعها على الرابط التالي: www.harakamasria.org/node/803.

6. المرجع السابق.

7. سيف نصراوي وشريف يونس، مرجع سابق، ص64.

8. رشحت "كفاية" في هذه الانتخابات اثنين من قيادييها؛ وهما كمال أبوعيطة، وكمال خليل. ووقف الحركة بكل قوة وراء بعض المرشحين، مثل الدكتور أحمد عبدالله رزة، الذي كان أبرز

الناشطين السياسيين في جيل السبعينيات وحركة الطلبة التي نشطت بقوة خلال ذلك العقد، وفضلاً عن ذلك، كان أحد الباحثين المرموقين في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية.

9. نص البيان منشور بالكامل على موقع الحركة المصرية للتغيير (كفاية) على الإنترنت، على الرابط التالي: www.harakamasria.org/node/10051

10. النص الكامل للوثيقة منشور على موقع الحركة المصرية للتغيير (كفاية) على الإنترنت، على الرابط التالي: www.harakamasria.org/node/9764

11. مجدي رشيد، «يدعو إلى التمرد السلمي على النظام.. مؤتمر صحفي لـ "كفاية" لتدشين تشكيل "ائتلاف التغيير" من شخصيات عامة وقوى سياسة معارضة»، جريدة المصريون الإلكترونية (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007).

12. في آذار/ مارس 1954، أي بعد أقل من عامين على قيام ثورة 23 تموز/ يوليو 1952 خرجت مظاهرات عارمة في مصر تطالب بالديمقراطية وبعودة العسكر إلى ثكناتهم.

13. أحمد بهاء شعبان، رفة الفراشة، مرجع سابق، ص 240.

14. محمد السيد سعيد، «النضال الشعبي من أجل الديمقراطية»، مرجع سابق، ص 110.

15. سيف نصراوي وشريف يونس، مرجع سابق، ص 68.

16. المرجع السابق، ص 69.

17. أحمد بهاء شعبان، رفة الفراشة، مرجع سابق، ص 242.

18. المرجع السابق، ص 242.

19. سيف نصراوي وشريف يونس، مرجع سابق، ص 67.

20. النص الكامل للتقرير منشور على موقع الحركة المصرية للتغيير (كفاية) على الإنترنت على الرابط التالي: www.harakamasria.org/node/7368

21. نص هذه الوثائق منشور على موقع الحركة المصرية للتغيير (كفاية) على الإنترنت على الرابط التالي: www.harakamasria.org/?q=node/9764

22. الدكتور عبدالجليل مصطفى هو أحد أطباء القلب المرموقين في مصر والوطن العربي. ولد عام 1934 في قرية برج النور، مركز أجا بمحافظة الدقهلية في دلتا النيل لوالد من الطبقة الوسطى يعمل في التجارة، لم يكن له تاريخ طويل في النضال السياسي، حيث ولج ميدان العمل العام في مرحلة متأخرة من حياته، حين أصبح ناشطاً في حركة "9 مارس" ثم حركة كفاية، حيث كان عضو اللجنة التنسيقية للحركة، قبل أن يصبح المنسق العام لها. وقد تم اختياره بالإجماع من قبل اللجنة ليخلف الدكتور عبدالوهاب المسيري الذي توفي في تموز/ يوليو 2008.

23. أحمد بهاء شعبان، رفة الفراشة، مرجع سابق، ص 72–74، وص 256–258.

24. محمد جمال عرفة، «حركات في سباق "تأييد" و"معارضة" استمرار حكم مبارك»، إسلام أونلاين.نت، على الرابط التالي:
www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article06.shtml#top

25. «إعلان تأسيس الجبهة الوطنية للتغيير»، جريدة الأهالي (القاهرة: 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2005).

26. لمزيد من التفاصيل عن الحركة، طالع موقعها على الإنترنت: www.march9online.net.

27. النص الكامل للبيان منشور بعنوان: «تضامناً مع القضاة»، على موقع "حركة 9 مارس" على الإنترنت www.march9online.net

28. الاسم الكامل لهذه الحركة هو "الحركة الشعبية لمقاومة بيع الأصول العامة"، وقد نشطت هذه الحركة في مواقف عدة، كان من بينها عندما طرحت الحكومة بنك القاهرة – وهو واحد من

أهم بنوك القطاع العام - للبيع في تموز/ يوليو 2007. نقلاً عن جريدة **المصريون الإلكترونية**، (14 آب/ أغسطس 2007).

29. أدت موجة الخصخصة العشوائية التي شاب الكثير من عملياتها وقائع فساد كبيرة إلى ظهور حركات معارضة جديدة وقفت بقوة ضد بيع مؤسسات القطاع العام، ومنها حركة "لا لبيع مصر". وإضافة إلى هذه الحركة أُسِّست حركات عدة وقفت بقوة ضد خصخصة قطاعات معينة، ومن بين هذه الحركات جبهة التحالف الوطني، المعروفة اختصاراً باسم "تقوى" التي وقفت ضد خصخصة قطاع التأمين الصحي، وأطلقت حملة المليون توقيع ضد خصخصة هذا القطاع. نقلاً عن جريدة **المصريون الإلكترونية** (17 آب/ أغسطس 2007).

30. أحمد عثمان وبشير العدل، «الإعلان رسميًا عن تدشين حركة "مواطنون ضد الغلاء".. تهدف إلى التصدي لغول الأسعار وفرض رقابة شعبية على الأسواق»، جريدة **المصريون الإلكترونية** (25 آب/ أغسطس 2007).

31. «صحفيون يطلقون حركة معارضة موازية لـ "كفاية" و"الإخوان"»، جريدة **المصريون الإلكترونية** (22 أيلول/ سبتمبر 2007).

32. محمد جمال عرفة، «حركات في سباق "تأييد" و"معارضة" استمرار حكم مبارك»، مرجع سابق.

33. المرجع السابق.

34. نص المبادرة منشور على الرابط: http://gamal-mubarak.com/start.php?lang=ar

35. كمال حبيب، «حركات الاحتجاج الجديدة في مصر»، الجزيرة.نت، على الرابط: www.aljazeera.net/NR/exeres/40DC1C0C-70A3-4228-B8C4-E7C0C352072F.htm

36. أحمد منيسي، «تأثيرات حركات المعارضة الجديدة»، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 129، (القاهرة: أيلول/ سبتمبر 2005).

37. أمينة خيري، «حركات مصرية قصيرة الأجل تهز مياه المشاركة الشعبية الراكدة»، جريدة **الحياة**، (لندن: 25 أيلول/ سبتمبر 2007).

38. عبدالحليم قنديل، «كفاية وأخواتها»، جريدة **القدس العربي** (لندن: 10 كانون الأول/ ديسمبر 2007).

39. حول وقائع هذه المظاهرة، انظر: سحر الموجي، «طفي النور يا بهية»، جريدة **المصري اليوم** (القاهرة: 29 أيار/ مايو 2006).

الفصل الخامس

1. يطلق البعض على هذه الموجة من التحول الديمقراطي في شرق أوربا ودول الاتحاد السوفيتي السابق، اسم "الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي". ولمزيد من التفاصيل حول هذه الموجة، انظر: سامح فوزي، **ألوان الحرية: الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي في العالم.. رؤية مصرية** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص 15–33.

2. أحمد منيسي، «حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي: أي دور في دعم عملية التحول الديمقراطي؟» موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، على الرابط:
www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,689-97-32,00.html

3. سامح فوزي، «أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟»، **تقرير عن فعاليات ومناقشات مؤتمر: أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟**، مرجع سابق، ص 19-18.

4. عمرو حمزاوي، «العالم العربي: الحركات الاحتجاجية الجديدة وإعادة اكتشاف السياسة»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 18 تموز/ يوليو 2005).

5. سامح فوزي، «أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟»، مرجع سابق، ص4–5.

المراجع

المراجع العربية

أولاً: الكتب

1. أحمد الرشيدي (محرر)، المؤسسة التشريعية في العالم العربي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1997).

2. أحمد بهاء شعبان، رفة الفراشة- كفاية: الماضي والمستقبل (القاهرة: مطبوعات كفاية، 2006).

3. أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).

4. أحمد منيسي (محرر)، الصحافة والإصلاح السياسي في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2007).

5. أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة في التطور السياسي والديمقراطي (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003).

6. السيد يسين ومحسن يوسف (محرران)، مرصد الإصلاح العربي: الإشكاليات والمؤشرات (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2006).

7. أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001).

8. رضوان زيادة، ربيع دمشق: قضايا - اتجاهات - نهايات (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007).

9. سامح فوزي، **ألوان الحرية: الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي في العالم.. رؤية مصرية** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007).

10. سوزان القليني، **وسائل الإعلام والمعلومات المصرية: النشأة والتطور** (القاهرة: جامعة عين شمس، 2002).

11. عبدالوهاب الكيالي (المؤلف الرئيسي ورئيس التحرير)، **موسوعة السياسة** (بيروت، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، 2006).

12. علي خليفة الكواري (محرر)، **الديمقراطية والتحركات الراهنة في الشارع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

13. عمرو هاشم ربيع (محرر) **التعديل الدستورى وانتخابات الرئاسة 2005** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006).

14. عمرو هاشم ربيع (محرر)، انتخابات مجلس الشعب 2005 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006).

15. عمرو هاشم ربيع، الرقابة البرلمانية في النظم السياسية: **دراسة في تجربة مجلس الشعب المصري** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002).

16. فريد زهران، **الحركات الاجتماعية الجديدة** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007).

17. محمد حلمي ومعتز الفجيري (محرران)، **وطن بلا مواطنين: التعديلات الدستورية في الميزان** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007).

18. محمد مهدي عاكف، **مبادرة الإخوان المسلمين حول مبادئ الإصلاح في مصر** (القاهرة، دار المنارة، 2004).

19. مجموعة مؤلفين، **التحولات الراهنة ودورها في إحداث التغيير في العالم العربي** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007).

20. نهوند القادري عيسى، **قراءة في ثقافة الفضائيات العربية: الوقوف على تخوم التفكيك** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

ثانياً: الدوريات

1. ابتسام سهيل الكتبي، «التحولات الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 275 (بيروت: تموز/ يوليو 2000).

2. أحمد بهاء الدين شعبان، «الحراك السياسي في المنطقة: المظاهر– المبررات– الاتجاهات– الأبعاد– الآفاق»، **مجلة شؤون عربية**، العدد 123 (القاهرة: خريف 2005).

3. أحمد عبدالحفيظ، «القضاء والإصلاح السياسي في مصر»، **سلسلة كراسات استراتيجية**، العدد 181 (القاهرة: تشرين الثاني/ نوفمبر 2007).

4. أحمد عبدالحفيظ، التعديل الدستوري وآفاق الإصلاح السياسي، **سلسلة كراسات استراتيجية**، العدد 150 (القاهرة: نيسان/ إبريل 2005).

5. أحمد منيسي، «تأثيرات حركات المعارضة الجديدة»، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 129، (القاهرة: أيلول/ سبتمبر 2005).

6. أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران)، **حال الأمة العربية 2005: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

7. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002** (القاهرة: جامعة الدول العربية، أيلول/ سبتمبر 2003).

8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام 2006: ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006).

9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام 2005: التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005).

10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي** (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006).

11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي** (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005).

12. حسن نافعة، «مصر إلى أين؟»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 320 (بيروت: تشرين الأول/ أكتوبر 2005).

13. حسنين توفيق، «التعديلات الدستورية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر»، سلسلة **كراسات استراتيجية**، العدد 185 (القاهرة: آذار/ مارس 2008).

14. زياد العلمي، «انتفاضة القضاة ومعركة التغيير»، مجلة **البوصلة**، العدد الثاني (القاهرة: تشرين الأول/ أكتوبر 2005).

15. سامر سليمان، «الرأسمالية المصرية: هل هي طبقة منتجة للديمقراطية؟» مجلة **البوصلة**، العدد الثاني (القاهرة: تشرين الأول/ أكتوبر 2005).

16. سامر شحاتة، «سياسات المعارضة في مصر: فرصة سانحة عابرة؟»، نشرة **الإصلاح العربي**، العدد 9 (واشنطن: تشرين الأول،أكتوبر 2004).

17. سعيد رفعت، «إرهاصات التغيير في المنطقة العربية»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 114، (القاهرة: صيف 2003).

18. علي راضي حسانين، «التطور السياسي في المملكة العربية السعودية»، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 25 (القاهرة: ربيع 2001).

19. عمرو حمزاوي، «المتاهة السعودية: تقويم الانفتاح السياسي الحالي»، **أوراق كارنيجي، سلسلة الشرق الأوسط**، العدد 68 (واشنطن: نيسان/ إبريل 2006).

20. فتوح أبو الدهب، «المملكة العربية السعودية وتحدي الإصلاح السياسي والديمقراطي»، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 35 (القاهرة: خريف 2003).

21. ماجد كيالي، «التحول في الاستراتيجية السياسية الأمريكية من احتلال العراق إلى دعوات التغيير في المنطقة»، **مجلة شؤون عربية**، العدد 114 (القاهرة: صيف 2003).

22. محمد فايز فرحات ومختار شعيب (محرران)، «البرلمان الصعب: دراسة تحليلية للانتخابات البرلمانية 2005»، **كتاب الأهرام الاقتصادي**، العدد 219 (القاهرة: 2006).

23. منى يعقوبيان، «الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط: الجزء الثاني»، **تقرير خاص**، العدد 136 (واشنطن: أيار/ مايو 2005).

24. هاني شكر الله، «مصر: انتخابات عاصفة تنهي سنة مضطربة»، **نشرة الإصلاح العربي**، العدد 4 (واشنطن: كانون الأول/ ديسمبر 2005).

ثالثاً: الصحف

1. **الأسبوع** (القاهرة: 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003).

2. **الأهالي** (القاهرة: 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2005؛ 28 آذار/ مارس 2007).

3. **الأهرام** (القاهرة: 23 نيسان/ إبريل 2003؛ 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003؛ 27 آب/ أغسطس 2007).

4. **الأهرام الاقتصادي** (القاهرة:31 تموز/ يوليو 2006).

5. **البديل** (القاهرة:11 كانون الأول/ ديسمبر 2007).

6. **الجمهورية** (القاهرة: 26 أيلول/ سبتمبر 2007).

7. **الحياة** (لندن: 2 آذار/ مارس 1994؛ 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2003؛1 كانون الأول/ ديسمبر 2003؛ 25 أيلول/ سبتمبر 2007؛ 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007).

8. **الخليج** (الشارقة: 30 تموز/ يوليو 2003؛ 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2008).

9. **الراية** (الدوحة: 5 حزيران/ يونيو 2004).

10. **الشرق الأوسط** (لندن: 18 تموز/ يوليو 2005؛ 27 أيار/ مايو 2006؛ 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2006؛ 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005).

11. **صوت الشعب** (تونس: 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005).

12. **العالم اليوم** (القاهرة: 29 آذار/ مارس 2006).

13. **القدس العربي** (لندن: 14 كانون الثاني/ يناير 2002؛ 27 أيار/ مايو 2006؛ 10 كانون الأول/ ديسمبر 2007).

14. **المصري اليوم** (القاهرة: 29 أيار/ مايو 2006؛ 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2006؛ 27 شباط/ فبراير 2007؛ 7 آذار/ مارس 2007؛ 2 نيسان/ إبريل 2007؛ 15 نيسان/ إبريل 2007؛ 1 أيار/ مايو 2007؛ 8 آب/ أغسطس 2007؛ 11 أيلول/ سبتمبر 2007؛ 24 أيلول/ سبتمبر 2007؛ 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007؛ 2 كانون الأول/ ديسمبر 2007؛ 20 كانون الأول/ ديسمبر 2007؛ 30 آذار/ مارس 2008؛ 4 أيار/ مايو 2008).

15. **المصريون الإلكترونية** (القاهرة: 14 آب/ أغسطس 2007؛ 17 آب/ أغسطس 2007؛ 25 آب/ أغسطس 2007؛ 22 أيلول/ سبتمبر 2007؛ 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007؛ 26 شباط/ فبراير 2008).

16. الموقف (تونس: 5 كانون الثاني/ يناير 2006؛ 24 شباط/ فبراير 2006؛ 9 آذار/ مارس 2007).

17. الوسط (تونس: 20 نيسان/ إبريل 2005؛ 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2007).

18. الوفد (القاهرة: 11 كانون الثاني/ يناير 2008؛ 13 كانون الثاني/ يناير 2008).

19. الوطن (القاهرة: 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008).

رابعاً: المؤتمرات والندوات

1. أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟ (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 17 و18 أيار/ مايو 2007).

2. الخريطة السياسية المصرية: قراءة في الأداء السياسي للقوى والأحزاب السياسية في الانتخابات التشريعية 2005 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 3 و 4 نيسان/ إبريل 2005).

3. قضية الديمقراطية في الوطن العربي (القاهرة: مركز بحوث ودراسات الدول النامية بجامعة القاهرة، 3 و4 أيار/ مايو 2004).

خامساً: المواقع والشبكات الإلكترونية

1. "9 مارس" مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعة www.march9online.net

2. إسلام أونلاين.نت www.islamonline.net

3. إيلاف www.elaph.com

4. الجزيرة.نت www.aljazeera.net

5. الحركة الإسلامية للإصلاح www.islah.info

6. الحركة المصرية للتغيير (كفاية) www.harakamasria.org

7. الحزب الديمقراطي التقدمي (تونس) http://pdpinfo.org

8. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان www.anhri.net

9. المبادرة العربية لإنترنت حر www.openarab.net

10. المبادرة الوطنية لرفض التوريث http://gamal-mubarak.com/start.php?lang=ar

11. مجلة العصر www.alasr.ws

12. مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية www.dctcrs.org

13. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية www.ecssr.ae

14. مركز الملك عبدالعزيز آل سعود للحوار الوطني www.kacnd.org

15. مصريون بلا حدود http://imbh.net

16. المنظمة المصرية لحقوق الإنسان www.eohr.org http://ar.ehor.org

17. النداء، موقع تجمع إعلان دمشق www.annidaa.org

18. BBC http://news.bbc.co.uk

المراجع الإنجليزية

أولاً: الكتب

1. Hafez, Kais (ed). *Mass Media, Politics and Society in the Middle East* (New Jersey: Hampton Press Inc., 2001).

2. Marina, Ottaway and Julia Choucair-Vizoso. *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008).

ثانياً: الدوريات والتقارير

1. Andrew, Rathmell and Kirsten Schulze. "Political Reform in the Gulf: The Case of Qatar," *Middle East Studies* vol. 36, no.4 (October, 2000).

2. Brown, Nathan J. and Hesham Nasr. "Egypt Judges Step Forward: The judicial Election Boycott and Egyptian Reform," *Policy Outlook* (May, 2005).

3. Dunne, Michele. "Evaluating Egyptian Reform," *Carnegie Paper* No. 66 (January, 2006).

4. Crisis Group, "Reforming Egypt: In Search of a Strategy," Report No.46 (4 October, 2005).

5. World Bank, *World Development Indicators 2005* (Washington, DC: The World Bank, 2005).

6. Transparency International, *Transparency International Annual Report 2007.*

ثالثاً: الصحف

1. *Newsweek*, 25 December, 2001.

2. *Time,* 15 September, 2003.

نبذة عن المؤلف

أحمد منيسي: حاصل على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة عام 2005.

يعمل بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، منذ عام 2005 وهو خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام بالقاهرة.

ألف كتباً عدة؛ منها **البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة في التطور السياسي والديمقراطي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003)، **وحقوق الإنسان** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002). كما قام بتحرير عدد من الكتب مشاركاً فيها؛ ومنها **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، وشارك في تأليف أكثر من 15 كتاباً، منها: **الانتخابات التشريعية الإيرانية: مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي** (القاهرة: 2005).

حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي

دراسة للحالة المصرية

هـذا الكتاب يتصدى لتحليل حـركات التغيير الجديدة في الوطن العربي باعتبارهـا أحد المظاهر المهمة والعوامل الدافعة في الوقت نفسـه لحالة الحراك السياسي غير المسـبوقة التي عمَّت العالم العربي بأسره في نهاية القرن العشرين ومستهل القـرن الحالي؛ فهو يبحـث في أسباب ظهورها، وأبـرز نماذجها في مناطق العالم العربي المختلفة (الشـام والخليج والمغرب)، ليستخلص السمات العامة لنشأة هذه الحركات، ودورها في تحقيق التحول الديمقراطي في دولها.

وفي الحالة المصرية يبرز الكتاب، في دراسته لها، السمات الرئيسية للبيئة السياسية المصرية التي أفرزت حركات التغيير الجديدة، وجعلتها في مقدمة حركات التغيير العربية، محاولاً رسم خريطة لهذه الحركات بدءاً من الحركة المصرية للتغيير (كفاية)، وانتهاءً بحركات التغيير المصرية التي ظهرت في خارج مصر، مع توضيح أهم سماتها الفكرية والتنظيمية وآليات عملها وحدود تأثيرها في الواقع المصري.

وينتهي الكتاب بتقديم رؤية تقويمية، يجمل فيها المؤلف دور حركات التغيير الجديدة في العالم العربي وحدود فاعليتها، ويبحث في الأسباب التي تحول بينها وبين ما بلغته حركات التغيير الجديدة في مناطق أخرى من العالم، ولاسيما أوربا الشرقية بعد الحرب الباردة.

ISBN 978-9948-14-232-4

